السلطة والقرابة والطائفة

عند

موارنة لبنان

إستناداً على دراسة أنتربولوجية للنموذج الماروني
الشمالي في بلدة "تنورين"

الدكتور محمد حسين دكروب

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

السلطة والقرابة والطائفة

عند

موارنة لبنان

إستناداً على دراسة أنتربولوجية للنموذج الماروني الشمالي في بلدة "تنورين"

الدكتور محمد حسين دكروب

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام
هاتف : ٨٠٢٤٠٧ ـ ٨٠٢٤٢٨ ص . ب ٦٣١١ / ١١٣ بيروت ـ لبنان

إلى ندى وأماني

مقدمة

من الصعوبة بمكان إختيار موضوع محدد للدراسة الأتنولوجية في لبنان ، وذلك في إطار حرب أهلية مستمرة منذ حوالى ست سنوات ولا تزال ، مزعزعة الأشكال والأسس التي يرتكز عليها الكيان اللبناني .

لكن يبدو مؤكداً أن صعوبة دراسة أشكال الصراع تسمح لنا من ناحية أخرى إمكانية إستكشاف « السياسي » ؛ هذا المستوى الذي كان مشوهاً قبل الحرب بدستور لا يعكس إطلاقاً الحقيقة الفعلية لتشكل المجتمع اللبناني .

هكذا فإن تناول مسألة التنظيم الاجتماعي السياسي للعائلة بالبحث والتحليل يكتسب أهميته من خلال الدور السياسي الذي لا تزال هذه العائلة تلعبه على صعيد تكوّن وتطور وتشكل السلطة في لبنان .

إنه لمن الواضح أن هذا الدور المفترض للعائلة على المستوى السياسي لم ينشأ من الفراغ ، بمعنى آخر ، إن طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية السائدة في لبنان وأشكال الملكية الناتجة عنها ، حددت في سياق تطورها التاريخي شكلا من أشكال التنظيم

الاجتماعي لعملية تملك فائض الإنتاج ، تلعب علاقات القرابة دوراً مركزياً في تحدده . « في الواقع إن عملية الإنتاج لا ترتكز فقط على واحد أو على عدة مناحي للعمل (علاقات الناس فيما بينهم أثناء العمل في محيط طبيعي على أساس تقنية معينة) ، ولكنها ترتكز إضافة لذلك على علاقة الناس فيما بينهم كمنتجين أو غير منتجين حول تملك ومراقبة وسائل الإنتاج (الأرض ، الأدوات ، المواد الأولية ، قوة العمل) ومنتوج العمل (محصول القطاف ، الصيد البري والمائي ، الزراعة ، تربية المواشي والعمل الحرفي . . . الخ) . إن علاقات الإنتاج هذه يمكن لها أن تأخذ شكل علاقات القرابة أو علاقات التبعية السياسية والدينية ، وإن إعادة إنتاج هذه العلاقات الإنتاجية يمر إذاً بإعادة إنتاج هذه العلاقات القرابية أو التبعية السياسية والإيديولوجية »(1) .

إن دور علاقات القرابة المشار إليه ، لم يبقَ محصوراً ضمن إطار المستوى الاقتصادي للتشكيلة الاجتماعية السائدة ، بل هو من خلال مساهمته المركزية في تحدد أشكال التنظيم الاجتماعي لعملية تملك فائض الإنتاج ، كان يساهم في الوقت نفسه في عملية تحدد السلطة الضابطة بتوازناتها المختلفة هذه العملية بالذات ؛ بهذا المعنى فإن علاقات القرابة « هي في نفس الوقت ، علاقات إنتاج ، علاقات سلطوية وتجريد إيديولوجي »(2) .

من هنا فإن علاقات القرابة إضطلعت ولا تزال تضطلع في لبنان

---

(1) Maurice Godelier, Un Domaine Contesté: L'anthropologie Economique, Paris: Mouton, 1974, P. 297.

(2) Maurice Godelier, «La notion de Mode de Production Asiatique et Les Schémas Marxistes D'évolution Des Sociétés». C.E.R.M, Sur Le Mode de Production Asiatique, Paris: Editions Sociales, 1974, P.53.

عبر مختلف أشكال تمظهرها التاريخي بدور سياسي في أغلب المناطق ، مع التأكيد بأن هذا الدور لم تكن له نفس النتائج على صعيد إنبناء السلطة ، أي على صعيد الأشكال التي تمظهرت هذه السلطة من خلالها ، وذلك يعود برأينا إلى كون قاعدة العلاقات التي ارتكزت عليها لم تكن هي نفسها في كل المناطق وضمن كل الطوائف المؤلفة للمجتمع اللبناني .

هكذا نرى (مع أخذ المرحلة التاريخية بعين الاعتبار) أشكالاً من انتظام علاقات القرابة تتراوح بين ما يلي :

1 ـ الشكل العشائري المنتظم حول مبدأ الحسب بمعنى الانتساب الأبوي المباشر ، هذا المبدأ هو أساس العصبية العائلية المسيطرة التي تستطيع العشيرة بواسطتها ممارسة سلطتها السياسية .

2 ـ العائلة الموسعة المنتظمة حول مبدأ النسب والنسب البعيد .

3 ـ الطائفة ، شكل التنظيم الاجتماعي الراهن في لبنان بحيث أن القرابة السياسية تنتظم أيضاً حول مبدأ العصبية ، لكن هذه المرة العصبية الطائفية التي تشكل أساس الإطار الطائفي الذي تمارس من خلاله مختلف المجموعات اللبنانية لعبة الصراع والتوازن على المستوى السياسي من التشكيلة الاجتماعية السائدة .

بهذا المعنى نرى أن مفهوميتنا في التطور التاريخي للتنظيم الاجتماعي القرابي اللبناني ، تقترب بنا من مفهوم البنية في الشرق الأوسط الذي يقدمه روبير كريسويل حينما درس هذا الموضوع مستنتجاً ما يلي :

« إن المجتمع ليس كياناً عضوياً ينتمي إليه الفرد من مجرد تماثله مع مطلق مجموعة إتنية ـ إجتماعية ، إنه كتلة بالمعنى الفيزيائي للكلمة مؤلفة من وحدات قاعدية غالباً ما تتطابق مع العائلات أو مع البيوت

والأجباب . إن الوحدات الاجتماعية من طبيعة أخرى أو من حجم مختلف ليست جامدة وهي قابلة للتحول على صعيد تكوينها العددي ، أشكالها أو نمط العلاقات دون أن يستتبع ذلك تحولاً مماثلاً على صعيد الأشكال الثقافية الأساسية ، الدولة تصبح بهذا المعنى كتلة من الجماعات المؤلفة بدورها من وحدات أصغر بحيث أن الصلات بينها ما هي سوى محصلة للظروف الخاصة في لحظة معينة من التطور التاريخي »[1] .

من هنا يكتسب النموذج الذي اخترناه للبحث أي بلدة « تنورين » الواقعة في منطقة البترون من الشمال الماروني أهميته ، فهو ينتمي إلى مجال إجتماعي لا تزال القرابة فيه تلعب دوراً سياسياً بارزاً (زغرتا - بشري - تنورين) ، مما يطرح علينا مهمة البحث عن قاعدة العلاقات التي تستند إليها في ديمومتها هذه .

إن « تنورين » إذاً ، يمكن أن تشكل من خلال مقاربة التنظيم الاجتماعي السياسي للعائلة فيها ، مساهمة في عملية البحث عن القوانين التي حكمت وتحكم تطور السلطة السياسية التاريخي في لبنان ، بالتالي مساهمة في فهم الدور الذي تضطلع به علاقات القرابة في تحددها .

بيروت في 1 / 5 / 1981

د . محمد حسين دكروب

---

(1) Robert Cresswell, «le Concept de Structure au Proche- Orient»: Travaux et jours , No 20, Juillet- Septembre, 1966, P. 53.

تمهيد

الأنتروبولوجيا والمجتمعات « البدائية »

« إن الأنتروبولوجيا لن تنجح أبداً في أن تصبح علماً لا مبالياً كعلم الفلك ، حيث أن وجودها نفسه يرتكز على واقع كونها تتأمل موضوعها من بعيد . لقد ولدت الأنتروبولوجيا ضمن صيرورة تاريخية تم خلالها إستعباد القسم الأكبر من البشرية بواسطة قسم آخر ، بحيث أن الملايين من الضحايا البشرية الأبرياء كانت ترى مواردها وقد نهبت ، معتقداتها ومؤسساتها وقد دمرت وذلك قبل أن تكون هي نفسها قد ذبحت بوحشية واختزلت إلى العبودية أو أنها لوثت بأمراض لا يملك جسمها أية دفاعات تجاهها ، إن الأنتربولوجيا هي إبنة عصر من العنف وهي إذا ما كانت قادرة على التعاطي موضوعياً مع بعض الظواهر الإنسانية ، فهي مدينة بهذه الميزة المعرفية إلى حالة من الواقع إدعى فيه قسم من البشرية حق معالجة « الآخر » كموضوع ، كشيء »[1] .

بهذه الأسطر يلخص كلود ليفي ستراوس مجمل السياق التاريخي الذي تمخضت عنه ولادة العلم الجديد في أوروبا القرن التاسع

---

(1) Claude Lèvi Strauss, L'anthropologie Structurale II, Paris: Plon, 1973,P.69.

عشر : الأنتروبولوجيا . هذا العلم الذي وإن إدعى لنفسه ـ بشكل مجرد مهمة دراسة المجتمعات الإنسانية عامة ، فلقد أصبح واضحاً اليوم وبعيدا عن هذا الادعاء أنه اختص نفسه بميدان بحث المجتمعات التي تتراوح تسميتها بين « الوحشية » ، « البدائية » ، « التقليدية » إلى « القديمة المتخلفة » بمعنى آخر كل المجتمعات الخارجة عن النموذج التاريخي الأوروبي . هكذا ، فإن أية محاولة تتم اليوم للتعامل النقدي مع التراث المعرفي والمنهجي الذي أنتجته الأنتروبولوجيا ، تبدو عديمة الفائدة إذا ما تمت خارج الإطار التاريخي التوسعي للغرب الاستعماري والأهمية الخاصة التي أولاها لتكوين خزان معرفي يحتوي على كل الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمعات « الأخرى » تسهيلاً لعملية إخضاعها والسيطرة عليها .

إشكالية العلم الجديد

على رغم مرور ما يقارب القرن ونيف على نشأة الأنتروبولوجيا فإن المشكلة الرئيسية التي لا تزال تتخبط فيها تبقى في تحديد هذا العلم الجديد وتعريفه . إسم الميدان (انتروبولوجيا ، اتنولوجيا ؟) ، حدوده التي تفصله عن التاريخ والسوسيولوجيا ، والحقيقة أن هذا التخبط والحيرة يعكسان على الأصح مشكلية المعنى والموضوع الذي تحمله الأنتروبولوجيا . ماذا تبحث ؟ ماذا وجدت حتى الآن ؟

إن المساجلة في ميدان الأنتروبولوجيا تدور اليوم حول ثلاثة محاور أساسية(1) : حول الباحثين أنفسهم ومعنى وجودهم في مكان

(1) لرؤية معمقة لهذه المساجلة من المفيد العودة إلى كتاب :
Jean Copans, Anthropologie et Impérialisme, Paris: Maspero. 1975.

آخر غير موطنهم الأصلي ، حول استعمالات أبحاثهم لعدد من الغايات السياسية ، حول الشعوب التي تشكل موضوع الدراسات الأنتروبولوجية بتلازمها مع السياسات الإستعمارية القديمة منها والجديدة مع ما أفرزته هذه السياسات من مناحي التعامل مع « المجتمعات الأخرى » ، إن على صعيد منحى الاستيعاب الثقافي بالعنف (Ethnocide) أو على صعيد منحى الإبادة الكاملة للشعوب البدائية عن طريق المجازر الدموية الوحشية (Génocide) . يبقى أن السؤال الأكثر إلحاحاً يتجه حول فعالية الترسيمات الذهنية العامة التي يضعها البحاثة الغربيون ويعملون على تطبيقها في دراسة المجتمعات المختلفة عن مجتمعاتهم .

في فرنسا اليوم وعلى سبيل المثال ، لم تعد المساجلة بين الأنتروبولوجيين محصورة بالاتجاهات الكلاسيكية القديمة (التطورية ، الوظائفية ، الثقافية) على رغم استمرارها ، بل هي أصبحت وبشكل شبه محدد بين الأتجاه الماركسي بما هو أحد البدائل التي تقف على نفس الأرضية والاتجاهات الأخرى (التاريخ الأوروبي) وبين من يرفضون الإنتساب إليه، حتى أن الكثيرين من المثقفين الغربيين باتوا يضعون اليوم روحية المنطق الغربي في قفص الاتهام ويمجدون بالمقابل النماذج الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المختلفة ، خاصة تلك التي ينعدم فيها وجود الدولة(1). لذلك لم يعد مستغرباً رؤية أن الذين كانوا يدينون سابقاً مساوىء الإنقطاع بين المجتمعات ـ الدولة والأخرى التي لا تتوجد فيها الدولة ـ (هذا الإنقطاع الذي كان يحدد قسم من المجتمعات البشرية من خلال

(1) أنظر في هذا المجال : Pierre Clastres, La Société Contre L'Etat, Paris, 1974, Minuit.
Marc Augé, Pouvoirs De Vie, Pouvoirs De Mort, Paris: 1977, Flammarion.

الغياب التام داخلها للمواصفات الخاصة بالمجتمع الأوروبي) يدينون اليوم فقدان الأصالة « L'authenticité » في مجتمعاتهم (كلود ليفي شتراوس) .

إلى هنا يبدو لنا مفيداً العودة إلى رؤية الإشكالية الأنتربولوجية وذلك على ضوء الاتجاهات القاعدية الرئيسية التي طبعت بمواصفاتها السياق التاريخي لنشأة وتطور الميدان الخاص بأبحاثها ، ونبادر إلى القول في هذا المجال ، أن تاريخ الأنتروبولوجيا لم يستطع الخروج حتى الآن مواجهة تجد أساسها في السؤال التالي : كيف يمكن الوصول إلى صيغة معقولة من المزاوجة بين « الذات » و« الأخر » في أشكاله المختلفة ، بين الهوية الشمولية للإنسان وخصوصيته ، بين « الحضارة الأم » وباقي « الحضارات » ؟

يبدو أن هذا الإشكال لم يجد بعد طريقه إلى الحل ، فلقد كان تطور الميدان الأنتروبولوجي خاضعاً خلال قرن مضى لعدد من الخيارات المعرفية القاعدية يمكن لنا تلخيصها على الشكل التالي :

ـ الخيار التطوري[1] ، وهو يقوم على اعتبار أن « الآخر » هو شكل أدنى ومتأخر من أشكال « الذات المتحضرة » وحيث أن التطور التاريخي لا بد له أن يتبع وبشكل حتمي وضروري إتجاهاً محدداً (إتجاه التطور الأوروبي) فإن قدر المجتمعات « البدائية » بما هي تعيش حالة متأخرة داخل أحد مراحل التطور التاريخي الكبرى (الوحشية ، البربرية ، المدنية) هو الوصول عاجلاً أم آجلاً إلى

(1) ظهرت الأعمال الكبرى لهذا الاتجاه وتكرست كمدرسة في الفترة التاريخية ما بين (1860-1880) ويعتبر من أبرز مؤسسيه لويس مورغان ، باخوفين ، تايلور . إن لوحة التطور البشري التي استطاع مورغان أن يفيها مستنداً على تسميات وأنظمة وروابط القرابة ، إستطاعت إغواء فريديريك إنجلز مؤسس ما يمكن تسميته اليوم بالأنتروبولوجيا الماركسية التي تنتمي إلى الفرضيات الأساسية التي وضعها في كتابه : أصل العائلة ، الملكية الخاصة والدولة : تطور مستمر منذ الجماعة البدائية حتى العائلة المصغرة اليوم ، شمولية المجتمع الأموي .

درجة تطور المجتمعات الأوروبية الراهنة ، ولقد علق هذا الإتجاه التطوري في الأنتروبولوجيا أهمية فائقة في أبحاثه على المجتمعات « البدائية » لإثبات أن الأشكال الاجتماعية السائدة فيها ، ليست سوى تعبير عن حالات مؤقتة من الجمود التاريخي سبق للتاريخ الاجتماعي الأوروبي أن مر بها وتجاوزها إلى أشكال أخرى أكثر رقياً . إذاً فالتأكيد على شمولية الإنسان الغربي يجعل من الإنسان البدائي في حالة تماثل مع « الطفولة الإنسانية الأوروبية » . هكذا يصبح من السهل على هذا الإتجاه تطبيق التطورية الداروينية البيولوجية على التاريخ والمجتمع ، ويقوم على هذا الأساس صرح من المراحل التاريخية المتدرجة تتلازم مع سلسلة من حالات التنظيم الاجتماعي للحياة البشرية (مشاعية جنسية بدائية ، مجتمع أموي ، مجتمع أبوي ، عائلة موسعة . . . وصولاً للعائلة النواتية البورجوازية الحديثة) . . . وهنا يأخذ العلم الأنتروبولوجي دوره في « تهيئة » هذه المجتمعات المتأخرة لاستقبال مراحل التطور اللاحقة .

ـ الإتجاه الوظائفي[1] ، الذي يبدو للوهلة الأولى وكأنه قد تخطى دائرة « الأنوية الحضارية الأوروبية » التي تبرز بشكل واضح لدى الاتجاه التطوري . فالمقاربة الوظائفية للمجتمعات « البدائية» تؤكد على الاستقلالية التي تتمتع بها الثقافات البشرية المختلفة بحيث تشكل كل ثقافة منها نظاماً كلياً من العناصر المتماسكة التي يصعب دراستها بشكل منفصل وعلى حدة خارج سياق انتظامها الوظائفي الكلي . إذاً ، وفي كل نماذج الحضارات البشرية لا بد من التذكير بالدور الذي يمكن أن يلعبه طقس ما ، سمه ثقافية أو تقنية ، عادة أو

(1) شكل الإتجاه الوظائفي في بدايات هذا القرن (حوالي 1930) المنحى الأنتروبولوجي المسيطر . من أبرز مؤسسيه نذكر بأعمال برونيسلاوي مالينوسكي ، راديكليف براون وإيفانس بريتشارد .

أي معتقد آخر داخل الوظيفة العامة الكلية لمجتمع ما ، فلكل من هذه العناصر وظيفة حيوية ، مهمة معينة ، تمثل بالاجمال جزء ضروري من الجهاز الكلي . هكذا ، فإننا في هذا الاتجاه الوظائفي أمام دعوة صريحة لرؤية المجتمعات « البدائية » من داخلها ، ورفض بالتالي للنظرة التطورية التي ومن خلال إرادتها إعادة تكوين الماضي تقوم بمحاولة تفسير حقيقة التطور التاريخي للمجتمعات « الأخرى » من خلال اللجوء إلى أشكال الحضارة الغربية كمقياس وحيد في المقاربة .

إن هذا الانتباه المفرط الذي توليه المدرسة الوظائفية لأواليات الاختلاف والتمايز بين مختلف المؤسسات والمستويات « داخل » مجتمع ما ، يؤدي وبشكل منطقي إلى نفي كل إمكانية لتفكير مقارن حول المجتمعات والحضارات المختلفة وحول المصير التاريخي لكل منها ، إنه يؤدي وبإختصار إلى إزالة التاريخ . فحينما يكرس هذا الاتجاه كل جهوده لدراسة الوظيفة الكلية لنظام إجتماعي ما ، تلغى حينها الفائدة المرجوة من دراسة التغيّر والتطور الحاصلين على مستوى عناصر هذا النظام وحتى النظام نفسه ، هذا من ناحية ، من ناحية أخرى فإن التأكيد على الرؤيا الداخلية لهذه المجتمعات « الأخرى » تؤدي إلى إلغاء السؤال عن علاقة هذا « الداخل » بـ «الخارج» المحيط، عن هدف وغاية هذا « الخارج » من دراسته لوظيفة ذلك « الداخل » . برأينا فإن نفي تاريخية المجتمعات الخارجة عن نموذج الحضارة الغربية ، والتركيز على الوظيفة الكلية « لمزاجها الداخلي » يترك المجال أمام التاريخ الأوروبي لمصادرة هذه المجتمعات و استيعابها إستعمارياً داخل حركته وتحت سيطرته ، وليس مستغرباً والحال كذلك أن يشكل الاتجاه الوظائفي قاعدة المنحى الأنتروبولوجي السائد في بريطانيا خلال النصف الأول من هذا القرن .

ـ الاتجاه النسبي الثقافي(1) ، وهو اتجاه المدرسة الثقافية الأميركية في الأنتروبولوجيا . هذا الاتجاه يؤكد على الخصوصيات الثقافية لكل مجتمع بشري ويرفض بالتالي كل مقارنة بين الحضارات واللجوء إلى إستعمال تعابير تقييمية تجاهها من مثل حضارة « دونية » تارة وأخرى « راقية وأسمى » تارة أخرى . فالخصوصية الثقافية التي تميز بخصائصها كل مجتمع بشري لا يمكن مقاربتها بوضوح إلا من خلال مفهوم « النسبية الثقافية » ، هذا الاتجاه يبني موقعاً متفهماً من المجتمعات « الأخرى » ، بالتالي فإنه يعتبر أن المجتمع البدائي أو الثقافة البدائية ما هما إلا شكل مختلف أو بالأحرى « خيار ثقافي » مختلف من « القوس الثقافي » الكبير المتاح أمام البشرية جمعاء ، لابد من المحافظة عليهما ضمن مبدأ « التعددية الحضارية » .

على الرغم من هذا الموقف « المتعاطف » و« المتفهم » للحضارات والثقافات « الأخرى » ، فإن إلقاء نظرة على الأدوات المفهومية والمنهجية التي يستعملها هذا الاتجاه في مقاربته للمجتمعات البشرية المختلفة تظهر لنا بوضوح عدم قدرته عن الخروج من دائرة « الأنوية الحضارية الغربية » . فهذه الأدوات تجد قاعدة ارتكازها داخل ميادين علمية تشكل الحركة التاريخية للاجتماع الغربي أساساً لها ، بالتالي يصبح استعمال مفاهيم تندرج في إطار علم النفس وعلم النفس التحليلي وعلم الألسنية عملية تؤكد على « شمولية » النتائج النظرية والمعرفية لهذه العلوم وعلى شرعية إسقاطها من « الخارج » على المجتمعات موضوع المقاربة .

الاشكالية الأنتروبولوجية واتجاهاتها الراهنة

إستعرضنا حتى الآن وبشكل موجز الاشكالية الأنتروبولوجية

(1) أبرز مؤسسي هذا الإتجاه : مارغريت ميد ، روث بنيديكت ، رالف لينتون وهرسكوفيتس .

كما تبدت من خلال الاتجاهات القاعدية الأساسية التي حكمت نشوء العلم الجديد ، وننتقل الآن للتعامل مع هذه الاشكالية على قاعدة الاتجاهات الراهنة التي وإن كثرت وتعددت مناحيها ، تبدو إلى حد ما محدودة بنهجين رئيسيين هما النهج البنيوي ممثلاً بمؤسس الأنتروبولوجيا البنيوية كلود ليفي شتراوس ، والنهج الماركسي حيث يعتبر موريس غودوليه وبدون أدنى شك ، أكثر من حاول وعمل على تحديد ما يسمى بالمقاربة الماركسية في الأنتروبولوجيا .

الأنتروبولوجيا البنيوية و« اتجاه » التاريخ

إن أعمال كلود ليفي شتراوس تبدو بنظرنا رئيسية بالنسبة لمسألتين أنتروبولوجيتين راهنتين ، من جهة فإن هذه الأعمال تحاول بوضوح أن تأخذ لنفسها موقعاً نسبياً بين مواقع الاستقطاب الأنتروبولوجية الكلاسيكية ، ومن جهة أخرى فإنها تحاول الوصول إلى تعيين « الطابع الرمزي » الذي تتصف به كل أشكال التنظيم الاجتماعي في المجتمعات البشرية المختلفة .

على أننا نرى أن القسم الأكبر من التفكير الشتراوسي ينحو في الحقيقة نحو جعل التعارض **نسبياً** بين الشمولية المفترضة للتطور البشري والخصوصية الثقافية من ناحية ، وبين هذه الأخيرة والشمولية المفترضة للرمزية من ناحية أخرى . لهذا فإن هذه الاشكالية كما نرى ليست غريبة عن تلك التي سادت وتسود على الدوام ميدان الأنتروبولوجيا : الوظيفة والتاريخ .

التطور ، الثقافات ، بالنسبة لكلود ليفي شتراوس فهذين المصطلحين يتنافران ويتنافيان ، ونحن نرى التعبير الواضح عن هذا التنافر من خلال بعض الأسطر التي كتبها في مؤلفه الشهير (Race et Histoire) حينما يقول :

« إن الانسان الحديث مأخوذاً بين الرغبة في إدانة التجارب التي تواجهه فعلياً وبين إنكار **الفروقات** التي لا يستوعبها ذهنياً ، يلجأ إلى مئات التأملات الفلسفية والاجتماعية محاولاً عبثاً إقامة **تسويات** بين هذه الاستقطابات المتناقضة ، غير قادر على أن يأخذ بعين الحسبان تعددية الثقافات عاملاً على إلغاء ما تحتويه من سمات شائنة وصادمة بالنسبة إليه »(1) .

إن هذا المنحى الذي يلجأ إليه « الانسان الحديث » في إقامة « تسويات » بين النموذج الثقافي الذي ينتمي إليه والنماذج الثقافية « الأخرى » يعود برأي كلود ليفي شتراوس إلى عجز هذا الانسان عن الخروج من دائرة المفهومية التطورية للتاريخ البشري ، تلك التي يدعوها شتراوس بالتطورية الخاطئة، وهي التي تجد أساسها ضمن دائرة « أنوية الذات الحديثة حضارياً » في مقاربتها للحضارات « الأخرى » .

« لأنه حينما تُعالج وتُتناول مختلف المراحل والحالات التي تتوجد بها المجتمعات البشرية ، القديمة منها والجديدة ، بما هي مراحل من تطور وحيد الجانب ، ينطلق من نفس النقطة ، يصبح من الضروري على هذه المجتمعات أن تلتقي على نفس الهدف ، فبهذا المعنى فإن التعددية تصبح فعلاً ظاهرية فقط »(2) .

إلى هنا نجد أن « نبض » النص الشتراوسي يقترب بنا أكثر فأكثر نحو مفهوم « النسبية الثقافية » كما تبينت ملامحها الأساسية عند المدرسة الثقافية الأميركية في الأنتروبولوجيا . فالتاريخ التراكمي (بالمعنى التطوري) لا يشكل فقط إمتيازاً لحضارة ما أو لفترة تاريخية

(1) Claude Lévi Strauss, Race et Histoire, Paris: Gonthier, 1961, P. 23.

(2) المرجع السابق ذكره صفحة 23-24 .

ما ، بل انه من الصعب علينا رؤيته حينما يصبح مقابلاً لثقافة تنمي قيم خاصة غريبة عن قيمنا ، حينما يصبح أداة للنظر في « الآخر » إنطلاقاً من حضارتنا .

هذه « النسبية الثقافية » التي يقدمها شتراوس تصطدم على التأكيد بالمفهوم الشمولي للحضارة الغربية ولا غرو في ذلك ، أي ان الواقع التاريخي لهذا الاصطدام لا يقلل بشيء من أهمية هذه النسبية وبديهيتها . هنا نصل إلى بيت القصيد فيما يمكن لنا أن نسميه « إشكالاً » في تعامل النص الشتراوسي مع « التاريخ » و« الثقافة » .
إن تأكيد كلود ليفي شتراوس على بديهية مقولة « النسبية الثقافية » وذلك على الرغم من أن الحضارة الغربية قد كُرست منذ قرنين أو ثلاثة لتبين « وجهة نظرها » في وصف « تاريخ الآخرين » ، وعلى الرغم أيضاً من أن واقع الانتساب التاريخي إلى نمط الحياة الغربية أو إلى بعض من قيمها بعيداً عن أن يكون صدفة ، هو كما يؤكد شتراوس نتيجة **للعلاقة الغير متكافئة القوى** بين « الأنا الحضارية » و« الآخر » ، على الرغم من كل هذا لا نستطيع إستيعاب الكيفية التي يتوصل شتراوس على أساسها إلى صياغة « الشمولية » مفهومه في « النسبية الثقافية » داعياً على هذا الأساس إلى إقامة « **تحالف وتعاون** » بين مختلف الثقافات البشرية يشكل قاعدة الاتجاه المزدوج « للتقدم » البشري .

« من أجل أن يتقدموا ، يجب على أبناء البشرية أن **يتعاونوا** ، وخلال هذا التعاون، سوف يروا أنفسهم تدريجياً يتماثلون المساهمات العائدة إلى إختلافاتهم الأولية مما يجعل من هذا التعاون ضرورة خصبة »(1) .

(1) المرجع السابق ذكره صفحة 82-83 .

إن هذا المنحى في التفكير الشتراوسي يطرح علينا سؤالاً مركزياً يتعلق بالطريقة التي إستطاع شتراوس من خلالها إقامة صيغة من العلاقة المتوازنة بين ثلاثة عناصر هي بالضرورة متناقضة : أنوية الغرب الحضارية في النظر إلى تاريخ «الآخر»، علاقة القوى الغير متكافئة بين هذا الغرب « والآخر » ، من ثم علاقة « التعاون والتحالف » بين هذا الغرب أيضاً « والآخر » .

برأينا ، فإن هذا « الإشكال » الذي يواجهنا به النص الشتراوسي في تعامله مع « التاريخ » و« الثقافات » يعود إلى نهج يعمل على « تسطيح » التاريخ وإختزاله إلى مجرد فعل تأثير متبادل بين مختلف الثقافات البشرية . « ذلك على الرغم من تأكيد شتراوس على أن الأشكال التاريخية الأكثر تراكمية لم تكن معزولة عن بعضها بل أنها كانت تمزج « إرادياً أو **لا إرادياً** » .

هذا الفهم « المسطح » للتاريخ يجد أساسه كما نعتقد في غياب عنصرين أساسيين من الاهتمام الذي يعيره شتراوس « لتاريخية » المجتمعات البشرية . التغيب الأول يتناول عدم إهتمام شتراوس بتحليل العلاقات الداخلية التي تتحكم بالحركية التاريخية لمجتمع ما ، بنمط تحرك نظامه الاقتصادي ، السياسي ، إجمالاً بديناميته الداخلية . إن دراسة نظام القرابة وبُناه الأولية (قاعدة تحريم سفاح المحارم ، علاقة الخؤلة ، التبادل ، الزواج الداخلي والخارجي) على أهميتها **الوظائفية** لا يمكن لها أن تفسر لنا « تاريخية الحياة الاجتماعية » داخل مجتمع ما . أما التغيب الثاني فهو يتناول عدم إهتمام شتراوس بتحليل علاقات السيطرة الاستعمارية التدميرية **تاريخياً** بين حضارة الغرب المنطلقة من حدودها والحضارات « الأخرى » . هذه السيطرة الاستعمارية التي تعود بتاريخها إلى ما

قبل الظروف التي حكمت ولادة ونشأة العلم الجديد : الأنتروبولوجيا .

هكذا يصبح من السهل إختزال علاقة السيطرة هذه بين « الداخل » و« الخارج » إلى **علاقة وظائفية** يغلب عليها« التنافر » حيناً و « التماثل » حيناً آخر ، وهي تشكل (العلاقة هذه) شرطاً ضرورياً لإغناء المجتمعات البشرية وإخصابها .

إن واجب الانسانية يكون إذا في المحافظة على نسبية قطبي التناقض الثقافي (الخاص والعام) والامتناع عن التصلب في « الخصوصيات العمياء » وعدم الذوبان في نمط « شمولي » من الحياة .

الماركسية والمجتمع « الآخر »

نمت الأنتروبولوجيا الماركسية وتطورت في فرنسا منذ العام1960 تقريباً ، بعدها تنوعت الإتجاهات داخلها بحيث التصق كل إتجاه منها بإسم معين يلخص أهم عناصره وسماته . إن بحاثة من أمثال كلود مايسوه ، موريس غودولييه ، امانويل تراي وبيار فيليب راي قاموا بإنتاج مجمل أعمالهم مستندين على المحصلة العامة لما يسمى اليوم بالأنتروبولوجيا الإقتصادية . والواضح أن مجمل أعمال هؤلاء لم تستطع الخروج من دائرة الإشكالية البنيوية في الأنتروبولوجيا التي فرضت نفسها مع كلود ليفي شتراوس ، تياراً مميزاً مستقلاً ، لا يزال حتى اليوم يترك بصماته على آثار مجمل العاملين في حقل العلوم الإنسانية ، هذا من ناحية ، من ناحية أخرى، الاشكالية الفلسفية الماركسية كما طرحها ألتوسير من خلال محاولته التجديدية الهادفة لحل مأزق الإنفصام الحاصل لدى الماركسيين بين النظرية التي يحملون والمادة التاريخية التي أنتجتها (التاريخ الأوروبي) .

مستندين على « الشمولية التاريخية » لقوانين التطور البشري التي أنتجتها الماركسية في سياق تحليلها للتشكيلة الإجتماعية الرأسمالية في أوروبا القرن التاسع عشر ، فإن الهاجس المركزي للأنتروبولوجيين الماركسيين يكمن في كيفية الوصول إلى صيغة تطبيقية لهذه القوانين خارج المجال التاريخي الأوروبي ، أي في التشكيلات الاجتماعية« السابقة على الإنتاج الرأسمالي » ، إنه بالضبط هاجس الوصل بين « شمولية التاريخ الأوروبي » و« خصوصية تماثله » في المجتمعات « الأخرى المتخلفة » .

هكذا فإن كل الإشكالية التي تطرحها الماركسية في تعاملها مع هذا « الآخر » تكمن أساساً في كيفية إستعمال مفاهيم من مثل (أسبقية القوى المنتجة ، الملكية، تحديد نمط الإنتاج بما هو تمفصل للقوى المنتجة على علاقات الإنتاج ، أواليات الصراع الطبقي وكيفية تمظهره . . .) وذلك في مجابهة مسائل أساسية يثيرها « الآخر » بالمقارنة مع هذه المفاهيم (أسبقية السياسي على الإقتصادي ، علاقات السلطة في المجتمعات القرابية ، نشوء الدولة، الصلة بين التجارة البعيدة وتكون هذه الدولة ، موقع علاقات القرابة الفعلي ، الإستبداد الشرقي ، الثبات التاريخي ، الأساطير ، الشذوذ كعناصر مسيطرة) .

لقد قامت بالفعل محاولات عديدة من قبل الانتروبولوجيين الماركسيين لتطبيق مفاهيمهم هذه على المجتمعات المتناولة تقليدياً بالأنتروبولوجيا ، غير أن التكثيف الفعلي لجهودهم كان يتناول على الدوام كيفية إيجاد مخرج لمقاربة المجتمعات القائمة على علاقات القرابة على أساس المفهوم الماركسي المركزي لصراع الطبقات (مثلاً هل يمكن إعتبار الصراع بين الأبناء البكر وإخوتهم الأصغر صراعاً طبقياً ؟) .

ما يهمنا في هذه المقالة ، معرفة إلى أي مدى استطاعت الماركسية وأنتروبولوجييها التفلت من دائرة « الأنوية الحضارية الغربية » في تعاملها مع « الآخر » غير الأوروبي ، وهل يكفي لها للخروج من هذه الدائرة الإعتراف له بقدر ما من « الخصوصية » ؟ .

في الرد على هذا التساؤل ، يبدو لنا مفيداً العودة إلى اللغة الماركسية نفسها ، لغة الأب المؤسس (ماركس) والتي تشكل لغة أحفاده الأنتروبولوجيين اليوم إمتداداً تختلف تلاوينه بشكل أو بآخر ، مع إستمرار التواصل مع الأصل (تواصل بالحسب قبل النسب) ، ولكي نكون واضحين في الإجابة نرى إفادة أيضاً في التركيز على الكيفية التي خاطبت بها اللغة الماركسية الأصل مجتمعاتنا (الشرق) وذلك في زمن(1) تحدد ميدان الأنتروبولوجيا وتميز ملامحه الأساسية بما هو علم « السيطرة الاستعمارية » على الشعوب غير الاوروبية ، علم نهبها وتدميرها .

حينما واجه ماركس عام1853 إشكالية تحديد النسق الاجتماعي - الإقتصادي الأسيوي (الهند ، الجزائر وتركيا على وجه الخصوص) توصل هذا الأخير إلى أن العناصر الأساسية التي تميز « نمط الإنتاج الآسيوي » هي التالية :

1 ـ نفي وجود الملكية الخاصة للأرض حتى في شكلها الأقطاعي فالملك (المستبد الشرقي) هو المالك الأوحد للأرض .

2 ـ مشاريع الري الكبرى بإدارة الحكومة المركزية وهنا نجد الشرط الضروري لإعادة الإنتاج .

3 ـ الكميونات المتناثرة « الذرات المنفصلة » المنكفئة على نفسها، المقومة لحياتها ذاتياً وفي إنغلاق .

(1) منتصف القرن التاسع عشر .

4 ـ الثبات أو الجمود التاريخي اللا حراكي الذي تعيشه هذه المجتمعات(1) .

على هذا الأساس فإن المجتمع الهندي مثلاً هو « مجتمع لا تاريخ له معروف على الإطلاق . . . ان الذي نسميه تاريخه ما هو إلا تاريخ الغزاة المتعاقبين الذين شيدوا امبراطورياتهم على الأساس السلبي لهذا المجتمع العديم المقاومة ، المستعصي على كل تغير . . . وفي هذه المجتمعات العديدة المنكفئة على ذاتها، المنغلقة على براءة نفسها في ركود مميت يكمن الأساس المتين في كل زمان الإستبداد الشرقي والطابع السكوني في ذلك الجزء من آسيا »(2) .

أمام هذا « السكون التاريخي » الذي تتصف به هذه المجتمعات المستعصية على كل تغير ، وطالما أن حركة التاريخ يحكمها في نهاية التحليل . . . مسار التناقضات الداخلية بين قوى الإنتاج وعلاقاته والذي يؤدي في حالة إستفحاله إلى قفزة ثورية تحقق الإنتقال من حالة تاريخية إلى أخرى أكثر رقياً ، كيف يمكن إذاً للشرق ان يتخلص من علاقات إنتاجه القديمة بدون الطبقة العاملة الناضجة ثورياً وسياسياً ، وبدون الرأسمالية كمرحلة ضرورية تسبق المجتمع الإشتراكي ؟ الجواب عند كارل ماركس هو التالي :

« مهما كان محزناً من وجهة نظر الأحاسيس الإنسانية رؤية هذا العدد الذي لا يحصى من أشكال التنظيم الإجتماعي البطريركية ، المتراخية الدفاع ، الكادحة ، تذوب وتتفكك إلى عناصر مكونة ، وتختزل إلى الشقاء ، ويُضَيِّعُ أفرادها في نفس الوقت شكل

(1) يراجع في هذا الخصوص كتاب : Sur Le Mode De Production Asiatique C.E.R.M. Paris, Sociales.

(2) الأعمال9 برلين1960 ص222 ، ماركس « حول الهند والجزائر » تعريب الدكتور شريف الدشوني . بيروت . دار ابن خلدون ص15 .

حضارتهم القديم ووسائل بقائهم التقليدية ، يجب ان لا ننسى أن هذه المجموعات القروية المثالية على الرغم من طابعها المسالم كانت تشكل على الدوام أساساً صلباً للإستبداد الشرقي كونها أغلقت على العقل الإنساني في إطار ضيق وجعلت منه أداة طيعة للخرافة ولعبودية القواعد المقبولة ، نازعة عن هذا العقل كل عظمة وكل قوة تاريخية . . .

صحيح أن انكلترا مسببة الثورة الإجتماعية في هندوستان كانت مدفوعة بمصالحها الاكثر سفالة ، وعملت بغباء للوصول إلى أهدافها ، ولكن السؤال ليس هنا . . . السؤال هو معرفة إذا ما كانت الإنسانية تستطيع إكمال قدرها بدون ثورة أساسية في الحالة الإجتماعية لآسيا . بالتالي مهما كانت جرائم إنكلترا ، فهي تشكل الأداة اللاواعية للتاريخ بإثارتها لهذه الثورة . . . إن لبريطانيا مهمة مزدوجة في الهند : واحدة تدميرية والأخرى تجديدية ، إبادة المجتمع الآسيوي القديم ووضع الأسس المادية للمجتمع الغربي في آسيا »(1) . . .

أما بالنسبة لتركيا فالأمر يزداد إلتباساً على ماركس ويصبح معه عاجزاً عن مقاربتها بأدوات التحليل التي ابتدعها هو نفسه ، طالما أن « الموقع في الإنتاج » لم يعديتحدد عند الاتراك بالموقع في علاقات الانتاج « وبحيث يصعب على ماركس تحديد نمط الإنتاج المسيطر وصيرورة تطوره التاريخية هكذا « فإن التركي ينتقل ، حسب الظروف والأمكنة ، من عامل إلى فلاح إلى مزارع صغير ، إلى تاجر ، إلى مالك عقاري إقطاعي في أدنى مراحل الاقطاعية واكثرها بربرية ، إلى موظف ، إلى جندي . ولكنه ينتمي ، في كل هذ،

(1) Sur Les Sociétés Précapitalistes , Textes Choisis de Marx, Engels, Lènine, Paris, Editions Sociales, 1970, P. 178.

المواقع الإجتماعية إلى الدين والأمة صاحبي الإمتيازات . . . إن تركيا الآسيوية ، رغم قلة كثافة سكانها ، تشكل تجمعاً بشرياً شديد الإنفلات من التعصب المحمدي ومن القومية التركية مما لا يثير مؤقتاً حماس الغزو . . . وستبرز حتماً ، عاجلاً أم آجلاً ، الحاجة الملحة لتخليص قارتنا من سيطرة رعاع إذا ما قارناهم برعاع الأمبراطورية الرومانية نرى أن هؤلاء الأخيرين هم بالنسبة لهم مجموعة حكماء وأبطال »(1) .

في هذا الجواب الذي يقدمه ماركس للإشكالية التي تطرحها عليه مقاربة المجتمعات الشرقية ، يسقط القناع تماماً عن العمق الذي ترتكز عليه اللغة الماركسية في تعاملها مع « الآخر » ولتبرز على حقيقتها بما هي لغة لم تخرج ، ولا يمكن لمن يريد اليوم إخراجها، من دائرة « الأنوية الحضارية للغرب الإستعماري » ، فحينما تغدو المجتمعات الأخرى « تاريخاً ميتاً » لا تناقض فيه ولا حراك ، حينها يصبح إستعمار هذه المجتمعات وتدميرها عملاً مشروعاً من وجهة نظر « حركة التاريخ الشمولي » لأوروبا . . . وما أحوجنا اليوم إلى أن نرد السؤال إلى ماركس ، إلى أرضية التاريخ الأوروبي ، لمعرفة إلى أي مدى فعلاً كانت قوانين التناقضات الداخلية تتحكم بمسار التاريخ الأوروبي وتطوره ، أم أن هناك مساراً آخر لحضارة الغرب تجد أساسها في المعادلة الفلسفية القائمة على سيادة (العقل ـ القوة) والتي إستباحت لنفسها منذ العصر الأغريقي ـ الروماني مروراً بعصر الحروب الصليبية وإبادة الملايين من إبناء البشرية في اميركا وأفريقيا ، (هذه الإبادة التي لم نجد لها للمناسبة أي ذكر في الأعمال والمؤلفات التي تركها لنا ماركس !!) وصولاً إلى عصر الامبريالية الراهن ،

(1) كارل ماركس ـ المؤلفات السياسية ـ الجزء3 ـ (المسألة الشرقية) . ورد النص في كتاب د . سهيل القش « في البدء كانت الممانعة » دار الحداثة ، الملاحق. ص.141 -155

حينما خرجت من مجالها الداخلي ، تدمير المجال الخارجي وإستعباده ونهبه وتجيير ثرواته لصالح هذا الإرتقاء والتطور اللذين يكلمنا عنهما ماركس في ماديته التاريخية .

إن ما يقوم به الأنتروبولوجيين الماركسيين اليوم لا يعدو كونه محاولة جديدة « لاستلباس » تاريخ الشعوب المختلفة وإستيعابه بشكل أم بآخر داخل مسار « التاريخ الشمولي الغربي » بإفرازاته الرأسمالية والإشتراكية ، ولا يلغي من هذا الواقع المفضوح عند الماركسيين اللجوء إلى صياغة أدوات مفهومية جديدة (الكينونة والتمييز) وذلك عبر مناورة « لف ودوران » تعمل على فصل النظرية (الماركسية) عن المادة التاريخية التي أنتجتها (تاريخ أوروبا) ثم إستطراداً فصل النظرية نفسها عن أسلوب ومنهج تطبيقها (أعمال آلتوسير وغودولييه) .

إستنتاجات أولية

ما يمكننا إستنتاجه بعد هذا العرض للإتجاهات والمحاور الأنتروبولوجية ، التقليدية منها والتجديدية ، أن هذا الميدان شكل على الدوام إطاراً لتصارع عدة إتجاهات فكرية - معرفية تقف على أرضية تاريخية واحدة « الغرب » ، أمام استمرار وثبات صيغة « الأنوية الحضارية الغربية » داخل النتاج المعرفي والمنهجي الأنتروبولوجي الراهن ، يبدو لنا أن السؤال المركزي المطروح على هذا الميدان هو التالي : هل من الممكن من وجهة النظر الأنتروبولوجية دراسة مختلف أشكال المجتمعات البشرية ، وذلك ليس إنطلاقاً من تطبيقات تجريبية تجد في النموذج التاريخي الأوروبي مرجعاً قياسياً لها ، بل إنطلاقاً من حقيقة الإختلاف بين هذه المجتمعات إن على صعيد « التاريخ » أم على صعيد « الاجتماع » ؟

في الإجابة عن هذا السؤال لا بد من التأكيد على أن اللغة الأنتروبولوجية هي لغة في « التاريخ » في تاريخ « الآخر » ، هذا الذي دخلت الأنتروبولوجيا إلى مجتمعه بواسطة العنف الإستعماري : العسكر ، الإداريون ، الحكام المحليون ، الإرساليات ، محاولة تارة إخضاعه وتدميره وتارة أخرى إستيعابه وربطه بدورة مجتمعها وتاريخها « الشموليين » . وهي من ناحية أخرى لغة في « تاريخها الخاص » ، تاريخ الصراعات والتحولات الإجتماعية الكبرى التي شهدتها أوروبا والتي فرضت عليها الإنطلاق خارج حدودها لتقوم بتذويب أجساد الملايين من أبناء البشرية وتحويلها إلى المصدر الرئيسي لتراكم رأسمالها الأولي .

نحن إذاً أمام ضرورة تفرض علينا القيام بإعادة إنتاج ميدان الأنتروبولوجيا ، وذلك من خلال عملية طويلة ومعقدة هدفها نقض الشروط التاريخية والمعرفية الإستعمارية المكونة له بما هو أداة تعمل على إستكشاف الأواليات التي تتحكم بالحركة التاريخية للمجتمعات « الأخرى » تمهيداً للسيطرة عليها ، ونقض النقيض الموضوعي تاريخياً على هذا الإتجاه والمتمثل فيما يسمى بالأنتروبولوجيا الماركسية الهادفة هي أيضاً بدورها إلى دراسة هذه الأوليات داخل المجتمعات « الجامدة تاريخياً » وذلك بإتجاه « دفعها ومساعدتها » على السير في طريق النمو النقيض تاريخياً للرأسمالية أي الإشتراكية .

برأينا ، إن الأهمية القصوى يجب أن تصب اليوم (وذلك ضمن عملية إعادة إنتاج الميدان الأنتروبولوجي بما يحتوي من مفاهيم نظرية ومناهج مختلفة ونتائج . . .) بإتجاه القبض على القوانين التي تتحكم بحركة الإجماع العربي الإسلامي تاريخياً ، بما يحتويه من تشكيلات إجتماعية مختلفة (قرابية عصبية ، مللية مذهبية وطائفية ، عرقية ، حضارية ، إقتصادية ، سياسية وثقافية) . إن هذه العملية يمكن أن

تتيح لنا إنتاج معرفة معمقة في « المجال الداخلي » للكتلة البشرية العربية الإسلامية ، يمكن لها وحدها المساعدة في صياغة انتروبولوجيا تدرس هذه المجتمعات ليس بهدف إلسيطرة الإستعمارية عليها ولا بهدف فرض نموذج تاريخي شمولي لتطورها (الماركسية) ، بل بهدف إستكشاف العلاقة الخاصة التي تربط بين ما يبدو أنه شكل على الدوام « لحمة » هذه المجتمعات (الشرع) وبين حركة تاريخها الفعلي .

هل يمكن لنا مثلاً الحديث عن « أمة » إسلامية واحدة مبدأ لحمتها هو الشرع ؟ وكيف يمكن لنا تفسير الصراعات والتناقضات المختلفة التي شهدها تاريخ الإجتماع الإسلامي بين مختلف « الأقوام » المكونة له ؟ إلى أي مدى يمكن لمفهوم « الأمة الإسلامية » أن يشكل مبدأ عام للتماسك والإنسجام بين مختلف « الخصوصيات الأنتروبولوجية » للأقوام المتوحدة من خلاله ؟

إن الجهد النظري والمعرفي المطلوب للرد على هذه الأسئلة يضعنا في مواجهة سؤال مركزي آخر : إلى أي مدى يمكن لهذا الجهد المبذول أن يوظف فعلاً في إعادة إنتاج الميدان الأنتروبولوجي كما تكلمنا عن أهميته ؟ ألا يؤدي هذا الجهد إلى الغاء « الأنتروبولوجيا » ونفي ضرورتها ، بالتالي إلى السير في منحى معرفي آخر ؟ .

نحو نظرية أنتروبولوجية في القرابة العربية

في مقدمة الطبعة الأولى من « أصل العائلة ، الملكية الخاصة والدولة » كتب فريديريك إنجلز يقول : « بقدر ما يكون تطور العمل ضئيلاً ، بقدر ما هي ضئيلة منتجاته ، أيضاً تصبح كذلك خيرات المجتمع ، بالتالي فإن تأثير علاقات الدم يبدو وكأنه يسيطر

على الإنتظام الإجتماعي »(1) . هذا يعني بأن وسائل الإنتاج حينما تكون بدائية في مجتمع ما ، فإن هامش الإستغلال الطبقي يصبح ضعيفاً وتلعب علاقات القرابة بالتالي دوراً مركزياً وأساسياً ، يساهم في تحديد سمات التشكيلة الإجتماعية السائدة على مختلف مستوياتها .

هنا نواجه مسألة نظرية ومنهجية عملية : كيف يمكن لنا مقاربة التشكيلات الإجتماعية السائدة في بلدان العالم الثالث عامة وفي البلدان العربية خاصة . إن ما يعنينا على الأدق هي المقاربة الأنتروبولوجية . في الحقيقة إن مجرد قراءة بسيطة للنتائج النظرية التي صاغتها مدرستين أنتروبولوجيتين أساسيتين فيما يتعلق بهذه المسألة ، يبدو لنا ذو فائدة كبيرة .

المدرسة الأولى ، هي مدرسة الأنتروبولوجيا الماركسية التي يمثلها حاليا موريس غودولييه ، في الواقع ، إن هذا الأخير يقدم لنا رئاية مختلفة ، إنه لا يعتبر القرابة كمعطى سياسي مباشر ، مستقل وقائم بذاته . إنه ينطلق في مقاربته من النظرية الماركسية (المادية التاريخية) التي تؤكد على أسبقية « الإقتصادي » بالإستناد على الأدوات المفهومية للصراع الطبقي ، التناقض بين مستوى تطور القوى المنتجة ومستوى تطور علاقات الإنتاج ، بمصطلحات أخرى ، بين البنية التحتية الإقتصادية للمجتمع وبنيته الفوقية .

على غرار الأنتروبولوجيين الماركسيين الآخرين ، فإن موريس غودولييه يواجه صعوبة تطبيق هذا التحليل على المجتمعات البدائية ، حيث أن مستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ضئيل جداً ، إضافة إلى استمرار القرابة في لعب دور مركزي في بنية

(1) Frederic Engels, L'origine de La Famille, De La Propriété Privée, De L'Etat, Paris: Editions Sociales, 1977, P.18.

هذه المجتمعـات على كل المستـويات : السياسية ، الإقتصـادية والثقافية .

هكذا ، فإن موريس غودولييه يجد جواباً على هذه الاشكالية من خلال استعماله لمفهوم « الوظيفة » التي تقوم بها علاقات القرابـة في « بنية » هذه المجتمعات ، أي أنه يحاول إيجاد نوع من التوليف بين النظرية الماركسية التقليدية وبين كل من النظرية الوظائفية البريطانية (رادكليف براون) والنظرية البنيوية (كلود ليفي شتراوس) .

إن « التعددية ـ الوظائفية » للقرابة تشمل إذاً ، كل مستويات « البنية » الإجتماعية بحيث أنها « تصبح في نفس الوقت بنية المجتمع التحتية والفوقية »(1) .

أما المدرسة الثانية ، فهي مدرسة الأنتروبولوجيا السياسية التي يمثلها كل من جورج بالندييه وبيار كلاستر. في الحقيقة ، فإن هذا الأخير يعكس المعادلة بإعلانه « أن حقل السلطة السياسية » هو نقطة الإنطـلاق في كل بحـث عن المجتمعـات « البـدائية » منهـا و« الحديثـة » . إن هذه الفـرضية تبقى مقبولـة بغض النظـر عن « الجوهـر القسري » والعنف الملازمـين للسلطـة في المجتمـع « الحديث » ، وعن « الجوهر المسالم » لها في المجتمع « البدائي » .
إن ما يبدو أساسياً بنظر كلاستر يبقى في المعادلة النظرية التالية :

« إن الإنقسـام الإجتماعـي الكبيـر ، ذلك الـذي يؤسس باقي الإنقسامات ، بما فيها دون شك تقسيم العمل ، هو ذلك الإنتظام العامودي الجديد بين القاعدة والقمة ، إنه ذلك الإنقطاع السياسي الكبير بين الحائزين على القوة ، حربية كانـت أم دينية والخاضعيـن

(1) Maurice Godelier, Préface au Recueil «Sur Les Sociétés Précapitalistes» OP. Cit., P.P 13-142.

لها . إن علاقـة السلطـة السياسية سابقـة على علاقـة الإستغـلال الإقتصادي ، بل هي التي تؤسسها . إن الإغتراب هو سياسي قبل أن يكون إقتصادي ، السلطة قبل العمـل ، « الإقتصـادي » إنحـراف « للسياسي » . إن إنبثاق الدولة هو الذي يحدد ظهور الطبقات »(1) .

في مقاربتنا للتشكيلات الإجتماعية التقليدية في المشرق العربي ، نرى من جهتنا ضرورة التـأكيد على إعتبـار العلاقـة الجـدلية بـين « خصوصية » هذه التشكيلات (حيث تلعب القرابة دوراً رئيسياً) والتأثير الإستعماري الخارجي في محاولاته المستمرة لإعادة تشكيلها من جديد ، بشكل يسمح له بالسيطرة عليها وإخضاعها لدورة مصالحه ونهب الدائمين .

في الواقـع ، حينما نتناول المجتمعـات العـربية القائمـة على الطوائف والجماعات القرابية (لبنان ، الاردن ، العربية السعـودية وبلدان الخليج . . . الخ) ، فإننا لا نستطيع مقاربتها من الداخل فقط ، أي إنطلاقاً من تناقضاتها الداخلية ، بل يجب علينا دائماً كما يقول كلود ليفي شتراوس اللجوء إلى تفسير علاقاتها مع محيطهـا ، علاقات قائمة على « التماثل » و« التنافر » في الوقت نفسه(2) .

هكذا ، فإن الأشكال الإجتماعية الطائفية ، العشائرية المسيطرة في المشرق العربي ليست مجرد بقايا من الماضي تتفـارق مع أشكـال الإنتظام السياسي ـ الإقتصادي القائمة حالياً في المجتمعات العربية ، ذلك أن هذه الأشكال القرابية هي نفسها علاقات سياسية إقتصادية داخل الكيانات الناتجة عن التجزئة الإستعمارية . إننا نقول بأن

(1) بيار كلاستر ، مجتمع اللادولة ، تعريب وتقديم د . محمد حسين دكروب ، بيروت : مجد ، 1981 . ص195 .

(2) Claude Lèvi Strauss, L'anthropologie Structurale, Paris: Plon, 1961, P.P 131-132.

علاقات القرابة لا تزال تشكل حتى اليوم « العامل المسيطر والناظم » في مجتمعات هذه الكيانات ، لكن ما يهمنا بشكل دقيق ، هو معرفة ما إذا كانت وظيفة هذه العلاقات قد تغيرت أم لا ؟ ما هي هذه الأشكال الإجتماعية التقليدية وكيف تمت عملية إعادة تشكيلها من جديد تحت وطأة الإستعمار الخارجي ؟ ما هي الأشكال السياسية الراهنة التي تستند على علاقات القرابة ؟

العودة إلى إبن خلدون

في مواجهة هذه الأسئلة ، فإننا نرى ضرورة في محاولة صياغة الأدوات الأنتروبولوجية وبلورة المفاهيم النظرية القادرة على صياغة الأجوبة ، إننا نرى ضرورة في العودة إلى إبن خلدون . إن ما يبرر هذه العودة برأينا ، أن الأشكال السياسية المسيطرة في المشرق العربي كانت قد تشكلت على قاعدة العلاقات السابقة على الدخول الإستعماري الرأسمالي والتي لم يستطع هذا الأخير تدميرها نهائياً وإستبدالها بعلاقات أخرى « حديثة » وعلى شاكلته .

إن بلورة مفهوم « الطائفة » أو « العشيرة » يفرض علينا العودة لمفهوم « العصبية » عند إبن خلدون بما هو أداة معرفية نظرية تهدف إلى تفسير الأشكال القرابية العربية خلال المرحلة التاريخية السابقة على الإستعمار . لقد رأى إبن خلدون في محاولته تفسير واقع التشرذم والصراع الداخليين اللذين شهدهما المغرب العربي أثناء القرن الرابع عشر ، أن السبب الرئيسي يعود إلى بنية هذا المجتمع القائمة على التجمعات القرابية التي يحكمها مبدأ النسب الأبوي . لكن ماذا يعني تحديداً هذا النسب وهل نستطيع الإكتفاء بتعريفه على أساس روابط الدم ؟ « إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له ولا نفعة . إنما هو

في هذه الوصلة والإلتحام . . . »(1) ، والمقصود هنا أن علاقات القرابة وهم أي حقيقتها ليست بذاتها وإنما بمنفعتها أي كونها تضطلع بوظيفة سياسية : اللحمة .

لكي نستطيع إستيعاب مشكلة عمق القرابة السياسية سوف نلجأ لمقارنة بين مفهوم القرابة عند إبن خلدون ومفهوم آخر لها ، أنتروبولوجي « حديث » يقترحه علينا جورج بالنديه .

في كتابه « الأنتروبولوجيا السياسية » ، كتب جورج بالنديه يقول : « هكذا ، فإن دراسة التنظيم العشائري وانتشاره المكاني يظهر لنا وجود علاقات سياسية مرتكزة على استعمال مبدأ النسب خارج إطار القرابة الضيق(2) . . . إن البحث عن السياسي « خارج » القرابة يبدو عديم النتائج ؛ ذلك أن القرابة والسلطة هما في علاقة جدلية »(3) .

إن الفكرة الأساسية التي نستطيع إستخلاصها مما تقدم ، أن جورج بالنديه في تحليله لبنية المجتمعات الشبه بدائية ، المتخلفة يعتبر علاقات القرابة بما هي علاقات سياسية سلطوية مباشرة . إنه يرتكز على مبدأ النسب في تحديده هذا ، إذاً فالطابع الإيجابي لهذه المقاربة تكمن تحديداً في ما استخلصه بالنديه بأنه من العبث البحث عن مقياس يسمح بفصل القرابة عن السياسي ، إن القرابة بهذا المعنى هي السلطة نفسها وبذلك يقترب بالنديه من إبن خلدون .

في الواقع ، إن تحليل بالنديه ينطلق من اعتبار مبدأ النسب بما هو العامل المحدد للتماثل القائم بين القرابة والسياسي مما يفرض علينا

(1) مقدمة إبن خلدون ، بيروت : دار الكتاب العربي ، الفصل الثامن ، ص128 .

(2) Georges Balandier, L'anthropologie Politique, Paris: P.U.F, 1978 P. 61.

(3) المرجع السابق ذكره ، ص91 .

التساؤل عن طبيعة هذا المبدأ ، هل هو قائم بذاته ؟ هنا لا بد لنا من العودة إلى إبن خلدون مرة أخرى الذي يؤكد على الوظيفة السياسية للقرابة وعلى أن مبدأ النسب بحد ذاته هو وهم لا معنى خاص له خارج الحقل السياسي . إن نقطة الإرتكاز الرئيسية عند إبن خلدون بالنسبة لهذه المسألة ، هو مفهوم العصبية التي تشكل « عصب » علاقات القرابة السياسية والتي تتبع في تحددها النظري التاريخي الذي أعطاها إياه إبن خلدون ، إنتاج أدوات معرفية منهجية تسمح لنا بكشف أواليات الحركة الفعلية للأشكال القرابية العربية ، تطورها ، تحولها ، وظيفتها ، إرتقائها وإنحدارها . . . بإختصار كل السياق التاريخي الذي أنتج التلازم القائم بينها وبين الحقل السياسي .

« لأن الإجتماع والعصبية بمثابة المزاج للمتكون لا يصلح إذا تكافأت العناصر فلا بد من غلبة أحدها وإلا لم يتم التكوين فهذا سر إشتراط الغلب في العصبية ومنه تعيين استمرار الرئاسة في النصاب المخصوص كما قررناه »(1) .

إن التمايز الأساسي الذي يقدمه لنا هذا النص الخلدوني بالمقارنة مع الأدوات النظرية الأنتروبولوجية المعاصرة يعود إلى أن إبن خلدون ينقل مفاهيم الإجتماع والعصبية إلى إطار نظري يرتكز على مفهوم المتكون (Structure) ، واكتشاف هذا المفهوم إنما يؤشر على عبقرية خارقة إذ أنه يقدم للمادية التاريخية فيحدد المتكون بمزاجه (Combinaison) أي بغلبة (Dominance) عنصر على بقية العناصر . إذاً ، إن إبن خلدون يقدم لنا الأساس البنيوي (العصبية) لدور علاقات القرابة السياسي في المجتمعات العربية

(1) مقدمة إبن خلدون ، المرجع السابق ذكره ، الفصل الحادي عشر ص 131-132 .

التقليدية ، بينما نجد أن استعمال الأدوات الأنتروبولوجية الأخرى (بالنديبه مثلاً) يتيح لنا وصف هذا الدور دون أن نستطيع تحديد أساسه .

ماذا يبرز لنا واقع القرابة العربية الراهن بالعودة إلى هذا الإطار النظري الخلدوني ؟ إذا ما أخذنا النموذج اللبناني وحاولنا مقاربته إنطلاقاً من هذا الإطار ، فإننا نجد أن المجتمع اللبناني يستمر في تقديمه لنا صورة « متنافرة » تؤكد على استمرار علاقات القرابة بما هي علاقات سلطوية مباشرة تتحرك على قاعدة الأشكال الطائفية - العشائرية السائدة التي تشكل العصبية محرك حركتها الأساسي .

نستطيع إستنتاجاً القول ، بأن هناك إمكانية لصياغة مشكلية جديدة يساهم حلها في الأجابة على عدد كبير من المسائل التي يطرحها علينا الواقع الإجتماعي (بأشكاله القديمة منها والحديثة) في المشرق العربي . هذه المشكلية يمكن لنا التعبير عنها بالشكل التالي : « إن الطائفية هي العصبية التي فقدت دورة إعادة إنتاجها لذاتها دون أن تفقد وظيفتها ، بما هي علاقة سلطوية سياسية مباشرة » ، إننا نأمل في أن يساهم بحثنا عن السلطة والقرابة في المجال الإجتماعي الماروني (تنورين) في تقديم معالجة جدية لهذه المشكلية .

في المنهجية على المستوى النظري

إن دراسة شكل ومحتوى بنية القرابة الإجتماعية السائدة عند كل من العائلات الرئيسية في تنورين (طربيه ، حرب ، يونس ، مراد وداغر) تكتسب أهميتها من ضرورة الرد على الأسئلة الأساسية التالية :

1 ـ ما هي القوانين التي تسمح لكل من هذه العائلات التي تحتوي

على عدة أجباب متنافسة بالحفاظ على مبدأ تماسكها وتوازنها الداخليين ؟

2 ـ بأي معنى أو لماذا عائلات تنورين هي عائلات موسعة ؟

3 ـ ما هي العوامل التي تتدخل في كل مرحلة تاريخية لفرض شكل جديد على البنية القرابية في تنورين مستبدلاً الشكل القديم ؟

إن هذه التساؤلات لا يحدها حقل المعطيات التجريبية فقط وهي تتحرك في إطار نظري معقد يعيدنا إلى النتاج المعرفي عند إبن خلدون : المقدمة بما هي قاعدة نظرية منهجية تقدم لنا تحديداً خاصاً لما يسمى اليوم ذرة القرابة . إن إبن خلدون يحدد عدة صلات قرابية بالمعنى الخاص للكلمة منها : الحسب ، النسب وصلة الأرحام إضافة لعلاقات سياسية أخرى بدرجات مختلفة ، الحلف ، الولاء والمناصرة .

إبن خلدون لا يصنف هذه العلاقات تصنيفاً تراتبياً فقط ، إنه يذكرها عدة مرات وفي أماكن عدة من مقدمته تبعاً لصياغات مختلفة ومتميزة . لكن قراءة متأنية لدينامية النص الداخلية قادرة دون شك ، على تحديد « مُزاج » هذه العلاقات بتكاملها الكلي . . بإعتقادنا أن هذا « المُزاج » لا يمكن القبض عليه إلا في ضوء دورة العصبية بما هي دورة سلطوية وبنيوية في نفس الوقت . « إن المكان المركزي الذي تحتله العصبية في التفسير الذي يعطيه إبن خلدون للسلوكات الإجتماعية ولممارسة السلطة ، إنما يعكس أهمية هذه العصبية ليس في فكر إبن خلدون فقط ، ولكن في المجتمع العربي الذي يتفحصه . لقد استنتج بأن العصبية التي تسمح بتشكل الجماعات على أساس صلات دموية فعلية أو وهمية ، تقود في الوقت نفسه إلى تقاربها وتراتبها عبر علاقات الجوار ، التحالف

والموالاة . . . وبأن هذا الجمع هو الذي يسمح بممارسة السلطة »(1) .

إن هذا الخلط بين « السياسي » و« البنيوي » يقودنا إلى فكرة إستمرارية السلطة واستحالة تغييرها من الداخل طالما « أن الإجتماع والعصبية هما بمثابة المزاج للمتكون » ، لكن ألسنا بهذا أمام الفكر الذي يعالج السلطة من وجهة نظر السلطة نفسها ؟ أليس من طبيعة السلطة نفسها التأكيد على « جوهرها الأزلي » ؟

إن هذه الفكرة مهمة جداً ، إنها تسمح لنا بقراءة الحاضر وليس بإقامة زمن « السياسي » في الماضي عبر إكتشاف مخارج ممكنة له كان ظهورها سابقاً من المستحيل . إن هذه الدورة التي شكلت أساساً ، نوعاً من التوازن الدائم أدى إلى إعادة إنتاج السلطة والمجتمع ، قد أعيقت بواسطة العنف الخارجي ، أمامنا إذاً فرضيتين ممكنتين :

ـ لقد كان مستحيلاً لهذا التوازن الرجراج والقائم على الغلبة أن يتحول إلى توازن ثابت مما يفترض نشوء دولة مركزية مهيمنة .

ـ يمكن لهذا التحول أن يكون متأخراً وهو سوف ينجز يوماً ما إننا لم نستطع حتى الآن حسم هذه الفرضية .

إننا نعتقد بأن دورة العصبية هي التي أنتجت مختلف أشكال السلطة عبر تحول مبدأ الغلبة من الحسب مروراً بالنسب وصولاً إلى صلة الأرحام . لقد كان هذا التحول يتم دائماً عبر توسيع مجال السلطة الى عدد بقدر ما هو أكبر ، بقدر ما السلطة تصبح ضعيفة ، مما يسمح لها بالتمركز من جديد . إن هذه الدورة إنتهت الآن وإننا نتساءل عن الكيفية التي ستطور إليها الأشكال القرابية المستمرة في

---

(1) Dominique Chevallier, La Société Du Mont- Liban à L'époque de la Révolution Industrielle en Europe, Paris: Genthner, 1971, P. 70.

كونها مبدأ الكيانات الناشئة أثناء وبعد مرحلة الدخول الإستعماري .

في المنهجية على المستوى التطبيقي

إن الممارسة المنهجية التجريبية لهي ذات أهمية فائقة ، إنها تسمح بكشف مدى مطابقة المقاربة النظرية للواقع من خلال معاينتها على ضوء التجربة المعاشة في حقل البنية القرابية السائدة في تنورين ، على مستوييها الإجتماعي والسياسي .

إن اللجوء إلى المنهج المونوغرافي المباشر المستند على التحقيق الميداني في بلدة « تنورين » لهو ذو فائدة كبيرة ؛ لقد ساعدنا هذا اللجوء على إقامة شجرة العائلة لكل من العائلات الرئيسية في البلدة بما لها من أهمية قصوى (وهمية كانت أم حقيقية) تساهم في كشف عناصر البنية الإجتماعية القرابية من ناحية ، وفي تفسير أوالية الصراع السياسي العائلي بمستوييه الداخلي والخارجي من جهة اخرى . في الحقيقة ، إن ما يدفعنا للتأكيد على الواقع الجنيالوجي هو اللغة الشعبية المحلية نفسها في البلدة التي تظهر أمامنا « أجباباً مكونة على أساس النسب الجنيالوجي . هذه الأجباب تتميز بأنها تحمل إسم مؤسس فرد ، وفي أغلب الأحيان كنيته . . . إنه جد رمزي أو وهمي : عم أبوي بالمعنى الجماعي للكلمة أو جد ، لكن الصلات النسبية التي تربط أحياء اليوم إلى هذا الجد تعتبر حقيقية ويتم البرهان عليها بما هي كذلك »(1) .

إضافة لما تقدم ، فإن شجرة العائلة تبرز لنا ترسيمة التجبب العائلي في البلدة بحيث « أن الأجباب ترتكز على رجال ينتمون إلى

(1) Jean Cuisenier, Economie et Parenté, Paris : Mouton La Haye, 1975, P. 323

نفس الإطار الجنيالوجي ويرتبطون بخط إنتساب وحيد الجانب داخل أرومة قرابية واحدة . إن امتداد هذه الأجباب وعدد العناصر التي تؤلفها إنما يتغيران تبعاً لعدد الأجيال (العمق النسبي) . من وجهة النظر هذه تصبح المجموعات العربية أجباباً »(1) .

إن ما يعنينا في هذا البحث ، ليس السياق التاريخي للتجبب القرابي عند العائلة التنورية ، بل النتائج السياسية المترتبة عليه . بهذا المعنى نؤكد أن بحثنا حول التركيبة العائلية في تنورين يكتسب طابعاً سياسياً مميزاً . هذا الواقع يعود إلى الصعوبة الناتجة عن محاولة الفصل بين البنية القرابية العائلية في البلدة وبين وظيفتها السياسية التي تتجسد عبر الصراعات والمنافسات حول مواقع السلطة هناك . هذا المنحى يساعدنا على كشف سياق التطور والتغير اللذين أصابا مجمل علاقات القرابة في تنورين على صعيد الشكل أو المضمون ؛ « إن الوظائف المتعددة للمجموعات القرابية والنسبية تجعل من الصعوبة بمكان ، التحديد الدقيق لكل من ميدان القرابة وميدان السياسي »(2) .

قبل الدخول في عملية دراسة وتحليل التركيبة العائلية في « تنورين » لا بد من الاشارة بادىء ذي بدء الى ان دراسة هذا النموذج لم تكن بالعملية السهلة ، بمعنى ان هناك عدد من الصعوبات الكبيرة التي واجهت مهمة القيام بهذا العمل ، ليس اقلها الصعوبات الناتجة عن الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد حاليا مع ما تفرضه من صعوبة التنقل بين مختلف مناطق الوطن ، وبالتالي صعوبة الإنتقال الدائم من بيروت الى « تنورين » التي كما اشرنا في

(1) Georges Balandier, op, cit., p. 62.

(2) Op, cit, p. 65.

بداية هذا البحث ، تقع في جرد البترون العالي على مسافة 75 كلم عن العاصمة « بيروت » مما كان يفرض عليّ ضرورة استغلال الفترات الهادئة نسبيا في الوضع العام ، للانتقال الى البلدة والعمل بالتالي على الاستفادة من الوقت ، ومقابلة اكبر عدد ممكن من الافراد المنتمين الى العائلات الاساسية في البلدة والتي تشكل مواقع سلطة هناك . ان مقابلة هؤلاء الافراد لم تكن تخضع لعملية اختيار « عشوائي » بل اتبع في اختيارهم على المقاييس التالية :

1 ـ انتماء الشخص الذي اجريت معه المقابلة الى احدى العائلات التي شكلت او لا زالت تشكل موقع سلطة في تنورين .

2 ـ انتماء هذا الشخص الى « جب الزعامة » داخل العائلة او الى الجب الذي ينازع الجب المتزعم على موقعه .

3 ـ ان يكون هذا الشخص قد لعب هو نفسه دورا ما في عملية الصراع على مواقع السلطة ان داخل العائلة او على صعيد سلطة العائلة على البلدة .

4 ـ ان يكون اذا امكن من المتقدمين في السن ، اي من الذين عاشوا ورافقوا عملية التطور في التركيبة السياسية للعائلة في « تنورين » منذ بدايات هذا القرن على الاقل .

« إن إختيار « رؤوس الأجباب » كنقاط إنطلاق يشكل وسيلة المراقبة السريعة والمتاحة بسهولة ، لأن لائحة هذه « الرؤوس » معروفة من الجميع ويمكن لأي فرد ان يعطيها »(1) .

(1) Robert Cresswell et Maurice Godelier, Outils D'enquête et D'analyse Anthropologique, L'article de Françoise Héritier, «L'enquête Généalogique», Paris: Maspero, 1976, P. 227.

ان عملية الاختيار حسب هذه المقاييس لم تكن هي ايضا تخلو من الصعوبة الناتجة في الدرجة الاولى عن « الادعاء الشخصي » لكل فرد مقابل بان عائلته هي عائلة الزعامة والسلطة تاريخيا وحاليا في البلدة ، وعن ان الجب الذي ينتمي اليه ضمن العائلة هو بالتالي ايضا « جب الزعامة » مع ما يرافق عادة هكذا ادعاءات من اخفاء للمعلومات التي لها طابع سلبي ، بمعنى انها لا تساعد على ابراز العائلة كما يرغب هو في إبرازها ومن الاجادة في سرد الاقاصيص والروايات التي تبرز مكانة العائلة المرموقة ودورها المميز عن باقي العائلات التي تصبح من ضمن وجهة نظره اقل « شأنا ونفوذا » من عائلته . هذا عدا عن الصعوبة التي تواجه عادة « الباحث في هكذا دراسات والكامنة عن ضرورات « الحياد الموضوعي » بمعنى القدرة عن نقل المعلومات بين مختلف الاطراف المقابلة مع ما في هذه المعلومات من مسائل يمكن ان تستثير الشخص المقابل (خاصة المعلومات المتعلقة بالصراعات بين مختلف العائلات) وتضعه مباشرة في مواجهة الباحث . إذاً ، فالوسيلة الوحيدة المتاحة كانت المقابلات المباشرة مع الناس في البلدة والتي كانت تتيح تجميع معطيات مختلفة عن عائلات « تنورين » ، هذه المعطيات على اختلافها سوف لن يكون لها دور في تقدير نتيجة البحث الا بقدر ما نراها تنسجم مع طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في كل مرحلة تاريخية من المراحل التي تناولها البحث ، والتي استعرضناها في البداية النظرية للبحث محاولين رؤية الكيفية التي انبنت وتبني فيها السلطة داخل التنظيم الاجتماعي السياسي للعائلة في هذه البلدة النموذج « تنورين » وذلك من خلال مقاربة هذا التنظيم ، باشكال التنظيمات الاجتماعية السياسية التي سادت وتسود اليوم ضمن اطار جبل لبنان عامة وفي الشمال الماروني منه خاصة .

إن الخطوة التي سوف نقوم بها الآن بعد هذا التحديد ، هي في

محاولة القيام برسم بياني لكل عائلة من العائلات التي احتلت في مرحلة تاريخية ما ، موقع السلطة في البلدة ، مع تبيان عدد الاجباب التي تتألف منها كل عائلة ، مركزين على الجب الذي يحتل موقع « الزعامة » داخل العائلة والذي يمثل بالتالي سلطة العائلة على الصعيد العام في البلدة ، وذلك ضمن العائلات التي لعب فيها « جب واحد تاريخيا » دور الزعامة والسلطة دونما نزاعات وصراعات مع باقي الاجباب من ناحية ، من ناحية اخرى التركيز على « الجب الاساسي المتزعم » و« الجب الآخر المنافس له » ضمن العائلات التي شهدت صراعا على هذا الموقع . هذا مع التأكيد على ان تحليلنا ودراستنا لهذه الاشكال من التنظيم السياسي للعائلة سوف يتناول في الوقت نفسه مسألة سلطة العائلة على الصعيد العام في البلدة ومسألة السلطة والزعامة داخل هذه العائلة ، وذلك يعود كما رأينا الى ان الفصل ما بين هاتين المسألتين ما هو ، الا فصل مصطنع لان عملية انبناء سلطة العائلة على الصعيد العام تتأتى بشكل مباشر بعملية انبناء السلطة ومدى تماسكها واستمرارها داخل العائلة كما سوف نحاول تبيانه في سياق الدراسة . اشارة اخيرة في هذا المجال وهي اننا تداركاً لهذه المسألة قد قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة مراحل تاريخية تبدأ مع بدايات القرن التاسع عشر مرورا بعهد المتصرفية ، ثم الى مرحلة الانتداب الفرنسي وصولا الى العهد الاستقلالي عام1943 حتى يومنا هذا ، اي اننا اتبعنا نفس التقسيم الذي رأيناه في مقدمة هذا البحث حينما تناولنا مسألة انبناء السلطة تاريخيا في جبل لبنان ، هذا التقسيم برأينا تفرضه ضرورات البحث الناتجة عن اهمية مقاربة نموذج التنظيم السياسي للعائلة في « تنورين » بالمقارنة مع طبيعة هذا التنظيم في جبل لبنان بشكل عام ، مع العلم باننا حينما نتوصل الى ان احدى العائلات احتلت موقع السلطة في « تنورين » خلال فترة تاريخية ما فاننا لن نقتصر على هذه المرحلة فقط في دراستنا لشكل

تنظيم هذه العائلة ، بل سوف نقوم بدراسة هذا الشكل في الفترات التاريخية الاخرى التي لم تعد تشكل فيها موقع السلطة او التي لم تكن بعد قد لعبت فيها دورا سياسيا ما .

الفصل الأول

الإطار الإجتماعي ـ التاريخي للبنية القرابية في تنورين

1 ـ الناحية الجغرافية

تقع « تنورين » في اعالي بلاد البترون من الشمال اللبناني وهي تبعد عن مدينة بيروت العاصمة حوالي 75 كلم . ترتفع عن سطح البحر حوالي 1000 الى 1500 م . وهي تشغل حيزا كبيرا من المساحة الجغرافية هذا بالاضافة للارض الجردية الواسعة والكبيرة التي تتبع لها مع المزارع الكبيرة المجاورة والتي يملكها اناس من « تنورين » . الوصول الى « تنورين » يتم عبر ثلاثة طرق : (جبيل ـ اللقلوق ـ تنورين) (البترون ـ دوما ـ تنورين) (طرابلس ـ دوما ـ تنورين) .

- تنقسم « تنورين » الى اربعة قرى اساسية وهي على التوالي : (تنورين الفوقا ـ تنورين التحتا ـ شاتين ـ وطى حوب) هذا بالاضافة الى مناطق ومزارع اخرى تتبع البلدة مثل اللقلوق ـ عين الراحة ـ بلعا ـ وادي الجرد ـ الحريصا ـ وادي تنورين الخ . . .

- عدد أبناء البلدة يناهز الثلاثة عشر الفا(1) . وهي تضم حوالى

(1) : هذه التقديرات أعطيت لنا من قبل بلدية تنورين .

الف ومئتان منزلا . بالطبع فابناء تنورين متوزعون بين مقيمين في البلدة وآخرون او اغلبية تسكن في بيروت العاصمة مع المدن الساحلية : (كالبترون ـ جبيل ـ جونيه) ونسبة لا بأس بها من ابناء البلدة في عالم الاغتراب ، وخاصة في اميركا اللاتينية .

ـ حدودها : يحد « تنورين » شرقا بلدة وخراج « اليمونة » وغربا خراج « دوما » و« ترتج » و« جاج » ، شمالا « حدث الجبة » « وكفور الغربي » جنوبا « اللقلوق وخراج العاقورة » .

ـ والبلدة تعتمد اساسا كمصدر للمياه على الينابيع التالية : نبع « الفوار في اللقلوق ـ نبع المفراق من بلعة ـ نبع الشيخ من بلعة ايضا نبع مار سركيس ومار ضوميط والكرسي في وطى حوب » .

ـ اما الانتاج الزراعي فهو على الشكل التالي :

1 ـ التفاح وتنتج البلدة منه حوالي 300,000 الى 500,000 صندوق سنويا .

2 ـ البطاطا حوالي 400,000 طن سنويا .

3 ـ فاصوليا لوبيا حوالي 500 طن سنويا .

4 ـ بندورة بصل 25 طن سنويا .

بالاضافة لمنتوجات الاثمار (كرز ـ اجاص ـ دراق ـ عنب) .

ـ المؤسسات الرسمية والاهلية في « تنورين » .
ـ مخفر درك ـ مكتب بريد ـ موزع هاتف .
ـ المجلس البلدي .
ـ المجلس الاختياري .

ـ مدرسة ابتدائية مختلطة في تنورين التحتا
ـ مدرسة ابتدائية مختلطة في تنورين الفوقا

ـ مدرسة ابتدائية مختلطة في وطى حوب
ـ مدرسة ابتدائية مختلطة في شاتين
ـ تكميلية للبنات تابعة لراهبات العائلة المقدسة المارونية
ـ ثانوية تنورين الرسمية .

2 ـ تعداد مختلف العائلات التي تسكن « تنورين »

ـ العائلات الاساسية في « تنورين »

1 ـ آل حرب ويشكلون حوالي 40% من عدد ابناء البلدة .

2 ـ آل مراد	3 ـ آل يونس
4 ـ آل طربيه	5 ـ آل داغر
6 ـ آل غوش	7 ـ آل مطر
8 ـ آل رعيدي	9 ـ آل قمير

هذا بالاضافة لعائلات(1) اخرى اقل اهمية وهي ليست من اصل تنوري بل اتت تاريخيا مع رؤساء الاديار الذين تولوا رئاسة دير وطى حوب ، هذه العائلات كانت تعمل في الزراعة ضمن املاك الدير المذكور اعلاه واهمها : آل فضول ـ عقيقي ـ سنجب (مطر) كفاعي ـ كرم ـ بكاسيني العينسكوري ـ ابو خليل ـ الجميل (المصري) هاشم . . . اخيرا هناك عائلات كانت موجودة اصلا في تنورين ونزحت عنها هذه العائلات هي :

بنو حدقة : نزحوا من تنورين الى ترشيش في المتن الاعلى وتفرقوا في زحلة وتعلبايا وجديتا .

بنو حريقة : نقلوا الى بسكنتا من تنورين وتفرعوا في زحلة ووادي العرائش .

(1) « راجع لبنان في تاريخه واثاره واسره » الخور اسقف يوسف داغر التنوري صفحة (230-239).

بنو شمعون : هجروا تنورين الى جوار الحوز وفريق آخر الى زحلة وسرعين والمريجات وقب الياس ودير القمر .

بنو عجيل : اساسا كانوا في العاقورة ثم الى تنورين ثم منها الى نيحا الشوف وبيروت .

بنو لايا : نزحوا الى مزرعة بيت لايا في البقاع .

هذا بالاضافة الى قسم من آل غوش وآل مطرنزحوا عن تنورين وحسب المرجع السابق تم هذا النزوح قبل وصول جرجس ابي قرقماز الذي يعتبر جد العائلات الخمس الاساسية في تنورين حسب ما سوف نرى اللمحة التاريخية لاحقاً .

3 ـ توزع العائلات في « تنورين » ديمغرافيا وجغرافيا

ما يهمنا في هذا المجال ، إعطاء صورة واضحة نسبياً عن توزع مختلف العائلات التي تسكن « تنورين » وذلك حسب أهمية كل منها العددية والسياسية . سوف نحاول رؤية « تبعثر » البلدة إلى عدة قرى وإنقسام كل من هذه الأخيرة إلى « حارات » كما هي الحال في معظم القرى اللبنانية .

تنقسم « تنورين » كما ذكرنا سابقا الى اربعة قرى اساسية هي :

1 ـ تنورين الفوقا ـ 2 ـ تنورين التحتا ـ 3 ـ شاتين ـ 4 ـ وطى حوب .

هذا بالاضافة للمناطق والمزارع التابعة لتنورين ولجرد تنورين والذي تبلغ مساحته حوالى ربع مساحة بلاد البترون .

أ ـ اكبر عائلة في تنورين الفوقا هي آل حرب

وهنا يجب ان نذكر ان آل حرب يشكلون حاليا اكبر عائلة عدديا

في تنورين اجمالا فهم يعدون حوالي 40% من عدد ابناء البلدة الاجمالي[1] . عدد السكان بتنورين الفوقا حوالي 5000 نسمة « انتخابيا حوالي 2400 صوت » تتوزع عائلات تنورين المختلفة السكن ضمن البلدة « تنورين الفوقا » ضمن حدود وفواصل غير حادة المعالم بمعنى انه يلاحظ ان هناك شبه اختلاط بين هذه العائلات ولا وجود بالتالي لاحياء خاصة بكل عائلة تنعزل ضمنها عن باقي العائلات كما هي الحال في زغرتا مثلاً . من هذا المعطى تتوزع العائلات السكن في تنورين الفوقا على الشكل التالي :

- آل حرب يسكنون الجهة الشرقية العليا من البلدة ، ابتداء من الساحة وهم يشكلون عدديا حوالى 1200 نسمة .
- آل مراد ويسكنون الجهة الشرقية السفلى (شمال الساحة) عدديا حوالى 600 نسمة . هنا نلاحظ ان هناك نوع من الاختلاط بين آل مراد وآل حرب على المقربة من الساحة .
- آل يونس ويسكنون الجهة الجنوبية من القرية حوالى 400 نسمة .

(1) في غياب أي إحصاء عام جديد في لبنان منذ عام 1932 ، فإن هذه الأرقام هي تقديرات استخلصت من خلال لوائح الشطب الانتخابية المتواجدة لدى مختارية «تنورين» وذلك حتى العام 1972 . وهنا تجدر الإشارة أننا في بحثنا هذا نشارك الباحثين في هذا الميدان « في المعاناة » السوسيوغرافية التي تتمثل في توفير الشروط الأولية النظرية والأبستمولوجية المنهجية الضرورية لاستقصاء هذا النوع من التنظيم الإجتماعي الذي يعاني أزمة الوعي الإيديولوجي الشائع فيه والمشاع عنه ، ولم تتراكم حوله المساهمات التي تقدم المفاهيم والتقنيات المنهجية الملائمة التي تمكن مقاربته بإقدام أقل حذراً ووجلاً من إقدامنا في غياب التوثيق والأرشفة وحتى الإحصاء السكاني والتنظيم المدني ومعلوماته ، وفي غياب المحاولات الجادة للصياغة الموضوعية لتاريخ هذا النوع من التنظيمات الإجتماعية وتاريخ علاقته بالمجتمع الكبير ، بالإضافة الى ظروف الأحداث اللبنانية التي تفاقمت في غياب هذه الشروط المادية للبحث الاجتماعي التطبيقي » (من دراسة حول العلاقة بين النظرية الإجتماعية والنظرية المنهجية في الدراسة المونوغرافية لوحدة إجتماعية ريفية ، أحمد بعلبكي ، بيروت : مجلة الفكر العربي ، عدد 15,6 ت2-15 ك1978,1 ، ص 30.

- آل طربية يسكنون الجهة الغربية وقسم الجهة الشرقية حوالى 400 نسمة وسط البلدة ثم يسكن خليط من باقي العائلات كآل مطر، رعيدي، قمير، داغر قرب الساحة في تنورين الفوقا.

المزارع التي تتبع تنورين الفوقا وهي:

- اللقلوق وتسكنه اكثرية من آل يونس، ثم آل طربيه وآل قمير، آل مطر والملكية المميزة فيه هي لآل يونس.
- وادي الجرد وجواره ويسكنه آل يونس وآل طربيه وآل مراد وآل داغر وآل قمير والملكية المهمة هنا هي لآل مراد.
- الحريصة والمركز وما يسمى بجرد تنورين والذي تنتهي حدوده عند بلدة اليمونة في بعلبك ويسكنه آل حرب آل مراد، آل رعيدي، والملكية المهمة تعود للبلدية.

ب ـ تنورين التحتا

- آل حرب يشكلون اكبر عائلة تعدديا في تنورين التحتا والى جانبهم يسكن هذه البلدة عدد غير كبير من آل طربيه وذلك في منطقة اسمها «عين الراحة» هذا بالاضافة لبعض ابناء العائلات الصغيرة من مثل آل الهاشم والجميل (المصري سابقا) والتي سكنت تنورين التحتا وانتمت اليها. وتتبع هذه البلدة قرية صغيرة اسمها وادي تنورين.

ج ـ شاتين

- اكبر عائلة في شاتين هي آل مراد الشاعر، وهم يسكنون منطقة اسمها بيت الشاعر ويشكلون حوالى 200 صوتاً انتخابيا من اصل العدد الاجمالي للاصوات والبالغ حوالي 600 صوتا انتخابيا والتي يتوزعها باقي ابناء العائلات هناك، وآل مراد الشاعر

يسكنون حاليا منطقة اسمها بلعة وهي تابعة لشاتين وتعتبر بمثابة مصيف لهم، بالاضافة لآل مراد هناك آل غوش ويسكنون في منطقة اسمها عين شارة من شاتين، ويصيفون ايضا في ناحية من منطقة بلعة السابقة الذكر اسمها المفراق، وهم يشكلون حوالى 150 صوتاً انتخابيا. بعد آل غوش يأتي آل داغر آل يونس، آل طربيه، بالاضافة لابناء باقي العائلات الصغيرة كآل رعيدي والخوري ومطر.

د ـ أما بالنسبة **لوطى حوب** فيسكنه من ابناء العائلات الكبيرة الاساسية في تنورين، داغر ـ مطر ـ يونس، وذلك بنسبة عددية صغيرة، هذا بالاضافة للنسبة الاساسية الكبيرة للعائلات التي سميناها شركاء الاديار والتي اتت تاريخيا مع رؤساء الدير في وطى حوب والتي يصل تعددها حوالى 1400 نسمة.

4 ـ اساس قدوم العائلات الى «تنورين» حسب ما هو مروى تاريخيا

ان موضوع معرفة التاريخ الحقيقي المحدد لقدوم العائلات الموجودة حاليا في تنورين يصطدم باكثر من عقبة، فمن ناحية اولى هناك نقص كبير في المؤلفات التاريخية التي تناولت التأريخ للعائلات التنورية ولزمن قدومها الى البلدة وضمن اية ظروف تمت، هذا النقص لم تستطع تجاوزه بعض المحاولات الفردية لبعض ابناء البلدة في محاولات الكتابة عن تاريخ قدوم العائلات الى البلدة. ومن ناحية اخرى فهناك في تنورين نوع من التراث الشعبي المنقول شفويا والذي يشكل نوعاً من الميتولوجيا الشعبية المتعارف عليها في رواية اصل العائلات التنورية. وتختلف هذه الاقاصيص والروايات تكاد تتفق على ان جد العائلات الخمس الرئيسية في البلدة اي آل حرب ـ آل يونس ـ آل طربيه ـ آل داغر ـ آل يعقوب. هو واحد في الاساس

وعلى كونه اصلا من خارج البلدة . هذا بالاضافة الى آل مراد والشاعر وهي العائلة التي تأتي في المرتبة الثانية بعد آل حرب من ناحية الثقل الديمغرافي ، هي ايضا ليست من اصل تنوري في الاساس . وتتفق من ناحية اخرى هذه الروايات على كون آل غوش ـ وآل مطر هما من اقدم العائلات التنورية الاصل ، بالاضافة الى العائلات التي ذكرناها سابقا اي العائلات التي كانت موجودة ثم نزحت عن البلدة .

بعد الاستماع الى مختلف الروايات الشعبية من العديد من الاشخاص حول اساس قدوم هذه العائلات الى « تنورين » وبعد الاطلاع على مؤلف الخور اسقف يوسف داغر التنوري « لبنان في تاريخه واثاره واسره » «1938 » لوحظ ان اغلب تلك الاقاصيص تلتقي مع ما جاء في هذا الكتاب حول تاريخ قدوم مختلف الاسر الى البلدة ، هذا بالاضافة الى كون ذلك الكتاب اعتمد اساسا في روايته على مخطوطة بالسريانية للاب بولس مطر التنوري مؤرخة عام 1650 ، هذا التاريخ ليس ببعيد كثيرا عن التاريخ الذي اعتمدته هذه المخطوطة كأساس لقدوم العائلات الخمس المذكورة اعلاه الى البلدة كما سنرى لاحقاً، اذن فان اساس قدوم مختلف العائلات حسب ما استطعت الاستخلاص من الروايات الشعبية ومن الكتاب المذكور اعلاه قد تم على الشكل التالي :

جد الاسر التنورية(1)

الجد الاول للأسر التنورية (حرب ـ يونس ـ طربيه ـ داغر ـ يعقوب) يدعى خطار وهو أتى من بلاد ما بين النهرين ، هجر بغداد سنة 1421 الى مدينة حلب في شمال سوريا حيث سكن هناك قرقماز

(1) المرجع السابق ذكره (صفحة 177 -180) .

الاول كان احد احفاده نقل الى دمشق وكان يشغل منصب كاتخداه اي امين سر نائب الشام اتهم بحماية الثائرين على الضرائب وفداحتها فهرب الى لبنان عام 1471 حيث استقر في يانوح حيث اعتنق النصرانية مع اولاده (مخطوطة الاب بولس مطر) « جد اهالي « تنورين » الاول بغدادي اسمه خطار هجر بغداد عام 1421 الى حلب . نقل من احفاده واحد اسمه قرقماز صار كاتخداه عند الحاكم . ثم عند مطالبة الشعب برفع البلص ساعده قرقماز الاول وهرب الى يانوح وصار نصراني مع اولاده » . وجاء في المخطوط المعادي المؤرخ عام 1599 « ان جد اهالي تنورين هو بغدادي نقل الى حلب ورحل احفاده الى الشام ثم الى لبنان » اذن فعيال تنورين مرجعهم الى اصل واحد ، بسبب عدم توفر اسباب المعيشة والرزق لاولاد واحفاد قرقماز الاول في يانوح نقل احدهم المدعو قرقماز الثاني الى العاقورة حيث بنى كنسية مار سابا . من احفاد قرقماز الثاني موسى الذي نزح الى الهرمل عام 1491 وتوطن في بلدة مرجحين وتوفي فيها عن ولد اسمه جرجس ابي قرقماز . هذا الاخير دخل في منازعات دموية مع المتاولة هناك الذين حاولوا خطف احدى بناته فاضطر الى الرحيل الى قرية تنورين التحتا وذلك عام 1520 . هناك اقطعه الحاكم المتوالي ارضا بين النهرين .

في تنورين الفوقا كان يسكن في تلك الفترة رجل يدعى ابي صادر مطر وكان يملك اراض كثيرة غير مستثمرة زراعيا . فتعاون مع جرجس ابي قرقماز على استثمارها مناصفة . عام 1525 وزع القلشق ، وحصة تنورين من الميري كانت 30 سلطاني « السلطاني تقدر 3 / 2 القرش الاسدي ـ ريال » وتوزع العسكر العثماني في البلدة يعمل قتلا ونهبا بحجة تحصيل الاموال الاميرية ، فهرب اهالي البلدة قسم الى مرجحين مع جرجس ابي قرقماز ، والقسم الآخر الى البقاع مع

ابي صادر مطر . ومـن ثم اجتمـع الجابـي المكلف من قِبلَ والي طرابلس مع جرجس ابي قرقماز واتفق معه على تخفيض الميري الى عشرة سلطاني على ان يتولى هذا الأخير تأمينها سنويا وذلك مقابل تطويب كامل اراضي تنورين باسمه ، وهكذا صار وطوبت اراضي البلدة بما فيها اراضي ابي صادر مطر باسـم جرجس ابـي قرقماز ، وذلك بموجبة صك مؤرخ عام1530 بتاريخ15 آب عن ما روى الاب مطر في مخطوطته والمرحومين الخوري يوسف حبيب حرب الاول ، والشيخ حنـا فارس طربيه والشيخ داوود طربيه ، ولقـد حدد هذا الصك حدود تنورين على الشكل التالي : « يحد تنورين من الشمال جبل يبتدي من محل البوابة الى الحيط الروماني الفاصل بـين عيناتـا واليموني وينتهي بالحائط الروماني الفاصل بين تنورين والعاقورة . من القبلي جبل يبتدي من رأس عقبة اليمونة الى سيدة القرن ثم الى جبل بعتارة . من الغرب جبل بعتارة حتى دوما .

عرف ابي صادر مطر بما حصل واعتبر جرجس ابي قرقماز خائنا بحقه فكمن له في رأس عقبة الحصن عائدا من اللقلوق عام1531 وصرعه عن عمر يناهز خمسـة وسبعـين عامـا . وهـكذا جد اولاد جرجس ابي قرقماز للانتقام لوالدهم فكانت بينهم وبين ابـي صادر مطر وقومه معارك ودماء وتخريب مواسم . فتدخل البطرك الماروني موسى العكاري وتمت الصلحة في دير قنوبين عام1533 مقابل عودة آل مطر الى املاكهم في عين الحمرا من تنورين الفوقا وآل غوش الى املاكهم في شاتين . توفي جرجس ابي قرقماز عن اربعة اولاد ذكور هم على الشكل التالي :

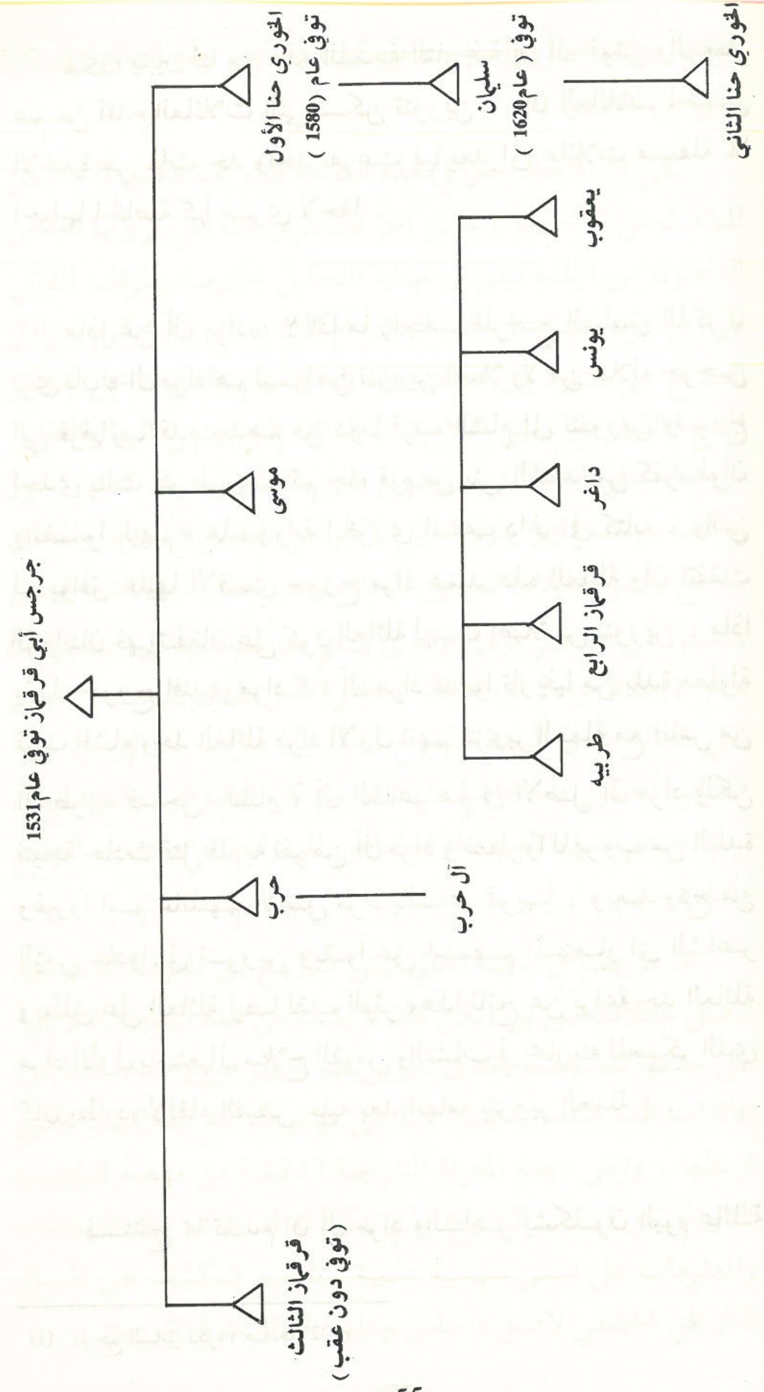

هكذا يتبين لنا من هذه اللمحة التاريخية ان آل غوش وآل مطر هم من اقدم العائلات التي تسكن تنورين ، وان العائلات الخمس الاخيرة هي ذات جد واحد تفرعت فيما بعد الى عائلات مستقلة لها اجبابها الخاصة كما سنرى لاحقا .

ماذا عن آل مراد(1) ؟ اذا ما راجعنا المرجع السابق الذكر ، نرى بأن « آل مراد هم ليسوا من تنورين اصلا ولا من سلالة جرجس ابي قرقماز ، قدم جدهم من دوما قرب الشام الى تنورين وتزوج احدى بنات بنو طربيه ، ثم جاء قوم من بني الشاعر من كفرسلوان وانضموا اليهم » هذه رواية الخوري اسقف داغر في كتابه ، والتي لم يوافق عليها الافندي جورج مراد عميد هذه العائلة وان اتفقت الروايتان فهما تتفقان على كون العائلة ليست اصلا من تنورين ، ماذا يقول جورج افندي مراد ؟ « آل مراد قدموا تاريخيا من بلدة معلولة قرب الشام وجد العائلة مراد الاول اتهم بتزوير العملة مع اناس من آل طربيه فسجن بالشام ، آل الشاعر هم في الاصل آل مراد ولكن نتيجة حادث قتل قام به نفر من آل مراد واضطروا للهروب من البلدة وغيروا اسم عائلتهم الأصلي مراد بالشاعر تمويها ، وبعد ردح من الزمن عادوا الى تنورين وبقوا على اسمهم المستعار اي الشاعر ويطلق على العائلة ايضا لقب الوثر وهذا ناتج عن براعة جد العائلة مراد الأول باستعمال سلاح القوس والنشاب في محاربته للعسكر الذي كان يطارده لالقاء القبض عليه بعد اتهامه بتزوير العملة » .

فنستنتج مما تقدم ان آل مراد والشاعر يشكلون اليوم عائلة

(1) المرجع السابق ذكره (صفحة 227) .

واحدة وذات اصل واحد ، وعلى كون اساس هذه العائلة تاريخيا ليس من تنورين .

يبقى ان نلاحظ اخيرا في هذه اللمحة التاريخية الكثير مما لا يمكن للباحث من الاخذ به ، بمعنى آخر فان الروايات التي يرويها الاناس العاديون من البلدة تبقى في نهاية التحليل محكومة بالموقف الذاتي للراوي كونه ينتمي الى هذه العائلة ام تلك ، اي انه محكوم بعوامل الصراع على النفوذ بين مختلف هذه العائلات وبالتالي تدخل عناصر المدح والفخر في سبيل اعلاء شأن العائلة التي ينتمي اليها والتقليل من شأن باقي العائلات . وضمن نفس المنطق نجد ان كتاب الخور اسقف يوسف داغر يفرد الحيّز الاكبر من الفصل في كتابه والمتعلق بتاريخ واصل عائلات تنورين للحديث عن اصل العائلات الخمس المنحدرة من جرجس قرقماز والذي ينتمي هو شخصياً الى احداهما (آل داغر) بينما لا نراه (اي المؤلف) يعطي نفس الحجم للبحث في اصل باقي العائلات في البلدة هذا مع العلم بأن المؤلف قد افرد في نهاية الكتاب المذكور بابا خاصا بآل داغر من كل الطوائف والمناطق في لبنان مستعرضا بالاسماء الاشخاص المرموقين واصحاب العلم والنفوذ منهم .

ان ما يهمنا في بحثنا الحالي ليس التأريخ اي المعرفة التاريخية لاصل عائلات تنورين ولكن كان لا بد لنا من هذه اللمحة التاريخية على علاتها للمساهمة فقط في تكوين صورة ولو غير واضحة تماما عن عائلات هذه البلدة مما يساعدنا على فهم شبكة العلاقات التي تربطها . وتبقى مهمة المعرفة التاريخية الدقيقة من مهمة الباحث التاريخي اي في علم التاريخ الذي يمكن له ان يحاكم تلك الروايات والمعلومات على اسس منهجية علمية تستطيع الكشف عن المسار التاريخي الحقيقي لاصل واساس وتطور العائلات في تنورين .

الفصل الثاني

التشكيلة الإجتماعية اللبنانية

1 ـ أسئلة أولية

إن مورفولوجية بلدة تنورين تطرح علينا مباشرة مسألة في غاية الصعوبة . ممتدة على مساحة شاسعة حيث تحاول كل عائلة أن تحافظ على نفسها داخل حيز خاص بها ؛ فإن هذا الواقع يواجهنا بإشكالية تحديدية : على قاعدة أي مبدأ تعيد البلدة إنتاج وحدتها ؟

إن دراسة البنى الإجتماعية القرابية في تنورين يقودنا إلى تفسير أسباب بعض التحولات البنيوية العميقة التي أصابت العائلة هناك . على سبيل المثال ، كيف يمكن لنا تفسير واقع الشلل الذي أصاب العصبية القرابية السلطوية في تنورين نتيجة إختراق الجبل من قبل الغرب الرأسمالي ؟

من الضروري أن يكون ثمة شيء ما قد تغير في هذه البنى القرابية السائدة ، إن الطائفة هي بدون شك غير القبيلة والعشيرة لا تتماثل مع الجب . لقد استنتجنا هذا التغير على صعيد نقاط محددة حتى الآن ؛ لكن يبدو مؤكداً بالنسبة للعائلات التنورية أن السياق التاريخي لتحول السلطة بداخلها قد تأثر إلى حد كبير بالإختراق الغربي الرأسمالي . إن عائلة حرب الموسعة التي تشكلت من البقايا

العشائرية بعد حرب 1860 الأهلية في الجبل اللبناني بدعم من الكنيسة المارونية ، لم تعرف تحولاً سلطوياً على أساس مبدأ الحسب كما كان الحال مع آل طربيه في القرن التاسع عشر . إن هذا التحول تم نتيجة لسياق تاريخي معقد كانت علاقات النسب تؤمن فيه الإلتحام الداخلي . لكن داخل هذه البنية القرابية المتكونة حديثاً كان من المحتمل أن لا تعبر السلطة من حسب إلى آخر ، ذلك أن طبيعة المزاج كانت معرضة للإنفجار في مجابهة أي صراع عنيف مهما كان ضئيلاً .

إن شكل العائلة الموسعة السائدة حالياً في تنورين هو إذن ، شكل لا مستقبل له ، إنه يقاوم دون طائل مصيره المحتوم بالتحول إلى شكل طائفي . لكن هذا المصير يبقى نظرياً ، ذلك أن الوضع الراهن يطرح أمامنا عدداً من المسائل التي تبقى دون أجوبة :

- لماذا استطاع الشمال الماروني الإحتفاظ بعلاقاته الما قبل طائفية ، طالما أن الطائفة هي الشكل الأكثر حداثة وسيادة من العائلة الموسعة؟ لأسباب عرضية؟ أم أنها نتيجة لمقاومة حركة يوسف بك كرم ضد الشكل الطائفي القادم من كسروان ؟ أم لأسباب أخرى ؟
- هل من الممكن لهذا الشكل العائلي الان أن يتحول وينخرط في طائفة تخضع هي نفسها حالياً ويتعرض تماسكها الداخلي لخلل عميق ؟

في الأجابة عن هذه التساؤلات لا بد لنا من العودة للبحث في بنية السلطة ، أي في قاعدة العلاقات التي تتحرك وتطور على أساسها السلطة السياسية في لبنان مما يفرض علينا بالتالي العودة أيضاً إلى التشكيلة الإجتماعية اللبنانية لمحاولة إستكشاف عناصرها الأساسية ، خاصة على المستوى السياسي منها ، اي ما يتعلق بمسألة السلطة في سياق تطورها التاريخي في منطقة جبل لبنان الماروني الذي ينتمي إليه نموذج دراستنا .

2 ـ تعقد التركيبة الاجتماعية اللبنانية

من اهم السمات التي تطبع المجتمع اللبناني بمواصفاتها ذلك التداخل والتشابك بين مستويات التركيبة الاجتماعية السائدة ، من هنا فان اية محاولة في النظر لتركيب المجتمع اللبناني من منظور التحليل السائد في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، اي تقسيم المجتمع الى مستويات بنيوية مستقلة مميزة بحد ذاتها « مستوى اقتصادي وآخر ايديولوجي سياسي » سوف لن تستطيع الاحاطة بطبيعة هذا التركيب المعقد واستيعابه ، ذلك ان عناصر هذه المستويات هي من التشابك بحيث يصعب التمييز القسري بينها . فمن ناحية المستوى الاقتصادي من التركيبة الاجتماعية اللبنانية نرى عناصر مختلفة تنتمي الى تشكيلات اقتصادية اجتماعية مختلفة كتعايش علاقات ما قبل رأسمالية اقطاعية عشائرية مع العلاقات الرأسمالية التجارية المالية الوسيطة ، هذه العلاقات تدعمها وتعيد تشكيلها وانتاجها على المستوى السياسي من التركيبة ترابط ما بين زعامات سياسية عائلية ودينية وبين بورجوازية خدمات ووساطة تجارية ومالية هذا الموقع نمى رأسمالية متطورة في لبنان سمسارة طفيلية مستقلة عن عمليات الإنتاج فيه ، بالتالي غير فاعلة في تحويل بنيته التحتية الإنتاجية ، وحافظ على عمر مديد لأنماط إنتاج ما قبل رأسمالية بدفع خارجي أنعشها على حساب الدور الإقتصادي العام للبنان في المنطقة العربية[1] .

هذا التشابك ما بين المستويين السابقين يتم ضمن اطار ايديولوجي تلعب فيه الطائفية دورا مركزيا ، وذلك من خلال تركيبها للعلاقة ما بين مختلف مستويات التركيبة الاجتماعية اللبنانية ، بشكل

(1) سليمان تقي الدين ، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية 1920 -1970 ، دار ابن خلدون : بيروت ، 1977 .

عامودي ، بحيث لا يمكن رؤيتها ودراستها بمعزل عن الطوائف التي يتشكل منها المجتمع اللبناني . « بناء عليه لم تكن الطائفية قشرة في البناء الفوقي تقتصر على التمثيل السياسي ، بل إنها نظام شامل يوطد العلاقات الإجتماعية في البناء التحتي أيضاً بحيث ينتظم هرم من الحلقات من أسفل إلى أعلى يواجه به المواطن في حياته اليومية »(1) .

هذا التأكيد على ضرورة النظر في الظاهرات الاجتماعية في لبنان من خلال وضعها في اطار الطوائف ، لا ينبع اطلاقا من كون هذه الطوائف تشكل بنيانا مستقلا قائما بحد ذاته على « التعدد الحضاري » او على « الاثنية الخاصة لكل طائفة » بقدر ما ينبع اصلا من قوانين موضوعية حكمت وتحكم تطور ونشوء العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وتشكيلاتها تاريخيا في لبنان . ولكن هل معنى تأكيدنا هذا يعني ان المستوى الاقتصادي في التركيبة الاجتماعية اللبنانية هو المسيطر ؟ ليس بالضرورة على الرغم من كونه في بعض الأحيان هو المستوى المحدد « إن ما اتبناه من خلال التأكيد على المستويات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة التي احتلتها الطوائف ومناطقها ليس بالطبع الاستنتاج الميكانيكي بأن الاتجاهات الايديولوجية والمواقف السياسية هي تعبير مباشر عن هذه المستويات . ان هذا التأكيد يعني الدلالة على الصفة اللا متساوية واللامتكافئة من النمو الاقتصادي الذي عرفته المنطقة . . . هذا النمو اللامتكافىء ادى الى تحويل الطوائف الى مجموعات اجتماعية مختلفة تملك من خلال مصلحة الفئة الاجتماعية السائدة ، كل مجموعة ومن خلال ثقافة كل منها القديمة والجديدة وجهات مختلفة في تعيين موقفها السياسي »(2) .

(1) سليمان تقي الدين ، المرجع السابق ذكره . . . ص38 .

(2) وجيه كوثراني ، الإتجاهات الإجتماعية ـ السياسية في لبنان والمشرق العربي ـ 1860 ـ 1920 ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1976 ، ص107 .

ان قولنا ان المجتمع اللبناني هو مجتمع ينقسم عاموديا الى طوائف متمايزة ومستقلة ، يمكن رؤيتها بتمايزها هذا من خلال عملية الصراع الدائرة في ما بينها على المستوى السياسي من البنية الاجتماعية ، اي من خلال صراعها على السلطة التي تشكل عبر جهازها السياسي اي الدولة نقطة توازن هذه الطوائف ، توازن لا يمكن ان يتم ويستقر الا بغلبة احداها ، يطرح امامنا مهمة اساسية وهي البحث عن كيفية انبناء السلطة في لبنان اي بمعنى آخر ما هي قاعدة العلاقات التي تتحرك وتتطور من خلالها السلطة السياسية في لبنان .

3 ـ تطور مفهوم السلطة في لبنان

لفهم مسألة السلطة في لبنان ، اي لفهم نوعية العلاقات التي حددت وتحدد كيفية انبنائها ووجهة تطورها ، لا بد لنا من عودة الى التاريخ ، الى المراحل التاريخية التي شكلت نقاط تحول من شكل معين للسلطة الى شكل آخر ، وهذه مسألة من الاهمية بحيث نجد من غير الامكان تجاوزها . في محاولتنا رؤية هذه المسألة نرى انه من غير الممكن رؤيتها خارج اطار علاقات القرابة التي تلعب ضمن تركيبة اجتماعية تتصف على المستوى الاقتصادي بسيطرة واضحة للنمط الوسيط ، اي بغلبة القطاعات الانتاجية الهامشية « الخدمات ـ التجارة ـ الوساطة ـ المصارف » على القطاعات الرئيسية « صناعة ـ زراعة » دورا اساسيا في تحديد اسس واشكال السلطة والتي تشكل بدورها عبر اجهزة الدولة نقطة توازن بين مختلف الطوائف المتصارعة في المجتمع اللبناني .

انطلاقا من هذه الوجهة في التحليل سوف نقوم باستعراض لاشكال وطبيعة السلطة في لبنان عبر ثلاث حقبات تاريخية وذلك على الشكل الآتي :

أ) السلطة خلال العهد العثماني حتى عام1840 ،او ما يسمى فترة « إمارة الجبل »

ان النظام الاقطاعي الذي كان سائدا في جبل لبنان ابان العهد العثماني كان يرتكز على عملية تحصيل الضرائب « الميري » عن الاراضي الزراعية المقطوعة من قبل السلطنة . هذه العملية كانت تتم عبر نظام تسلسلي يتدرج من السلطان الى الباشاوات فالوالي والامير الى الشيخ المقاطعجي ، هكذا نظام كان يستند بدوره على توازن ما بين عناصره المتدرجة تلعب فيه « العصبية العائلية » دور نقطة الارتكاز . فالعصبية العائلية الاقوى اي المستندة على تحالف عائلي عشائري متين كانت تستطيع خوض الصراع مع باقي العصبيات المنافسة وذلك لاحتلال موقع لها ضمن نظام التسلسل السلطوي القائم . « فسلطة الامير الكبير مستمدة من واقعين من جهة ، واقع توازن قائم بين عصبيات عائلية وبيوتات عريقة يؤدي الى اختيار احد اركان العائلات القوية اميرا قادرا على محورة العصبيات الاخرى حوله وضبطها او قمعها لمصلحة تحصيل الضرائب السلطانية ، وتحقيق الامن وفق الشرائع المذهبية المحلية والاعراف السائدة ، من جهة اخرى واقع تكريس هذا الاختيار العرفي بفرمان سلطاني مركزي يضفي الشرعية العربية الاسلامية عليه وفق مفهوم الاقطاع العربي وصيغة الالتزام والجباية في الاسلام »(1) اذاً فسلطة الامير كانت تستند على قاعدة تحالف العصبيات العائلية القوية التي كانت سائدة في الجبل آنذاك والتي تسمى عادة المشايخ والمقدمين والامراء هؤلاء الذين كانوا يلتزمون بدفع الضرائب المترتبة عليهم لامير الجبل والذي يلتزم بدوره بدفع الضرائب المستحقة للدولة على المقاطعات التي يحكمها بدوره او بواسطة اتباعه من المقدمين والمشايخ

(1) وجيه كوثراني ، المرجع السابق ذكره ، ص18 .

الاقطاعيين . « ان هذه المراتبية : السلطان - الوالي - الامير - المقاطعجي : . . هي تعبيرات عن توازن العصبيات المتنازعة على سحب الريع . والملكية هي بهذا المعنى لحظة توازن هذه العصبيات ، لذلك في فترات صراعات العصبيات ، اي انهيار توازناتها يعاد توزيع الملكية على حجم التوازن الجديد الذي ينتج عن الصراع . هكذا تصبح المراتبية لحظة توازن للملكية الخراجية تقوم على الغلبة . اذ لا تستطيع العصبيات تصفية بعضها بعض بل تتحالف ضد بعضها من اجل اعادة تشكيل هذا التوازن »(1) .

على قاعدة هذا الفهم للتراتبية القائمة على اوالية سحب الريوع نستطيع ان نتبين بوضوح شكل « العلاقات القرابية » التي كانت سائدة في الجبل خلال هذه المرحلة ، فبقدر ما كانت العصبية العائلية مستندة الى عدد كبير من الافراد تجمعهم علاقة الحسب « لجد » مشترك « يمكن ان يكون وهميا ، بقدر ما كانت قادرة على احتلال موقع في التراتبية السلطوية القائمة ، وهذا ما كان يتم عبر الصراعات المستمرة بين مختلف العصبيات العائلية المتواجدة في الجبل ، بالتالي فالعشيرة كشكل في تنظيم العلاقات القرابية المنبنية على أساس عصبي ، كانت النموذج البارز والمهيمن على باقي الاشكال كالعائلة والطائفة » اذا اخذنا نظام القرابة في الجبل قبل الانتقال اي من القرن الثامن عشر فاننا نلاحظ ثلاثة مستويات :

1 - العشيرة : القائمة على علاقات الحسب

2 - العائلة : القائمة على علاقات الزواج والحسب المزدوج (الاب - الام) بين هذين المستويين كان المستوى الاول هو

(1) خالد جابر ، السلطة والتوازن ، بيروت : شؤون فلسطينية ، عدد50 -51 ، 1975 ، ص26 .

الغالب . فالعشيرة عبر تحالفاتها كانت تشكل قاعدة الملكية القائمة على المراتبية والتوازن .

3 ـ الطائفة : هناك مستوى ثالث : الطائفة والذي كان يضبط المستويين الاولين ضمن ايديولوجية الاقلية الدينية المعرضة للاضطهاد ، وضمن وضع حدود لعلاقات الزواج دون ان يستطيع الهيمنة على المستويين الاولين ، لان علاقات الانتاج كانت تحدد بمراتبية وتوازن يضبطان بالدولة بوصفها المالك الأسمى للأرض ، وبالعشيرة بوصفها قاعدة المراتبية والتوازن التي يقوم عليها سحب الريع »(1) .

هكذا فان طبيعة ممارسة السلطة كانت تتم في سيطرة النظام الاقطاعي القائم على « الالتزام » بجباية الضرائب من قبل «المقاطعجيين» الذين كانوا يحكمون المقاطعات المختلفة في الجبل والتي كان يربو عددها الى 24 مقاطعة كانت كل واحدة منها تدار بواسطة عائلة او عائلتين منهم . والسؤال الذي يطرح نفسه علينا الآن يتعلق بمن هم الذين كانت تمارس عليهم هذه السلطة ؟ بمعنى آخر ان ممارسة السلطة بالشكل الذي عرضناه ضمن اوالية سحب الريوع تطرح علينا السؤال حول العلاقة الا جتماعية بين المقاطعجيين ممارسي السلطة وبين الفلاحين المنتجين الفعليين للريع الخراجي .
« كان المشايخ والامراء والاكليروس الماروني يستأثرون باستثمار اراضي الجبل بالزراعة عدا حقهم في استثمار الارض المشاع ، الثلث الآخر « قطع صغيرة » يستثمره فلاحون متوسطو الحال بينما اكثرية السكان لم تكن تملك شيئا ، كان هؤلاء لا يملكون الا قوة عملهم فهم يمضون على حد قول القنصل الفرنسي هنري غيز ، ثلاثة

(1) المرجع السابق أعلاه ص27 .

اربع وقتهم بانتظار استخدامهم »(1) .

ب) السلطة خلال مرحلة الانتقال(1860 -1920) ، عهد المتصرفية

على قاعدة تحليلنا السابق لطبيعة السلطة في جبل لبنان ابان عهد الامارة ، نتابع هذا التحليل في محاولة لرؤية العوامل الجديدة التي دخلت الجبل ابان المرحلة التالية اي عهد المتصرفية حتى نهاية العهد العثماني وبداية الانتداب الفرنسي .

ان اول ما يلفت النظر في هذه المرحلة هو بداية انهيار النظام المقاطعجي القديم والقائم كما قلنا على اوالية سحب الريوع من الاراضي الزراعية ضمن مراتبية قائمة على توازن العصبيات العائلية كانت العشيرة كشكل تنظيمي لعلاقات القرابة تلعب الدور الاساسي ضمنها . هذا الانهيار للنظام القديم فرضته عوامل اقتصادية اجتماعية وسياسية استعمارية كانت الاساس لنشوء علاقات انتاج وتملك من نوع آخر . فمع انتشار زراعة التوت ـ الحرير في الجبل والمرتبطة مباشرة بالسوق الرأسمالية العالمية (الفرنسية خاصة ـ ليون)(2) بدأت اسس الملكية القديمة « الاقطاعات القائمة على نظام الالتزام بجباية الضرائب » بالتزعزع لصالح الملكية الفردية المرتبطة بالتجارة والقومسيون . بالاضافة لهذا فلقد ساعد على انهيار علاقات الملكية القديمة قانونيا « خط شريف كلخانه » وسياسيا بدخول عوامل مساعدة على رسملة الجبل « محمد علي ، ضرب الامير بشير للتوازن المقاطعجي » . هكذا بدأت العلاقات الناتجة عن دخول الجبل في

(1) Henry Guys, Relation D'un Séjour De Plusieurs Année à Beyrouth et Dans Le Liban, Paris: 1847, P. 145

(2) راجع بخصوص هذه النقطة ، Dominique Chevallier, "Lyon et la Syrie en 1919, Les Bases D'une Intervention», Paris: Revue Historique, T 224, 1960, P.P 275- 320.

السوق الرأسمالية ـ البضاعية ـ النقدية تخلق ظروف موضوعية ساهمت في ضرب قاعدة السلطة في النظام القديم وذلك بالانتقال من شكل العشيرة كضابط لعلاقات القرابة القائمة على العصبية لتحل محلها الطائفة بوصفها قاعدة القرابة القائمة على التوزيع والتجارة .

« على هذا الاساس نقرأ ثورة الفلاحين عام 1858 بوصفها التعبير السياسي عن مرحلة الانتقال ، ونقرأ حرب 1860 الاهلية الطائفية التي انتهت بتكريس نمط علاقات جديدة من جهة ، وبتكريس الطائفة المارونية كنعرة غالبة على الجبل بالتحالف مع الجيش الفرنسي الذي اتي غازياً »[1] .

ومن ثم وبفضل هيمنة علاقات السوق الرأسمالية وسيطرة المتمولين من التجار الوسيطين المرتبطين بالسوق الفرنسية على عمليات تصدير خيوط وشرانق الحرير من الجبل ، بدأت عملية انهيار العشيرة في عملية صراعها مع الطائفة ، هذا الواقع الجديد نرى ترجمته الواقعية في التناقض والصراع بين الفلاحين الموارنة ومشايخهم الاقطاعيين ، هذا الصراع لم تكن الكنيسة المارونية بعيدة عنه ، بل كانت هي التي تغذيه « في الواقع شكلت الكنيسة المارونية عبر امتداداتها في الاديره والكنائس في القرى ، القيادة السياسية لانتفاضة الفلاحين ، فقد كانت من بين القوى المختلفة المتناقضة مصالحها مع المقاطعجيين ، القوة الوحيدة التي تملك تنظيما متماسكا وجهازا دعاويا واسع الانتشار والامتداد في اوساط الفلاحين ، هذا فضلا عن ان عناصر الجهاز الاكليركي كان ينتمي الى اصول فلاحية ، وكانت اوقاف الاديرة قد استثمرت استثمارا جيدا بفضل الرهبان لدرجة ان الاديرة شكلت طرفا اساسيا ورئيسيا في انتاج الشرانق وتجارتها . اذا ان الدور الذي طمحت الكنيسة المارونية ان

(1) خالد جابر ، السلطة والتوازن . . . المرجع السابق ذكره ص28 .

تلعبه سياسيا انسجاما مع وزنها الاقتصادي في الجبل ، يفسر الى حد كبير حجم دورها في قيادة حركة الفلاحين . فهي التي صاغت برنامجها المطلبي وعينت مسارها وحدودها في نهاية الامر »[1] .

اذاً فالكنيسة المارونية كانت تطمح لان تلعب دورا سياسيا يتناسب مع وزنها الاقتصادي الكبير ، هذا الدور كان من غير الممكن استكماله الا على قاعدة ضرب الاسر المقاطعجية التي كانت تشكل القاعدة التي على اساسها ارتكزت السلطة في جبل لبنان ، من هنا نفهم الاوالية التي على اساسها تشكلت « عائلات سياسية » جديدة في جبل لبنان لم تكن موجودة سابقا ، علما بأن افراد هذه العائلات هم اساسا من الفلاحين الذين كانوا يعانون من التعسف الإقطاعي . هكذا نفهم دور الكنيسة المارونية على قاعدة تشكل الطائفة كمستوى جديد في التركيبة الاجتماعية السائدة في جبل لبنان .

انطلاقا مما تقدم فان المراتبية القديمة تم استبدالها بمراتبية جديدة قائمة على توازن جديد تلعب الطائفة فيه الدور البارز ، وبدأ بالتالي تشكل السلطة في جبل لبنان يتمظهر عبر نظام المتصرفية وهيكله الاداري . هكذا فالطائفة بدأت منذ تلك المرحلة باستيعاب الاشكال القديمة من التنظيم السياسي للسلطة والتي كانت العشيرة سمته الرئيسية ضمن اوالية سحب الريوع الخراجية ، بدأت باستيعابها ضمن الاطر الادارية التي نتجت عن النظام الاساسي لمتصرفية جبل لبنان منذ عام 1861 . كيف انتظمت القوة الاجتماعية المختلفة ضمن هذا النظام الجديد ؟ او ما هو شكل المراتبية الجديدة وما هو موقع كل من القوى الاجتماعية السائدة في تلك المرحلة من تاريخ الجبل ضمنه .

(1) وجيه كوثراني ، المرجع السابق ذكره . . . ص63 .

« المتصرف : حاكم مسيحي يمثل السلطة التنظيمية العثمانية
مجلس الادارة: مؤلف من 12 عضوا يمثلون الطوائف في جبل لبنان
القائمقامون : ممثلو السلطة الادارية في الاقضية
مدراء النواحي: ممثلو السلطة التطبيقية في نواحي الاقضية ومدرياتها
الشيوخ : ممثلو القرى المؤلفة للمديريات »(1)

لقد كان واضحا ان مجلس الادارة والذي كان يمثل اطارا يجمع ممثلي الطوائف الموجودة في الجبل كان يعكس من خلال تركيبه التوازن الجديد الذي اصبحت الطائفة عنصر انبنائه الرئيسي ، توازن كانت الغلبة فيه للطائفة المارونية وذلك من خلال عدد ممثليها لدى المجلس « اربعة موارنة - ثلاثة دروز - اثنان ارثوذكس - واحد كاثوليك - واحد سني - واحد شيعي »(2) . وهكذا فان هذا النظام كان ايضا مجالا للصراع ما بين القوى الاجتماعية المختلفة وذلك من خلال تنافسها على احتلال موقع لها ضمنه . بالنسبة لاعضاء مجلس الادارة فلقد كانت الكنيسة المارونية « ممثلي الموارنة » تلعب دورا حاسما في تعيينهم ، هذا يعني انهم يتكونون من القوى المناهضة للمقاطعجيين القدامى ، معنى هذا انهم اما كانوا ينتمون للقوى الجديدة الصاعدة على قاعدة علاقات التوزيع والتجارة الوسيطة واما الى اسر فلاحية بأصولها نمت على قاعدة تحالفها مع الكنيسة المارونية العاملة على ضرب الاقطاعيين . هذا من ناحية ، اما من ناحية المقاطعجيين القدماء فلقد لجأوا في محاولة منهم للحفاظ على مواقعهم السابقة في السلطة ، للتنافس على المراكز الادارية في النظام الجديد خاصة مركز القائمقامون ومدراء النواحي وشيوخ الصلح « من احصاء للدكتور

(1) أسد رستم ، لبنان في عهد المتصرفية ، بيروت : دار النهار ، 1973 ص . ص 57-61 .
(2) المرجع السابق أعلاه ص 56 .

توفيق توما على لوائح المديرين والقائمقامين تبين انه خلال الفترة من عام 1864 -1914 كان هناك سبعة وثلاثون قائمقام بينهم ثلاثة وعشرون ينتمون الى عائلات تقليدية (مشايخ وامراء) واربعة عشرة منهم ينتمون الى اصول بورجوازية ريفية صاعدة ، اما بالنسبة للمديرين فهناك مئتان وستون مدير ناحية ينتمون الى عائلات تقليدية وسبعة وسبعون الى اصول طبقية جديدة »(1) إذاً كانت هذه المراكز الادارية تتيح للاقطاعيين السابقين التحكم من جديد باقطاعاتهم السابقة » .

ج) السلطة في مرحلة الانتداب الفرنسي 1920-1943

لا بد من الاشارة بادىء ذي بدء الى ان التوازن القديم والقائم على صراع العصبيات العائلية المنتظمة داخل العشيرة بوصفها اطار تتم من خلاله عملية ضبط التراتب القائم على سحب الريوع الخراجية ، قد بدأ ينهار امام دخول جبل لبنان ضمن دائرة السوق الرأسمالية - البضاعية - النقدية الجديدة « زراعة التوت وانتاج الحرير » المرتبطة مباشرة بحاجات الاقتصاد الاستعماري الفرنسي ، هذا من ناحية ، من ناحية اخرى فان جبل لبنان الصغير القائم على نظام المتصرفية قد الغي ، ليدخل ضمن اطار دولة لبنان الكبير وذلك بعد ضم مناطق الساحل « بيروت - طرابلس - صيدا - صور » والداخل « البقاع - عكار - الجنوب » اليه هذا الاطار الجديد الذي فرضته من جهة عوامل الضائقة الاقتصادية الملمة بالجبل وعدم استطاعته تلبية حاجاته من الزراعات الغذائية ، ومن جهة ثانية حاجات الاستعمار الفرنسي في ايجاد كيان سياسي يشكل عبر ارتباطه

(1) Toufic Touma, Paysans et Institutions Féodales Chez Les Druzes et les Maronites Du Liban Du XVII ème Siècle à 1914. Beyrouth: Pub. Université Libanaise, 1971 P. 338.

بالداخل الاسلامي العربي سوقا استهلاكيا كبيرا للاقتصاد التجاري الفرنسي . هذا الواقع الجديد كان في اساس تكون توازن جديد للسلطة السياسية في لبنان ، توازن يرتكز اساسا على الطوائف خصوصا أن الطائفة المارونية بوصفها النعرة الغالبة على جبل لبنان المتصرفية لم تعد وحدها في دولة لبنان الكبير ، فلقد اضيف لهذا الجبل مع ما اضيف اليه من مناطق جديدة ، الطوائف التي تسكنها وهي بأغلبيتها الساحقة من المسلمين وهكذا « تصبح الدولة المركزية الجديدة عبر اجهزتها التي اوجدها الفرنسيون ، **نقطة توازن التجمعات القائمة على القرابة (الطوائف) ويقوم هذا التوازن بالغلبة وليس بالهيمنة** . « لقد تحققت رغبة الفرنسيين في ايجاد توازن طائفي في لبنان بدل الوطن المسيحي التي شكلته المتصرفية بحماية دولية . فالفرنسيون لم يخططوا قط لمصالح طائفة مسيحية في لبنان ، بل لمصالحهم هم بالذات ، فهم لم يسعوا الى ايجاد اغلبية مسيحية مقابل اقلية اسلامية بقدر ما سعوا الى ايجاد دولة متوازنة طائفية تصلح منطلقا لرساميلهم نحو الداخل الاسلامي »(1) . هكذا فاننا اصبحنا امام نظام طائفي لا يعبر عن مصالح طائفة واحدة من الطوائف اللبنانية « بل هو تعبير عن مصالح الفئات الرأسمالية العليا التي تتعاطى التجارة الوسيطة خاصة في بيروت ، وعن مصالح كبار الاقطاعيين في الريف اللبناني . ان تلك الفئات العليا من الرأسمالية اللبنانية الوسيطة وكبار الاقطاعيين اللبنانيين كانوا دعامة ذلك النظام اللبناني على الصعيد الداخلي. ان توسيع لبنان من المتصرفية الى لبنان الكبير كان بداية النظام الطائفي في لبنان ككيان سياسي . . . »(2)

(1) مسعود ضاهر ، تاريخ لبنان الإقتصادي الإجتماعي(1914 -1926) ، بيروت : دار الفارابي ، ص59 .

(2) المرجع السابق ذكره أعلاه ، ص61 .

إن الغلبة المارونية داخل الكيان السياسي اللبناني الجديد الذي أنشأه الفرنسيون كانت تجد تعبيرها في الممارسة الإنعزالية على الصعيد السياسي (رفض الوحدة والتكامل مع الداخل العربي) والإنفتاح على الصعيد الإقتصادي : « إننا نريد لبنان الكبير ولا نريد الذوبان . إن لبنان الصغير يعني الموت الإقتصادي ، بينما يعني الإندماج مع سوريا الموت السياسي »(1) هذا ما كتبه يوسف سودا في ذلك العهد .

إن ما يهمنا في هذه النتيجة هو مسألة الكيفية التي أصبحت تتحدد من خلالها السلطة في دولة لبنان الكبير عامة وفي جبل لبنان على وجه الخصوص ؛ ولفهم هذه المسألة لا بد من دراستها ضمن وجهة الإنتداب الفرنسي لتثبيت دعائم حكمه الداخلي في لبنان ، فالسلطة بهذا المعنى هي سلطة إنتدابية ، وهي بهذا التوجه « قد فرضت على الأجهزة التنفيذية والتمثيلية الشكلية الجديدة التي أوجدتها عبر دستور عام1926 (رئيس جمهورية - مجالس تمثيلية - إدارية - درك وجيش - أنظمة تعليم ونقد) أفراداً من البورجوازيين التجار الوسيطين في المدن ومن كبار الإقطاعيين في الريف اللبناني »(2) .

كل ذلك طبعاً كان يتم في إطار الكيان الطائفي - السياسي الجديد الذي كان الفرنسيون يبررونه معلنين : « هذا النظام هو متخلف بكل تأكيد ، لكنه يتجاوب مع الذهنية السائدة في البلاد وذلك على الرغم من إدعاء بعض المثقفين المتغربين الذين يعلنون رفضهم للتمايزات القائمة على أساس الدين ، لكنهم من ناحية

(1) Youssef Saouda, Fluctuations de la Politique Française en ce qui Concerne le Liban, Alexandrie. 31 Juillet 1922 p. 12

(2) مسعود ضاهر ، المرجع السابق ذكره ص . ص313 -322 .

أخرى الأوائل الذين يطالبون « بحقوق » جماعاتهم الطائفية »(1) .

هـ) السلطة في العهد الاستقلالي من1943 حتى يومنا هذا

ان طبيعة إنبناء السلطة خلال مرحلة الانتداب الفرنسي قد فرضت شكلا للتركيبة السياسية اللبنانية يغلب عليها الطابع التقليدي ، بمعنى ان الممثلين السياسيين للمناطق اللبنانية في البرلمان هم باغلابهم من العائلات السياسية العريقة التي كانت تشكل سابقا اساس النظام المقاطعجي القديم ، وكما هو مبين في سياق تحليلنا فان هذه العائلات على الرغم من انهيار اساس تكونها السابق ، فإنها بقيت تلعب دورا سياسيا مميزا وذلك ناتج اما عن تثبيت هذا الدور من قبل الانتداب الفرنسي في مناطق الداخل ، واما بتحول قسم كبير من هؤلاء الاقطاعيين انفسهم وخاصة في جبل لبنان الى المشاركة في العلاقات الرأسمالية التجارية الوسيطة ، مما اتاح لهم القدرة على المحافظة على مواقع زعامتهم السياسية السابقة وذلك ضمن التشكيلات الاجتماعية العائلية الجديدة والتي بدأت كما قلنا تتكون من خلال انهيار الاطر العشائرية القديمة ، ضمن اطار الطائفة بوصفها شكل جديد للتوازن داخل السلطة المركزية في لبنان . هكذا فان تحالفا طبقيا من نوع جديد قد يبرز على الساحة ، تحالف ما بين الزعامات السياسية العائلية والبورجوازية التجارية الوسيطة ينتظم داخل اطار الطوائف والتي اصبحت تشكل اطار انبناء السلطة الجديد ، فالطائفة التي ينتمي اليها اللبناني تشكل الاطار الذي يشعر من خلاله بوجوده السياسي . هذا الانبناء القائم على التوازن بالغلبة ، اي بغلبة احدى الطوائف المكونة للبنيان السياسي اللبناني

(1) Lyne Loheac, Daoud Amoun et la Création de L'Etat Libanais, Paris: Klincksiek, 1978, P. 96.

على البقية داخل اطار السلطة وهكذا اصبحت الطائفية منذ عهد الاستقلال ايديولوجية الدولة اللبنانية واساسا عاما للاستقرار والتوازن . « مرفوضة لكنها مستعملة ، وهي تتدعم عبر الأزمات الداخلية والخارجية ، إن الطائفية بما هي التعبير عن وحدة الجماعة ، هي في الوقت نفسه عامل إستقرار كونها تعطي معنىً خاصاً للتوازن الذي تسمح بإقامته بين مختلف الإتجاهات السياسية للجماعات الطائفية »(1) .

كيف كانت صورة هذا التوازن الجديد غداة الإستقلال ؟ « هكذا يتحدد الموقع في السلطة بموقع الطائفة في السلطة ، أي الطائفة بوصفها شكل التنظيم الاجتماعي للملكية الحقوقية الفردية ، تصبح الاطار المركزي للصراع على السلطة . اي على التوزيع . ان اوالية هذه العملية اوالية معقدة ، فالاتفاق الطائفي الاول ميثاق 1943 عقد في ظل الهيمنة الاستعمارية بين طائفتين اساسيتين : الموارنة والسنة . جرى على اساسه تقسيم مرتكز النفوذ في السلطة بين الطائفتين (الذي قام بهذا التقسيم هو شرائح البورجوازية التجارية الكبرى في الطائفتين ولمصلحتها المباشرة) غير ان هذا الاتفاق هو اتفاق توازن ، يحافظ على توازن فعلي بين الطائفتين من ضمن الغلبة المارونية »(2) .

انطلاقا مما تقدم ، كيف نفهم قاعدة العلاقات التي اصبحت تحدد السلطة ضمن التحالف الطبقي الجديد ما بين الاقطاع السياسي والبورجوازية التجارية المالية ؟ الاقطاع السياسي كان من خلال

(1) Dominique Chevallier, Une Inconographie des Maronites Du Liban Paris: Revue D'Histoir Moderne et Contemporaine, T- 10, 1963.

(2) خالد جابر ، المرجع السابق ذكره ، ص30 .

احتلاله لموقع في السلطة المركزية يعيد انتاج علاقة التبعية بينه وبين جمهور زعامته السابقة وذلك من خلال الخدمات والتنفيعات التي يقدمها لهذا الجمهور .

على قاعدة هذا الفهم لدور ما أصطلح على تسميته في اللغة السياسية اللبنانية بالإقطاع السياسي ، نستطيع فهم تلك الروابط والاواصر التي تربط الجمهور اللبناني في كل المناطق بالزعماء السياسيين ، عبر تشكيلات اجتماعية عائلية تستمد قوتها واستمرارها من خلال تكريس تلك العلاقة قانونيا ودستوريا عبر قانون الانتخابات النيابية السائدة والذي حدد الدائرة الانتخابية بالمنطقة والتمثيل النيابي بالطائفة وذلك على الرغم من انتشار وتوزع الجمهور الانتخابي من قراه الاساسية الى المدن الساحلية . اما البورجوازية التجارية المالية فلقد وجدت في سيطرة الاقطاع السياسي على السلطة التنفيذية والتشريعية في البلاد مع ما ينتج عن هذه السيطرة من اخضاع الادارة اللبنانية لمصالح هذا الاقطاع الانتخابية ، ومن شلل كامل للبرلمان كهيئة تشريعية وهيئة رقابة وجدت في هذه الحالة ، افضل خدمة لها من حيث عدم الاكثار من التشريعات والضرائب مما يتيح المناخ المثالي لها لنمو فعاليتها الاقتصادية ولتراكم الارباح بين يديها . هكذا اصبحت هذه البورجوازية تشكل عامل دعم للاقطاع السياسي على استمرار سيطرته ، وهي حينما كانت تحاول الوصول الى البرلمان ، كانت تصل عن طريق لوائح الاقطاع السياسي بالذات وكمحمولة لهذه اللوائح .

كيف أصبح واقع السلطة المركزية المرئي على المستوى السياسي وذلك طيلة الفترة الممتدة من الإستقلال (عام1943) حتى مقدمات الحرب الأهلية الراهنة ؟ « على صعيد السلطة نفسها تشارك الطوائف ضمنها تشاركاً متفاوتاً ، ومجرد نمو التعارض بين الأطراف المشاركة

ينذر بتفكك السلطة والبلد إلى مناطق وطوائف ذات سلطات متقابلة . . . ذلك أن أجهزة التوحيد التي تمتلكها السلطة إنما تمتلكها بالتشارك ولا تستطيع فئة أن تستخدم هذه الأجهزة إلا بحدود ، بإستقلال عن القوى الأخرى ، والنفور بين السلطة في المركز والسلطات في الأطراف يضع المنطقة أو الطائفة خارج دائرة هيمنة المركز »(1) .

هكذا يجري الصراع في مستويات متعددة ، لكن هذه المستويات المتدرجة تفسر الصراع بين العصبيات (الطوائف) ، « فهذه الأخيرة التي تتصارع على الرئاسة توقف صراعها عند نقطة معينة ولا تبيد بعضها بعضاً ، فلا بد أن يقف الصراع وتتوزع المناصب حسب المواقع من الصراع الموازي لقوة كل عصبية . إن عصبية خاصة معينة تقترب من نصاب الرئاسة بقدر مواقعها من بعضها البعض ؛ والتدرج يرسم تلك المواقع بشكل نسبي ، لذلك فالسلطة نسبية ، أي أن الغلبة لا تفترض حصر السلطة في نصاب الرئاسة بل أن هذا النصاب هو أعلى هرم السلطة والعنصر الغالب لا يغلب عناصر متساوية بل أن جميع العناصر غير متساوية بالنسبة لهذا النصاب وتحتل مواقع متدرجة بالنسبة له . هكذا يفترض التوازن بالغلبة سلطة متدرجة أي تركيبة متراتبة »(2) .

انطلاقا مما تقدم ، وعلى قاعدة تحليلنا لطبيعة ابنياء السلطة القائمة على التوازن ما بين الطوائف المكونة للكيان السياسي اللبناني الجديد ، ومع صيرورة الطائفة الاطار المركزي الذي تتم من خلاله عملية الصراع على السلطة نلاحظ ما يلي :

(1) سليمان تقي الدين ، المرجع السابق ذكره ، ص98 .

(2) نظير جاهل ، مفهوم العصبية عند إبن خلدون ، بيروت : الجامعة اللبنانية ، 1977 ، ص 9 .

1 ـ في المناطق التي انجزت فيها عملية الانتقال التاريخية من النظام المقاطعجي القديم الى نظام العلاقات الرأسمالية التجارية الوسيطة اصبحت الطائفة هي عنصر القرابة الجديد وبدأت بالتالي عملية انهيار العشيرة قاعدة القرابة القائمة على سحب الريوع ، وعلى علاقات الحسب بالتالي فإن الممثلين السياسيين لهذه المناطق اصبحوا ينتمون اما الى البورجوازية التجارية الوسيطة الصاعدة ، واما الى بقايا الاقطاع القديم الذين تحولوا هم بدورهم اما الى وسطاء تجاريين عبر بيعهم لقسم كبير من املاكهم وتوظيف اموالهم في العمليات التجارية الوسيطة ، واما الى اقطاع سياسي حليف للبورجوازية التجارية الصاعدة وذلك بعد فقد نقطة ارتكازهم السابقة والقائمة على ملكية الارض .

2 ـ اما في المناطق الداخلية البعيدة (كالشمال الماروني) حيث لم تتم عملية الانتقال فيها بنفس مستوى المناطق الاولى ، فان الطائفة ظهرت فيها على شكل قاعدة قرابة **تحتوي عل بقايا الاطر العشائرية القديمة المنهارة ، ضمن تشكيلات عائلية تتكون على قاعدة التحالف بين مختلف اجباب هذه التشكيلات وذلك لتكوين وحدة سياسية عائلية تستطيع باستنادها على الطائفة ان تحتل موقعا ما في السلطة المركزية .**

و) في خصائص الشمال الماروني اللبناني

في تناول هذه الظاهرة نرى انه لا بد من التأكيد على عدد من المعطيات ابرزها :

1 ـ ان العلاقات الرأسمالية الجديدة المرتبطة بالاقتصاد البضاعي التجاري الفرنسي قد دخلت الى جبل لبنان ضمن وجهة من التفاوت ، بحيث ان مستوى دخولها الى المناطق القريبة من

بيروت عاصمة الرساميل التجارية الوسيطة ، كان اكبر من مستوى دخولها الى مناطق الشمال . ومما لا شك فيه ان طابع ملكية الارض كان له دور مهم في هذا السياق ، فمن المعروف ان الطابع الغالب على ملكية الارض في جبل لبنان الوسيط تاريخياً هو الملكية المجزأة ، هذا بالطبع الى جانب الملكية الكبيرة والواسعة للكنيسة المارونية التي ساهمت بدور بارز في ضرب العلاقات المقاطعجية القديمة ، ودخلت بدورها دائرة السوق الرأسمالية البقاعية النقدية . في هذا السياق فان مناطق الجبل الوسيطة (المتن ـ كسروان) استقبلت بسهولة العلاقات الجديدة الزاحفة على الجبل ، اي علاقات الرسملة ، بينما نجد انه في الشمال الماروني لجبل لبنان ، فان السمة الغالبة على ملكية الارض ، كانت الملكية المقاطعجية الكبيرة ، التي استمرت زمناً طويلا قبل ان تستطيع العلاقات الرأسمالية الجديدة تفتيتها ، وذلك على الرغم من دخول هذه العلاقات الى الشمال الماروني مع انتشار زراعة التوت وصناعة الحرير ، في الوقت ذاته لدخولها باقي مناطق الجبل . هذا مع العلم ان الكنيسة المارونية لم تستطع الامتداد في منطقة الشمال الماروني كما استطاعت ذلك في المتن وكسروان .

2 ـ أهمية حركة يوسف بك كرم والنتائج المترتبة عليها لجهة مساهمتها في اعادة انتاج وتماسك البيئة العشائرية السائدة في الشمال الماروني . فمن المعروف ان يوسف بك كرم كان يعتبر من اكبر مشايخ المقاطعجية في منطقة الشمال الماروني وعلى الاخص في منطقة زغرتا ـ الزاوية ، وهو قد تحرك في العام 1861 مطالباً بأن يكون المتصرف لبنانياً مارونياً بدلا من تعيينه مسيحياً اجنبياً (كان يطمح الى الوصول شخصياً الى مركز المتصرف) .

ولقد استند يوسف بك كرم في اعلانه الثورة والعصيان على المتصرف الى تيار شعبي واسع استطاع على قاعدته ان يجمع حوله ما بين مشايخ المقاطعجية (هؤلاء كانت لهم مصلحة مباشرة في الصراع ضد نظام المتصرفية الذي بدأ يحد من سلطتهم عبر مواده التي تنص على إلغاء الاقطاع) ، وما بين جماهير الفلاحين الفقراء في منطقته ، التي كانت ترى في ثورته ، خاصة انه رفع مطلب الغاء الضرائب المفروضة على الفلاحين ، املا لها في التخلص من ظلم الاستبداد والتعسف الخراجي القديم . وهنا لا بد من التذكير بالدور الذي لعبته الكنيسة المارونية (البطرك بولس مسعد) في دعم بل والمساهمة في تحريك الثورات الفلاحية والتي كان من نتائجها ، في البداية على الاقل ، اتساع حجم الالتفاف الشعبي حول يوسف بك كرم .

من المؤكد ان الموقف اللاحق الذي وقفه محور فرنسا ـ بكركي في التخلي عن دعم يوسف بك كرم نتيجة المساومة السياسية مع الباب العالي أدت إلى فقدان هذا الاخير للدعامتين الاساسيتين اللتين كان يعتمد عليهما في عصيانه على المتصرف ، هذا الواقع الجديد احدث ردة فعل قوية في الشمال الماروني ، ادت الى إكتساب يوسف بك كرم التفافاً شعبياً واسعاً بما هو المنقذ الوحيد للوطن كما كانت عامة الناس تردد حينها ، وبالتالي فان من اهم نتائج هذا الحدث على الصعيد الاجتماعي بقاء واستمرار العشيرة ، شكل التنظيم الاجتماعي القديم في احتلالها لمواقع السلطة والنفوذ في الشمال الماروني ، وذلك من خلال « الوحدة المتناقضة » القائمة بين الفلاحين و« مقاطعجييها » حول يوسف بك كرم .

منذ ذلك الحين بدأت الملامح الاولية الاساسية للصراع التاريخي المستمر بين شكلين في التنظيم الاجتماعي داخل المجال الاجتماعي

الماروني ، تطحن بوضوح : « الطائفة » الزاحفة من وسط الجبل ممثلة بالبطرك بولس مسعد ، والعشيرة الصامدة في الشمال ممثلة برمزها المقاطعجي يوسف بك كرم ، هذا الصراع لا يزال يأخذ مجراه اليوم ولو برموز مختلفة ، شمال « العشيرة » هذه المرة ممثلا بآل فرنجية (زغرتا) والوسط « الطائفة » بحزب الكتائب والاحزاب الأخرى المتحالفة معه .

الفصل الثالث

البنية الإجتماعية ـ السياسية لعائلات تنورين .. آل طربيه

او العائلة التي احتلت موقع السلطة في « تنورين » خلال القرن التاسع عشر .

على قاعدة تحليلنا السابق لطبيعة ابناء السلطة في جبل لبنان عامة خلال هذه المرحلة التاريخية والتي توصلنا من خلاله الى ان العشيرة تشكل في التنظيم الاجتماعي لعلاقات القرابة ، قائم على علاقات الحسب المباشرة ، بحيث تحتل ضمنها « عصبية الجب الاقوى » موقع الزعامة والسلطة ، والى ان وظيفة هذه العشيرة كانت تتحدد من خلال التراتبية القائمة على اوالية سحب الريوع الخراجية ضمن النظام المقاطعجي الذي كان سائدا في تلك المرحلة . على قاعدة هذا التحليل ومن خلال المعطيات التي توافرت لدينا عن هذه المرحلة التاريخية بالنسبة لواقع « تنورين » نقول بان البلدة لم تكن هي ايضا خارج هذا الأطار العام ، فهي كان لها ايضا « مقاطعجيوها » ومشايخها الذين كانوا يشكلون من خلال انتظامهم داخل التراتبية الخراجية موقع السلطة في « تنورين » وفي الجوار . بهذا المعنى فإننا نرى بان «مقاطعجيو» تنورين كانوا من مشايخ آل

طربيه(1) . فنحن نجد امامنا عشيرة تتألف من عدة اجباب تنتظم بدورها من خلال غلبة احداها (جب الخوري جريس) الذي كان يحتل موقع الزعامة داخل العشيرة ، وموقع السلطة (سلطة مشايخ الاقطاع) على البلدة وجوارها .

عشيرة آل طربيه

جب الخوري جريس	جب بو ناصيف	جب بو صادق	جب بونصار	جب بو خالد

الزعامة كانت في جب الخوري جريس الذي كان يحوي كبار مشايخ الاقطاع (المقطعين) على حوالي 3 / 1 اراضي تنورين بالاضافة للمزارع الكبيرة في بلاد البترون والمنطقة الجردية العليا منها(2) ، خاصة في (بلعا ـ اللقلوق ـ تنورين التحتا ـ كفر حدا ـ بساتين العلي ـ باريتا ـ شاتين) .

إن الميزة الأساسية التي تتصف بها التشكيلات القرابية العربية ، العشائرية منها على وجه الخصوص ، هو ذلك الانقسام الداخلي إلى أجباب بحيث « يحمل كل منها إسماً خاصاً لجد مشترك وهمي يعتقد الافراد بأنهم يعودون إليه جميعاً بالنسب ، لكنهم يجهلون من ناحية أخرى ذلك التسلسل النسبي الذي يربط الأجباب الراهنة إلى هذا الجد الوهمي »(3) .

(1) الخور أسقف يوسف داغر التنوري ، لبنان في تاريخه . . . ، المرجع السابق ذكره ، ص 182 -188 .

(2) المرجع نفسه ص183 .

(3) Jean Cuisenier, OP. Cit., P. 322

لكي نظهر التطور التاريخي الذي أصاب المواقع السياسية داخل جب الزعامة هذا ، لا بد لنا من العودة إلى شجرة العائلة لكي نستخرج منها جدولاً يحدد لنا المراكز السلطوية طيلة الفترة الزمنية التي اخترناها في هذه الدراسة . إن ما يبرر هذه العودة ، هو أن شجرة العائلة في « هذا النمط من المجتمعات هي الميثاق الذي يحدد المواقع السياسية السلطوية »(1) .

رسم بياني لجب الزعامة ضمن آل طربيه

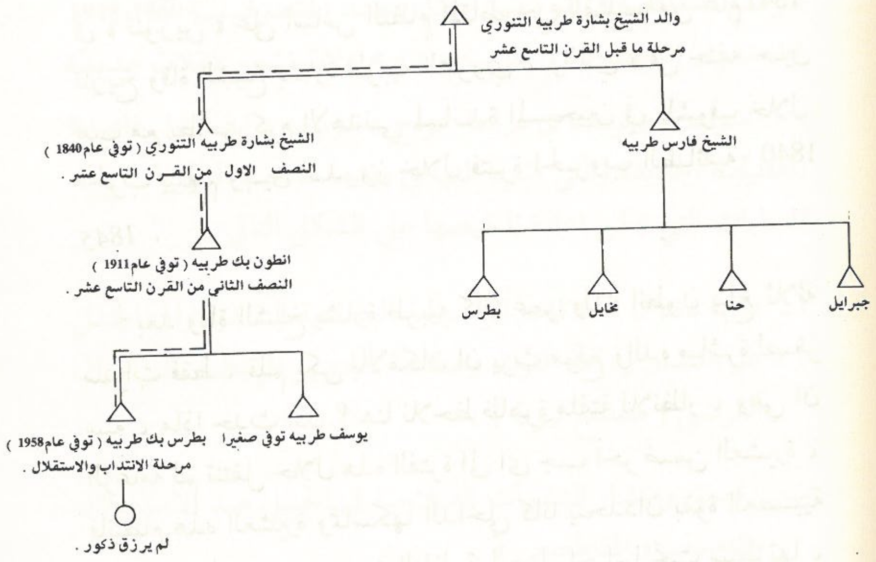

(1) Georges Balandier, OP. Cit., P. 66..

يبين لنا هذا الرسم بوضوح كيف ان الزعامة كانت تنتقل وراثيا من الاب الى الابن مما يعطي للعشيرة طابعها القائم على علاقات الحسب المباشرة . فخلال النصف الاول من القرن التاسع عشر حتى عام1841 كان الشيخ بشارة طربيه التنوري يشكل موقع السلطة والزعامة على مستوى منطقة البترون وتمتد زعامته ونفوذه حتى الى الشمال الماروني بشكل عام وذلك نتيجة للتحالف الذي كان قائماً بينه وبين بطرس كرم الاهدني الذي كان من اكبر المقاطعجيين في الشمال . والشيخ بشارة ورث هذا الموقع عن والده الذي كان يحتله في المرحلة السابقة على بدايات القرن التاسع عشر ، وهو قد بقي في هذا الموقع مع بقاء آل طربيه بالتالي ، يشكلون نقطة ارتكاز السلطة في « تنورين » على اساس النظام المقاطعجي القديم من عام1841 تاريخ وفاة الشيخ بشارة طربيه التنوري ، والذي لاقى حتفه حين هب مع بطرس كرم الاهدني لمساندة المسيحيين في الشوف خلال الحرب بينهم وبين الدروز خلال فترة الحروب الطائفية 1840 - 1845 .

بعد وفاة الشيخ بشارة طربيه كان عمر ولده انطون يبلغ ثلاثة سنوات فقط ، فلم يكن بالامكان ان يرث موقع والده مباشرة لصغر سنه ، ماذا حدث اذن ؟ هنا نلاحظ ظاهرة ملفتة للانظار ، وهي ان الزعامة لم تنتقل خلال هذه الفترة الى اي جب آخر ضمن العشيرة ، فانتظام هذه العشيرة وتماسكها الداخلي كانا يتحددان بقوة العصبية (عصبية الخوري جريس) الناظمة لمجمل اجبابها تحت سيطرتها ، هكذا فاننا اصبحنا نرى ان اوالية استمرار هذه العصبية باحتلال موقع السلطة داخل العشيرة على اساس علاقات الحسب المباشرة ، قد فرضت ان يقوم الشيخ فارس طربيه عم وريث السلطة الصغير انطون بالوصاية على هذه السلطة لحين ان يكبر انطون ويصبح قادرا

على استلامها وممارسة مهامها . والشيخ فارس كما علمنا لم يحاول « تجيير » ممارسته لدور الوصي على السلطة لصالحه ولصالح اولاده من بعده ، بل على العكس من ذلك فحينما كبر انطون سلمه عمه مباشرة موقع الزعامة داخل العائلة واستمرت العائلة به تحتل موقع السلطة ، موقع السلطة العام في « تنورين » والجوار . « إن العصبية حينما تكون في نصاب الرئاسة تكون غالبة لان مزاجها يكون اشد تماسكا من باقي العصائب »[1] . هكذا فان انطون ورث الزعامة عن والده مباشرة ولو بعد فترة من الزمن حوالي عام1861 وذلك ضمن معطيات جديدة كانت قد بدأت تحيط بجبل لبنان عامة والشمال الماروني منه خاصة .

موقع السلطة في تنورين خلال عهد المتصرفية 1860-1918 واستمرار السيطرة لآل طربيه وبدء محاولات نشوء عائلات جديدة

سوف نستمر هنا في دراسة نموذج « تنورين » ايضا على قاعدة المعطيات الجديدة والتي اشرنا اليها في مقدمة البحث النظرية . هذه المعطيات التي يمكن اعادة تلخيصها على الشكل التالي :

أ ـ بداية دخول العلاقات الرأسمالية البضاعية النقدية والى الجبل عبر انتشار زراعة التوت وصناعة الحرير المرتبطة بالرأسمال الفرنسي (مصانع ليون) .

ب ـ تعمق وانتشار الثورات الفلاحية في الجبل ضد الاستغلال والتعسف « المقاطعجي » .

ج ـ بروز الكنيسة المارونية « كقوة سياسية » اساسية في الجبل

(1) نظير جاهل ، مفهوم العصبية عند إبن خلدون ، بيروت : محاضرات في معهد العلوم الإجتماعية ـ الجامعة اللبنانية ، 1977 ، ص9 .

تضاهي كبار الاقطاعيين من حيث الملكية العقارية التي تمت سيطرتها ، ودخولها مباشرة في الصراع ضد هؤلاء الاقطاعيين من خلال مساندتها للثورات الفلاحية ضدهم .

د ـ بدء انهيار النظام المقاطعجي القديم القائم على اوالية سحب الريوع الخراجية مما بدأ يؤدي الى انهيار العشيرة شكل التنظيم الاجتماعي السائد ، ولجوء المقاطعجيين القدماء الى الوظيفة الادارية للمحافظة عبرها على سيطرتهم على اقطاعياتهم السابقة .

هـ ـ بدء تشكيل الطائفة كشكل جديد في التنظيم الاجتماعي وبروز العائلة القائمة على ملكية الفردية في اطارها .

على قاعدة هذه المعطيات الجديدة التي لم تكن « تنورين » بالبعيدة عنها من هي العائلة التي اصبحت تشكل موقع السلطة هناك ؟ خلال الفترة الممتدة من عام 1861 حتى عام 1918 بقي آل طربيه يحتلون موقع السلطة والزعامة في « تنورين » ، ان استمرار هذا الواقع يطرح علينا مهمة الكشف عن العوامل التي سمحت لآل طربيه الاستمرار بممارستهم لدورهم السابق على الرغم من العوامل التي ذكرناها اعلاه والتي كانت تعرض بدء انهيار العشيرة ونهاية ممارسة دورها السياسي .

لفهم هذه المسألة اي استمرار آل طربيه في احتلالهم لموقع السلطة في « تنورين » لا بد لنا من وضعها ضمن اطار الشمال الماروني بشكل عام ، حيث بقيت العشيرة على الرغم من بدء تشكل عوامل انهيارها تلعب دورا سياسيا مهما . وبرأينا فان اي محاولة في تفسير هذه الظاهرة لا تأخذ بعين الاعتبار الدور الاساسي الذي لعبه يوسف بك كرم على صعيد الشمال الماروني من خلال انتفاضته

التاريخية ضد نظام المتصرفية ونظامها الاساسي في جبل لبنان (على ايام داوود باشا) ، سوف يكون من الصعب علينا القدرة على الاحاطة باسباب استمرار العشيرة في لعب دورها السياسي في هذه المنطقة .

برأينا ، ان « تنورين » لم تكن بعيدة عن التأثر بنتائج هذه الحركة ، بل لم تكن اصلا بعيدة عن المشاركة فيها ، وهكذا فان سلطة « آل طربيه » هناك استمرت قوية وثابتة عبر ، انطون بك طربيه الذي كان يعتبر هو وابن عمه الشيخ مخايل فارس طربيه من اهم رجال يوسف بك كرم ، وهو قد شارك وباجماع « تنورين » حوله في انتفاضة وعصيان يوسف بك كرم وفي رفع نفس مطالبه ، فاعلن عن مقاطعة الحاكم المتصرف داوود باشا عام 1861 وألف حكومة محلية ومحكمة تنظران في امور « تنورين » وجوارها . وحينما القي القبض على يوسف بك كرم وتم نفيه الى الاستانة ، القي القبض ايضا على انطون بك طربيه وسجن لمدة تسعة اشهر في سجن « بتدين » الشوف(1) . بعد ذلك ومن خلال خطة المتصرف في استيعاب « المقاطعجيين » عبر ادخالهم في هيكلية النظام الاساسي لجبل لبنان ، هذا المنحى الذي كان يتوافق مع رغبة هؤلاء المقاطعجيين في الحصول على الوظيفة الادارية والتي يستطيعون من خلالها المحافظة على مواقعهم واقطاعاتهم السابقة .

عهد المتصرف داوود باشا الى انطون بك طربيه بعد خروجه من السجن بوظيفة « مدير ناحية تنورين » التي بقي يشغلها لمدة 45 عاما(2) . من هنا فان آل طربيه قد استطاعوا البقاء مع انطون بك

---

(1) الخور اسقف يوسف داغر التنوري المرجع السابق ذكره ، ص185 .

(2) أسد رستم ، المرجع السابق ذكره ، ص177 ، من هنا تغير اللقب من الشيخ انطون كما كان سابقا الى انطون بك .

طربيه في موقع السلطة في « تنورين » والجوار ، هذا البقاء نرى انه كان يستمر على قاعدة النتائج التي افرزتها حركة يوسف بك كرم لجهة استمرار العشائر التي التفت حوله وآل طربيه منهم في لعب دورها السياسي ، هذا من ناحية ، من ناحية اخرى ، فان الوظيفة الادارية التي احتلها انطون بك لمدة 45 عاما « مدير ناحية تنورين » ، قد اتاحت لآل طربيه الاحتفاظ باقطاعياتهم السابقة وتركيز سيطرتهم عليها وبالاضافة لما تقدم فان هناك عاملا آخرا مهما ساعدهم على الاستمرار في سلطتهم في البلدة والناتج عن الدعم الذي كانوا يلقوه (اي آل طربيه) من باقي العائلات « المقاطعجية » المهمة في الشمال الماروني ، وذلك بسبب التحالفات التي كانت قائمة بين هذه العائلات وآل طربيه نتيجة الزواجات التي كانت تتم بينهم ، والتي كانت تساعد آل طربيه على الاستمرار في مواقع السلطة والزعامة في « تنورين » ؛ فالشكل العشائري يتميز بالزواج الخارجي حتى في المجتمع العربي ، مما يساعد على نشوء تحالفات قوية بين هذه العشائر توسع من رقعة سيطرتها وسلطتها . « ولعل أهمية المصاهرة تزداد وتأخذ أبعاداً إجتماعية عندما تتم بين عائلات حاكمة توطد ترابطها وتجعل منها جبهة واحدة في صراعها على تملك فائض الإنتاج الإجتماعي »(1) .

(1) مسعود يونس ، الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان وإبان حكم الأمبراطورية العثمانية ، بيروت : معهد العلوم الإجتماعية ، الجامعة اللبنانية ، أيار 1975 ، ص28 .

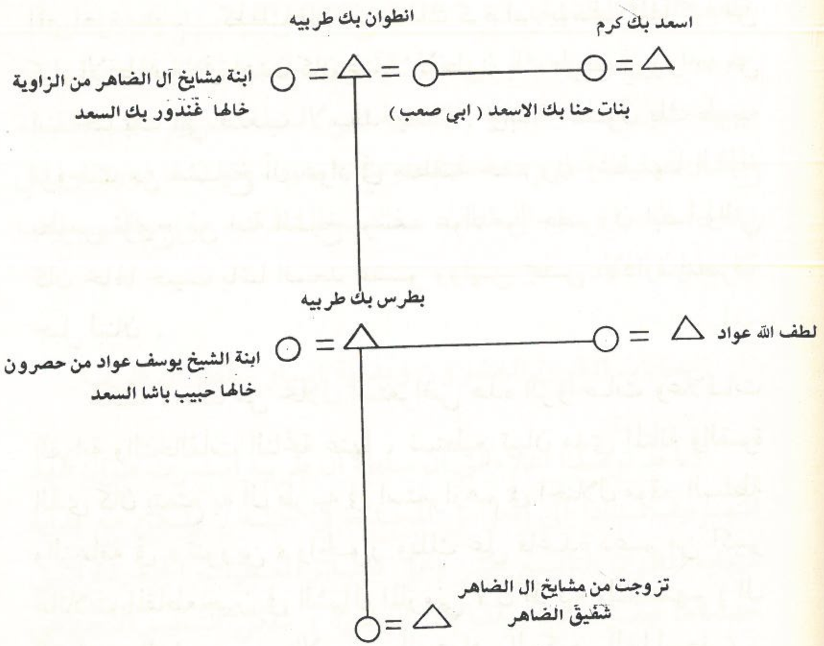

من خلال هذا الرسم فاننا نرى خمس عائلات من اهم العائلات المقاطعجية في الشمال الماروني ، تتحالف فيما بينها من خلال علاقة القرابة التي تجمع بينهم (خاصة الزواج والمصاهرة والمعادلة والخؤولة) والتي اصبحت تساهم في دعم وتوسيع سلطة هذه العائلات في مناطقها ومناطق الجوار . بالنسبة لآل طربيه ، فان زعيمها انطون بك قد تزوج مرتين كما هو مبين في الرسم اعلاه ، في المرة الاولى تزوج من ابنة مشايخ آل الضاهر مقاطعجي منطقة الزاوية (الخالدية) مما قدم له دعما سياسيا من هذه العائلة كونه اصبح صهرها . وفي المرة الثانية (بعد وفاة الاولى) تزوج من ابنة حنا بك ابي صعب الاسعد من كبار مشايخ الاقطاع في منطقة بشري ، مما

ساعده ايضا على اكتساب دعم هذه العائلة له على قاعدة علاقة المصاهرة بينهم . كذلك فان اسعد بك كرم ابن يوسف بك كرم من كبار الاقطاعيين في اهدن كان عديلا لانطون بك طربيه في زواجه من ابنة حنا بك ابي صعب الاسعد ايضا . وابنة انطون بك طربيه تزوجت من مشايخ آل عواد في منطقة حصرون وشقيقها الشيخ بطرس تزوج من ابنة الشيخ يوسف عواد من حصرون ايضا والتي كان خالها حبيب باشا السعد عضو ورئيس مجلس الادارة لمتصرفية جبل لبنان .

هكذا ، فاننا من خلال استعراض هذه الزواجات وعلاقات القرابة والتحالفات الناتجة عنها ، نستطيع تبيان مدى المتانة والقوة الذي كان يتمتع به آل طربيه في استمرارهم في احتلال موقع السلطة والزعامة في « تنورين » والجوار وذلك على قاعدة دعم من اكبر عائلات المقاطعجيين في الشمال الماروني لآل طربيه ولسلطتهم (آل الضاهر - آل ابي صعب الاسعد - آل عواد - آل كرم - آل ا لسعد) . خلال تلك الفترة من تاريخ ابناء السلطة في جبل لبنان عامة والشمال الماروني خاصة .

اذا خلال هذه المرحلة التاريخية رأينا ان آل طربيه استمروا في احتلال موقع السلطة في « تنورين » عبر زعامة انطون بك طربيه ، ولكن هل معنى هذا ان المعطيات الجديدة التي سبق لنا وذكرناها لم يكن لها أي تأثير ؟ ما نستطيع الاجابة عليه فيما خص نموذجنا « تنورين » ، ان الوجهة العامة للتطور من ضمن المعطيات الجديدة كانت تفرض بداية « فرفطة » العشيرة وانتهاء دورها السياسي ، واذا كانت عشيرة آل طربيه قد بقيت تحتل موقع السلطة كما رأينا ، استنادا على العوامل التي حددنا ، فان هذا لا يعني على الاطلاق بان وجهة التطور العامة هذه لم تتناول بنتائجها « تنورين » ، بل اننا بتنا نرى

الآن قوى عائلية جديدة كانت كامنة سابقا ، سوف تحاول على قاعدة العلاقات الجديدة ، التكون لتشكل قوة سياسية تنافس آل طربيه على موقعهم ، من هذه القوى الجديدة كان آل حرب كما سوف نبين لاحقا ، القوة الفلاحية التي استطاعت عبر دعم الكنيسة المارونية ، تشكيل وحدة سياسية عائلية سوف يكون لها دورا بارزا في عملية الصراع على السلطة ، ومنافسة آل طربيه على مواقعهم ايضا (انطون الخوري حرب) .

بدايات القرن العشرون وبداية انهيار سلطة آل طربيه

كنا قد توصلنا اعلاه الى ان سلطة آل طربيه استمرت طوال عهد المتصرفية استنادا الى العوامل المحددة في حينه . ولكن مع بداية النهاية للقرن التاسع عشر وعلى قاعدة المعطيات الجديدة التي حددناها ايضا اعلاه ، قلنا بان العشيرة ، شكل التنظيم الاجتماعي القائم على علاقات الحسب المباشر ، قد بدأ مرحلة انهياره ، هكذا فان الشيخ بطرس طربيه الذي ورث الزعامة عن والده انطون بك طربيه بعدما توفي عام1911 (الابن الآخر اي يوسف توفي عام1911 ايضاً) لم يكن باستطاعته تركيز هذه الزعامة على صعيد « تنورين » التي كما اشرنا سابقا ، كانت قد بدأت تظهر فيها قوى جديدة كانت كامنة بالسابق (آل حرب) تنافس آل طربيه على مواقعهم اي سلطتهم ، وعلى الرغم من ان الشيخ بطرس تسلم مديرية تنورين لمدة18 عاما بالاضافة لمديرية زغرتا وزحلة وقائمقامية البترون ، على الرغم من هذا كله ، فان الشائع عند من عاصروه بانه « لم يلعب دورا سياسيا مهما » وبان قوى جديدة ايضا داخل العائلة كانت قد بدأت تشكل مواقع سلطة في مناطق سكنها مما يضعف بالتالي من قوة السلطة الاساسية للعائلة . هذا الواقع الجديد نرى انه

نتج عن الارتباط ما بين العاملين التاليين :

أ ـ مرحلة الانتقال التي كان يمر بها الجبل من حيث انهيار النظام « المقاطعجي » القديم القائم على اوالية سحب الريوع الخراجية مع ما رافق هذا الانهيار من انهيار العشيرة واستبدالها بالطائفة ، شكل تنظيم العلاقات الاجتماعية الجديد القائم على الملكية الفردية .

ب ـ الحيز الزمني الذي يمكن ان تستغرقه « العصبية القائمة على علاقات الحسب » كعنصر توازن ضابط للبنية الداخلية للعشيرة .

بالنسبة للعامل الاول فلقد توسعنا في شرحه سابقا ، حينما حاولنا تفسير استمرار سلطة آل طربيه (راجع المقطع السابق) .

اما بالنسبة للعامل الثاني ، فانه يشكل مفهوما نظريا ، سوف نحاول الانطلاق منه في محاولة لتفسير بداية انهيار « عشيرة » آل طربيه وانهيار مواقع سلطتها ، وذلك استنادا الى فرضيات ابن خلدون التي تحاول تحديد الاوالية التي تتحكم بنشوء وتطور وانهيار عصبية العشيرة القائمة على علاقات الحسب والتي تلخص بالشكل التالي :

أ ـ حينما يكون الحسب قاعدة المزاج اي مهيمنا على النسب وصلة الارحام ، تكون العصبية في درجة التحامها القصوى .

ب ـ الا ان هيمنة الحسب كضابط للمتكون العصبي (العشيرة) لا تستمر الا اربعة آباء اي خمسة اجيال .

ج ـ عندما يتحلل الحسب تذوى العصبية وتبدأ بالتحلل ولكنها

تدافع عن نفسها ليس فقط على مستوى الصراع بل على المستوى المتكوني اذ تحاول الالتحام على مستوى قاعدة علاقات النسب .

د ـ يصبح النسب المتواصل اولا مبدأ العصبية ويسمح للمتكون العصبي ان يضم اليه عدد اكبر فيقوى عدديا ولكنه يضعف من ناحية اللحمة .

هـ ـ ثم يبدأ النسب المتواصل بالاضمحلال اذ يضيع عندما يكبر عدد المتكون العصبي فيصبح النسب البعيد مبدأ للحمة الا ان هذه اللحمة تصبح واهية[1] .

اذا ما نظرنا نظرة تحليلية للرسم البياني الذي يحدد لنا مواقع سلطة آل طربيه نرى ان « العصبية المركزية » جب الخوري جريس قد بقيت ضابطة تحت سيطرتها العشيرة بمختلف اجبابها التي بقيت ملتفة حول الجب الرئيسي المسيطر لمدة خمس اجيال (على الاقل حسب المعطيات المتوافرة لدينا عن المراحل التاريخية التي اعتمدناها خلال البحث) فمن والد الشيخ بشارة طربيه التنوري السابقة زعامته لبداية القرن التاسع عشر ، انتقلت هذه الزعامة الى الشيخ بشارة طربيه التنوري وذلك حتى العام 1841 ومنه انتقلت ايضا وراثيا (على الرغم من الفاصل الزمني والذي شرحنا اسبابه سابقا) الى ولده انطون بك طربيه طيلة عهد المتصرفية حتى وفاته عام 1918 حيث انتقلت الى ولده من بعده الشيخ بطرس طربيه ، الذي تسلم هذه الزعامة والسلطة كما اشرنا دون ان يستطيع (كما يقول العامة من اصل تنورين) لعب دور سياسي مهم ، كما انه لم يستطع ضبط العائلة كما هي الحال في السابق على اساس الالتفاف لكل الاجباب حول الجب الرئيسي (الخوري جريس) ، مما اضطره للاستعانة

(1) نظير جاهل ، المرجع السابق ذكره ، ص ص 10-11 .

بمواقع تنتمي الى غير جب الزعامة لدعم مركزه وسلطته . فهو اي بطرس طربيه كان الابن الرابع الوارث للسلطة على قاعدة علاقات الحسب المباشر ، والعشيرة السابقة (آل طربيه) بدأت عملية انهيارها مع المعطيات الجديدة التي اصبحت الطائفة من خلالها عنصر القرابة الجديدة اي الشكل الجديد لتنظيم العلاقات الاجتماعية - السياسية ، مما سمح لآل طربيه الانتظام على قاعدة علاقات النسب البعيد كموقف دفاعي تجاه بروز عائلات جديدة سياسيا (آل حرب - آل يونس) مما اتاح لمواقع جديدة من غير جب الزعامة الرئيسي تشكيل مواقع سلطة داخل العائلة تدعم الجب الرئيسي وتتحالف معه . نموذج عن هذا الموقع الجديد سوف نأخذ « جب بو نصار » الذي لعب على حياة بطرس بك دورا مهما في تحديد سياسة العائلة وسلطتها بشكل عام .

رسم بياني لجب بو نصار

ملاحظة الى القارىء :

« هذا الرسم البياني يمثل شجرة جب بونصار العائلية ، وذلك منذ اوائل القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا ، مع التذكير بأن الاسماء التي لا تتبعها اسماء اخرى ، فاصحابها اما انهم لم يتزاوجوا ، واما انهم لم ينجبوا اولاد ذكور » .

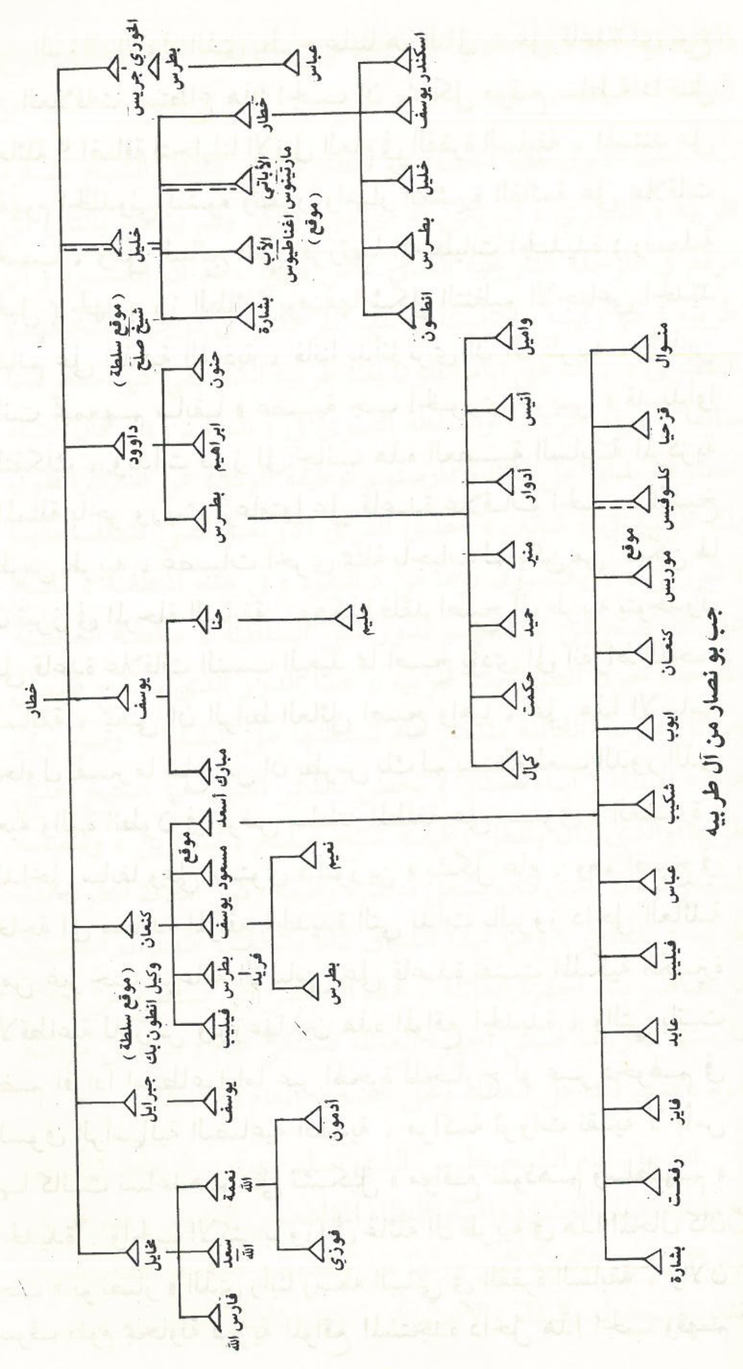

السؤال الاول الذي يطرح علينا هو التالي : على قاعدة اي نوع من العلاقات استطاع هذا الجب ان يشكل موقع سلطة داخل العائلة ؟ اضافة لتحليلنا الاولي العام في الفقرة السابقة ، المستند على المفهوم الخلدوني لنشوء وتطور وانهيار العشيرة القائمة على علاقات الحسب ، وعلى النتائج التي افرزتها المعطيات الجديدة (رسملة الجبل) لجهة بروز الطائفة بوصفها شكل التنظيم الاجتماعي الجديد القائم على الملكية الفردية ، فاننا بدأنا نرى أن آل طربيه ، الذين كانت تجمعهم سابقا « عصبية جب الخوري جريس » قد بدأوا بالتفكك ، وبدأت تبرز الى جانب هذه العصبية السابقة المركزية والممثلة بآخر وريث لزعامتها على قاعدة علاقات الحسب الشيخ بطرس طربيه ، عصبيات اخرى ممثلة باجباب لم يكن من الممكن لها ان تبرز في المرحلة السابقة . وهكذا فلقد اصبح آل طربيه يتوحدون على قاعدة علاقات النسب البعيد مما اصبح يؤدي الى انفراط اللحمة السابقة ، بمعنى ان الرابط العائلي اصبح واهيا ، على هذا الاساس نحاول تفسير ما شاع عن ان بطرس بك لم يستطع لعب الدور الذي لعبه والده انطون في فرض سلطته المطلقة على مستوى « العشيرة » الداخلي سابقا وعلى مستوى « تنورين » بشكل عام . وهو اصبح في حاجة الى مساندة المواقع الجديدة التي بدأت بالبروز داخل العائلة ومن غير جب الزعامة الاساسي على قاعدة تفتت الملكية الكبيرة الاقطاعية للارض وتوزعها بين هذه المواقع الجديدة ، والتي باتت تضم افرادا استطاعوا اما عبر الهجرة للخارج او عبر دخولهم في السوق الرأسمالية البضاعية النقدية ، مراكمة ثروات نقدية لا بأس بها كانت تساعدهم على تشكيل « مواقع نفوذهم وسلطتهم » الجديدة . والجب الاكثر بروزا في عائلة آل طربيه في هذا المجال كان جب « بو نصار » الذي رأينا رسمه البياني في الفقرة السابقة ، والآن سوف نقوم بمحاولة لرؤية المواقع المستجدة داخل هذا الجب وفهم

قاعدة تشكلها وممارستها لدور سياسي غير قليل الاهمية في تاريخ العائلة الحديث .

الجد الاول لهذا الجب وهو خطار الذي عايش الشيخ بشارة طربيه « التنوري » لم يكن له اي دور يذكر ولم يشكل بالتالي اي موقع في المرحلة التاريخية الذي عاش فيها ، اذ ان العشيرة (آل طربيه) كما رأينا ، كانت في تلك المرحلة في درجة التحامها القصوى » . اما على ايام انطون بك طربيه الذي بقي كما استعرضنا سابقا ، موقع الزعامة والسلطة القوي في « تنورين » ، فان ابناء خطار قد بدأوا على قاعدة ممارستهم لوظيفة الوكالة عن املاك انطون بك طربيه في « شاتين » احدى القرى الاربعة التي تتألف منها « تنورين » ، يكتسبون نوعا من « النفوذ » في هذه المنطقة ، ناتج على الارجح من ممارستهم لدور ممثلي السلطة ، سلطة العائلة المتوحدة حول انطون بك طربيه ، هذا الدور الذي يندرج ضمن وسائل ممارسة العائلة بشكل عام لسلطتها على البلدة . ومن بين هؤلاء الابناء (ابناء خطار) نخص بالذكر اثنين هما الشيخ خليل طربيه والذي كان يشغل وظيفة شيخ صلح « تنورين » وشقيقه الشيخ كنعان الذي كان يشغل مباشرة وظيفة وكيل املاك انطون بك طربيه في شاتين ، وهما بهذا السياق كانا يشكلان عنصران اساسيين من عناصر بناء اجهزة العائلة ، هذه العناصر التي تستطيع من خلال ممارستها لدورها ضمن اجهزة العائلة بشكل عام « تكوين مواقع نفوذ » متميزة داخل العائلة وعلى الصعيد العام في البلدة .

اما على ايام الشيخ بطرس الذي تسلم مهمات الزعامة كما رأينا مع بداية انهيار العشيرة وانهيار النظام المقاطعجي القديم ، فهو قد بدأ ببيع الاراضي الكبيرة التي ورثها عن والده من اجل مراكمة رأسمال نقدي يسمح له بالبقاء والاستمرار ، وهو بالتالي تسلم « مديرية

تنورين » محاولة منه لتثبيت دعائم سلطته وزعامته الموروثة ، ولكن على الرغم من هذا ، فان هذه المراكز الادارية لم تعد لها نفس الاهمية كما في السابق ايام نظام المتصرفية ، وبدأت الطوائف مع الانتداب الفرنسي ودولة لبنان الكبير تشكل اطار انبناء السلطة الجديد بحيث ان الموقع في هذه السلطة اصبح يتم عبر وصول زعيم العائلة الى المجالس التمثيلية (البرلمان) او من خلال احتلاله لمركز اداري كبير في السلطة المركزية التنفيذية (الادارة) في بيروت وذلك كممثل لطائفته ضمنها . هكذا فاننا مع الشيخ بطرس بدأنا برؤية آل طربيه يتوحدون كما قلنا على قاعدة علاقات النسب البعيد ، مع وجود لمواقع سلطة جديدة يستند اليها الشيخ بطرس لتدعيم زعامته داخل العائلة وخارجها . من هذه المواقع ايضا اثنين هما : الشيخ اسعد كنعان طربيه الذي استمر على ايام بطرس بك يلعب دور والده الشيخ كنعان كممثل للزعامة في « شاتين » ، ولكن دوره السياسي كان اهم بكثير من دور والده في هذا المجال ، حيث انه كان يشكل مساعدا اساسيا للشيخ بطرس في كل المعارك والتحالفات والصراعات العائلية في « تنورين » ولفترة تمتد منذ العام 1914 (عام عودة الشيخ اسعد من المهجر) حتى تاريخ وفاته عام 1956 [1] . والموقع الآخر كان الاباتي مرتينوس طربيه ابن الشيخ خليل ، والذي على قاعدة مركزه كرئيس عام للرهبنة البلدية المارونية في « تنورين » ، هذا المركز الذي يكتسب اهميته الفائقة من واقع صيرورة الطائفة شكل التنظيم الاجتماعي الجديد ، كان يشكل موقع سلطة هام داخل العائلة ، خاصة وانه كان يستطيع تسيير مصالح

(1) في هذا المجال فاننا كنا نرى الشيخ اسعد كنعان طربيه والذي كان في المهجر ، يعمل هناك ويرسل لوالده الشيخ كنعان الاموال من اجل شراء الاراضي له . عامل آخر مهم في اعطاء موقع الشيخ اسعد كنعان طابع القوة ، يكمن في كثرة اولاده الذكور والذين يبلغ عددهم كما في الرسم 13 ولدا .

ابناء عائلته العامة من خلال انتمائهم الى الاطار العام الجديد ، اي الى الطائفة المارونية . ان هذين الموقعين على الرغم من انضوائهما داخل اطار العائلة المستمرة في وحدتها حول الشيخ بطرس على قاعدة علاقات النسب البعيد ، كانا يعبران في الوقت نفسه ، عن بداية انفراط البنية الداخلية المتماسكة للعائلة سابقا . إننا نرى من المناسب هنا رؤية كيف أن هذا الواقع الجديد يجسد بشكل واضح المقاربة الخلدونية لعملية إنتقال السلطة بنيوياً التي تطال بنتائجها التشكيلات القرابية العشائرية العربية ، خاصة نظرية الأجيال الخمسة التي تشكل دورة العصبية (مبدأ الحسب) . إن ابن خلدون يحلل عملية الإنحدار التي تصيب جب السلطة داخل المتكون القرابي العصبي وكيفية تفكك اللحمة الداخلية إبتداء من الجيل الثاني الذي يلي الجيل الأول باني الزعامة وصولاً إلى الجيل الرابع (وهو في نموذجنا يتمثل بالشيخ بطرس الذي كما أشرنا لم يستطع الإستمرار بضبط لحمة عشيرته المتفككة) فيقول : « وأول كل شرف خارجية وكما قيل الخروج عن الرئاسة والشرف إلى الضعة وعدم الحسب ومعناه أن كل شرف وحسب فعدمه سابق عليه شأن كل محدث ثم إن نهايته في أربعة أباء . . . ثم إذا جاء الرابع قصر عن طريقهم جملة وأضاع الخلال كما يرى من التجلة بين الناس ولا يعلم كيف كان حدوثها ولا سببها ويتوهم أنه النسب فقط فيربأ بنفسه عن أهل عصبيته ويرى الفضل عليهم وثوقاً بما ربي فيه من إستتباعهم وجهلاً بما أوجب ذلك الإستتباع »[1] .

هذا الإنفراط كنا نجد تعبيره في الصراع الذي كان قائما ما بين الشيخ اسعد كنعان طربيه الذي كان يحاول تثبيت موقعه الجديد من

(1) إبن خلدون ، المقدمة ، بيروت : دار الكتاب العربي ، الفصل الخامس عشر ، ص ص 136 -137 .

خلال الاهتمام بمصالح ابناء العائلة على مستوى البلـدة « تنورين » وبين الاباتي مرتينوس الذي حاول هو ايضا تثبيت موقعه من خلال الاهتمام بمصالح ابناء العائلة الناتجة عن واقع تشكل الطائفة كعنصر قرابة جديد قائم على التوزيع والتجارة والملكية الفردية . هذا الصراع نرى بانه كان يعكس واقع مرحلة الانتقال التي كان يعيشه آل طربيه ما بين العشيرة شكل تنظيمهـم السابـق ، والطائفـة شكل التنـظيم الجديد ، والذي نرى اهم نتائجه خاصة بعد وفاة الشيخ بطرس عام 1958 في الواقع الراهن للعائلة بحيث نرى انه لا وجود ضمنها لموقع استقطاب اساسي يوحد العائلة سياسيا حوله ، بل نجد عدة مواقع يحاول كل منها من خلال تجميع عدد من ابناء العائلـة حولـه ، ان يشكل موقع زعامة ما ، يستطيع من خلاله « الطموح في الوصول الى البرلمان » قاعدة الهرم السلطوي الجديد[1] . هذا الواقع نرى انه يعود الى استكمال تفكك العائلة ، من خلال انخراط ابناءها اليوم في اطار نظام الخدمات وانتقالهم للسكن في المدن الساحلية والعاصمة بيروت حيث نرى منهم الكثيرين ممن يشغلون وظائف ادارية ومهنية عامة (قضاة ـ محامون ـ اطباء ـ مهندسون ـ ضباط . . .) هذا عدا النسبة العددية المهمة التي هاجرت الى اميركا اللاتينية واستقرت هناك .

اذا كانت سلطة آل طربيه قد بدأت انهيارهـا مع بداية القـرن العشرين كما رأينا ، وانتهت الى ما هي عليه اليوم ، فمن هي العائلة التي انتقل اليها موقع السلطة خلال فترة الانتداب الفـرنسي ، من خلال العودة الى المعطيات التي لدينا الواقع انه مع بداية انهيار سلطة آل طربيه فان قوى عائلية جديدة بدأت بالظهور على المسرح السياسي في تنورين ، أهم هذه القوى التي بدأت تظهـر ، آل حرب الـذين

(1) من هؤلاء الشيخ كلوفيس طربيه ابن الشيخ اسعد كنعان ، القاضي نزيه طربيه .

استطاعوا على قاعدة التناقض والصراع مع « المقاطعجيين » وبدعم من الكنيسة المارونية ، تشكيل وحدة سياسية عائلية سوف يكون لها دور اساسي ومركزي في عملية الصراع العائلي على السلطة كما سنرى لاحقا ، كما ان قوة عائلية اخرى كانت تحاول تحقيق موقـع سياسي خاص بها في اواخر القرن التاسع عشر هي آل يونس ، استطاعت على قاعدة علاقتها بالسلطة الانتدابية الفرنسية ان تحتل هذا الموقع « موقع السلطة في تنورين » طيلة عهد الانتداب .

آل يونس

او العائلة التي احتلت موقع السلطة في « تنورين » خلال فترة الانتداب الفرنسي .

آل يونس خلال القرن التاسع عشر :

حينما توصلنا الى ان آل طربيه كانوا يمثلون خلال القرن التاسع عشر موقع السلطـة في تنـورين وجوارهـا على اسـاس انهـم كانـوا يشكلون « عشيرة » قائمة على علاقات الحسـب ، لهـا وظيفتهـا في عملية سحب الريوع الخراجية ضمن النظام « المقاطعجي » الـذي كان سائدا آنذاك ، فان هذا الاستنتاج لم يكن ينفي بالضرورة وجود « عصبيات » عائلية اخرى ، تنتظم هي بدورها ضمن اطار الشكل العشائري السائد وان لم تكن تمثل موقع السلطة ، فالتراتبية التي تحدثنا عنها ضمن النظام المقاطعجي والتي كانت تحدد السلطة بالموقع الذي يمكن ان تحتله عشيرة ما ضمنها ، هذه التراتبية كانت تتحدد هي ايضـا من خلال عملية الصراع ما بـين مختلف العصبيات العـائلية الموجـودة في البلـدة على احتـلال هذا الموقـع ، صراع كان ينحسم لصالح العصبية العائلية الاقوى ، بهذا المعنى كانـت « عصـبية آل طربيه » تمثل موقع السلطة في « تنورين » كونها انتظمت وتماسكت

على قاعدة علاقات الحسب المباشرة داخل جب الزعامة (الخوري جريس) الذي كان يحتوي على اكبر مشايخ الاقطاع في البلدة وجوارها .

لفهم هذه المسألة ، نرى انه من الضروري القيام بمقارنة الرسم البياني لآل طربيه بنظيره عند آل يونس ، خاصة في المرحلة التاريخية المحددة بالقرن التاسع عشر ، محاولين الوصول عبر الوظائف التي كان يشغلها « وجهاء » هاتين العائلتين لفهم كيفية « سيطرة عصبية آل طربيه » و« كمون عصبية آل يونس » التي كما سوف نرى بعد قليل ستحتل موقع السلطة في تنورين خلال مرحلة الانتداب الفرنسي .

يتألف آل يونس من الاجباب التالية :

1	2	3	4	5
جب مطانيوس	جب فارس	جب نقولا	جب جبرايل	جب جريس

الجب الذي يشكل موقع الزعامة تاريخيا داخل آل يونس هو جب مطانيوس وذلك على الشكل التالي : (انظر الصفحة اللاحقة) .

ملاحظة الى القارىء :

« هذين الرسمين البيانيين يمثلان شجرة مطانيوس العائلية بالاجمال وذلك ايضا منذ اوائل القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا ، مع التذكير بأن هذا الجبّ قد تفرع الى فرعين ، الأول (الرسم البياني أ) سكن في تنورين مع الخوري طوبيا الاول ، والثاني

(الرسم البياني ب) سكن في شاتين مع دياب ، مع اعادة لفت الانتباه الى ان الاسماء التي لا تتبعها اسماء اخرى ، تعني ان اصحابها اما انهم لم يتزوجوا واما انهم لم يرزقوا اولاد ذكور » .

الرسم البياني « أ »

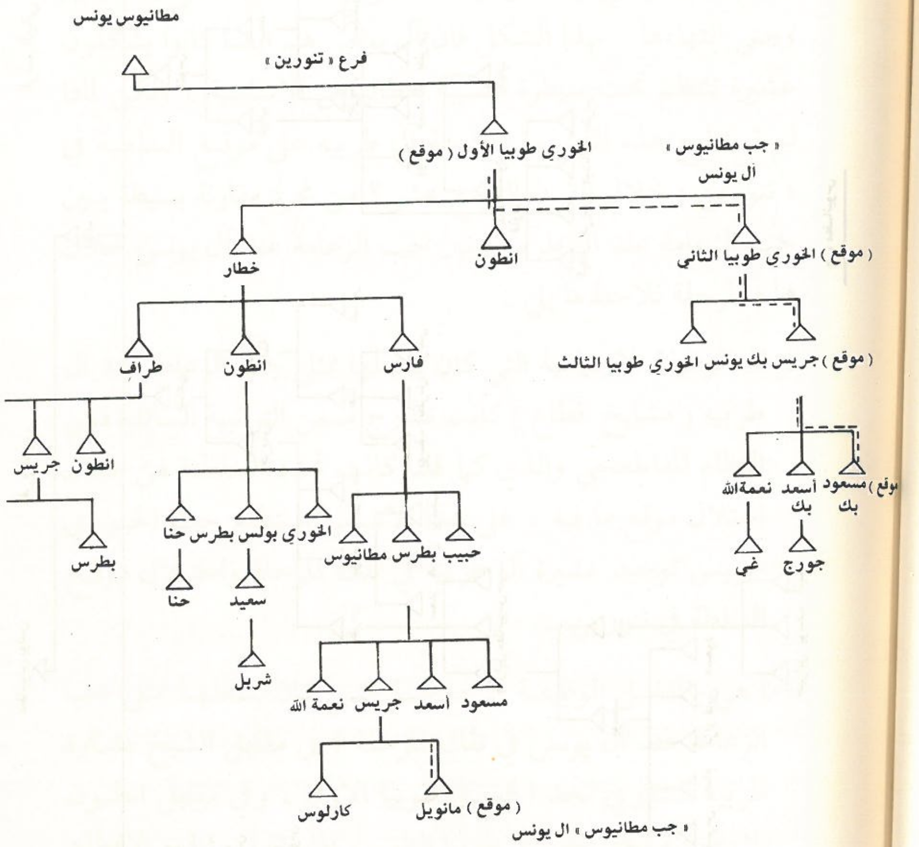

الرسم البياني « ب »

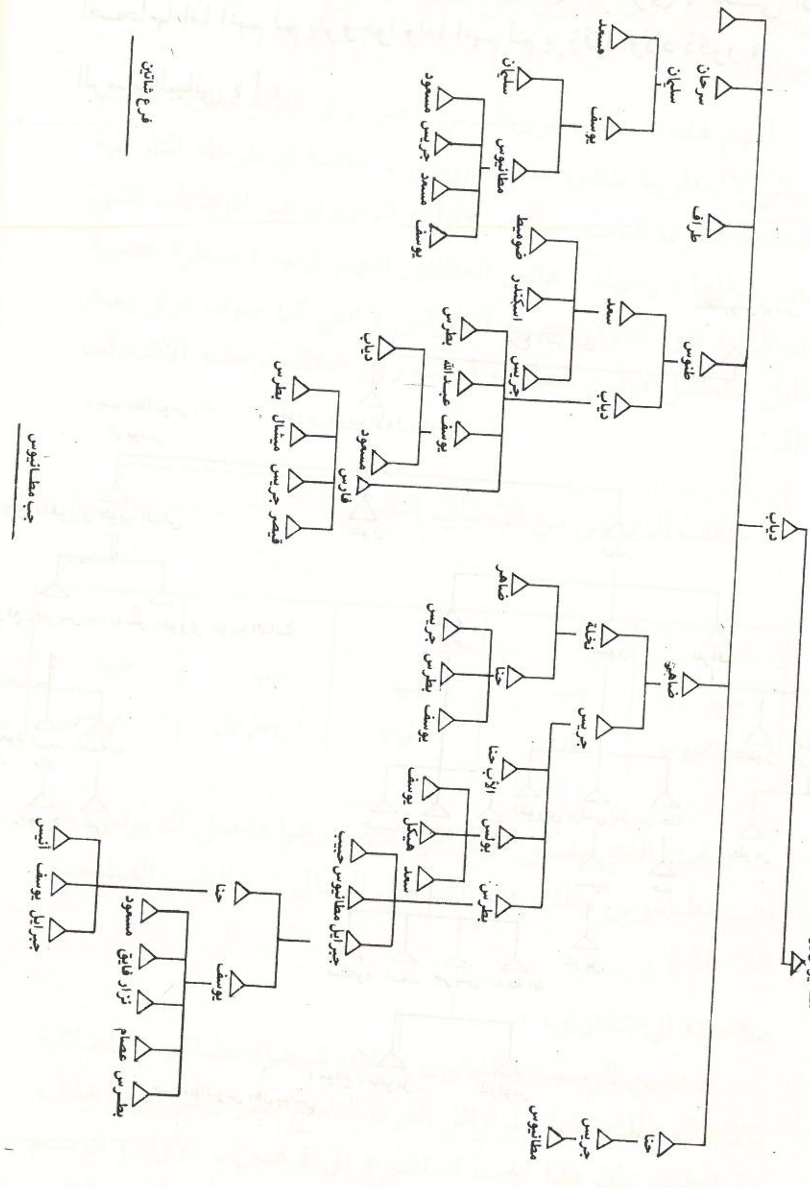

الملاحظة الاولى التي تظهر لنا من خلال هذا الرسم ان موقع الزعامة هذا داخل آل يونس يندرج ايضا حسب علاقات الحسب المباشرة ، فمن الخوري طوبيا الاول الذي كان يمثل موقع الزعامة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر انتقلت من بعده الى ولده الخوري طوبيا الثاني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم مع نهايته انتقلت الى ولده جرجس بك يونس حتى بداية الانتداب الفرنسي ومنه الى ولده مسعود بك خلال الفترة الانتدابية وحتى انتهاءها . بهذا الشكل فان آل يونس هم ايضا كانوا يشكلون عشيرة تنتظم تحت سيطرة عصبية امطانيوس الاساسية ، ولكن لماذا لم تستطع هذه العشيرة منافسة آل طربيه على موقع السلطة في « تنورين » خلال القرن التاسع عشر ؟ من مجرد مقارنة بسيطة بين جب الزعامة عند آل طربيه وبين جب الزعامة عند آل يونس خلال هذه المرحلة نلاحظ ما يلي :

- ان الوظيفة الاجتماعية التي كان يشغلها ممثلي جب الزعامة عند آل طربيه (مشايخ اقطاع) كانت تندرج ضمن التراتبية السائدة فمن النظام المقاطعجي والذي كما قلنا كانت تحدد السلطة من خلال احتلال موقع ما فيه ، على هذا الاساس استطاع جب الخوري جريس توحيد عشيرة آل طربيه في تلك المرحلة واحتلال موقع السلطة في تنورين .

- ما هي بالمقابل الوظيفة الاجتماعية التي كان يشغلها ممثلي جب الزعامة عند آل يونس في تلك المرحلة ؟ في مقابل الشيخ بشارة طربيه التنوري نجد الخوري طوبيا الاول ، وفي مقابل انطون بك طربيه نجد الخوري طوبيا الثاني ، اذاً مقابل مشايخ الاقطاع عند آل طربيه كنا نجد رجال دين عند آل يونس ، هؤلاء (الاكليروس الماروني) كانوا يبنون وجاهتهم من خلال الوظيفة

الدينية التي كانوا يشغلونها ، هكذا فان توحيد عشيرة آل يونس كان يتم من خلال التفافهم حول جب اطمانيوس ممثلا برجال دين ما كان من الممكن ضمن المعطيات التي كانت سائدة في الجبل خلال تلك المرحلة التاريخية ، حيث كانت السلطة تتمثل بالمشايخ الاقطاعيين ، ان يستطيعوا منافسة آل طربيه على موقع سلطتهم في تنورين .

هذا بالنسبة للمرحلة التاريخية الممتدة من بداية القرن التاسع عشر حتى بداية الثلث الاخير منه حيث بدأ النظام المقاطعجي عملية انهياره كما رأينا سابقا ، وبدأت العشيرة ايضا عملية تفككها (راجع نموذج آل طربيه) وحيث اضحت الوظيفة الادارية ضمن النظام الاساسي لمتصرفية جبل لبنان تمثل موقع سلطة يعمل اغلب المقاطعجيين على الحصول عليه (انطون بك طربيه وبقاءه في مديرية ناحية تنورين لمدة45 عاما) بدأ آل يونس محاولتهم الاولى لبناء موقع سلطة لهم عبر هذه الوظيفة الادارية (مديرية الناحية) . فطوال مدة تسلم انطون بك طربيه لمهام مديرية الناحية في تنورين كان جرجس بك يونس ابن الخوري طوبيا الثاني يقوم بمهام الناحية الكتابية الادارية عنده وهو استطاع على قاعدة دعم الكنيسة المارونية له (البطريرك الحويك) والتي كما اشرنا سابقا كانت تعمل على ضرب المقاطعجيين وتجير سلطتهم لصالحها ، ان يحتل منصب مدير الناحية لمدة عشر سنوات على حياة انطون بك طربيه ، الذي توفى عام1911 ، وحتى وفاته هو عام1918 تسلمها الشيخ بطرس طربيه ابن انطون بك طربيه[1] ، ومهما يكن من امر ، فان هذه الفترة التي احتل فيها جريس بك

(1) الخور أسقف يوسف داغر التنوري ، المرجع السابق ذكره ، ص212 .

يونس منصب مدير الناحية كانت الخطوة الاولى نحو احتلال آل يونس لموقع السلطة في « تنورين » والتي استكملت فيما بعد في عهد الانتداب الفرنسي مع ابناء جريس بك يونس ، مسعود بك واسعد بك كما سوف نرى الان .

آل يونس والانتداب الفرنسي : سلطة انتدابية في « تنورين »

كنا قد توصلنا خلال تحليلنا لطبيعة ابناء السلطة خلال مرحلة الانتداب الفرنسي منذ العام1920 وتشكيل دولة لبنان الكبير ، ان سياسة الفرنسيين التي كانت تقوم على تثبيت احكام سيطرتهم الداخلية ، على الوضع في البلاد ، كانت تتم عن فرض الزعامات العائلية التابعة لهم ممثلة لمناطقها وطوائفها في المجالس التمثيلية (البرلمان والشيوخ) والهيئات التنفيذية للسلطة المركزية الانتدابية في العاصمة . على هذا الاساس فان آل يونس استطاعوا عبر العلاقة التي تربطهم بالفرنسيين ، كون مسعود بك وشقيقه اسعد بك اولاد جريس بك يونس ، كانا اطباء ضباط في الجيش الفرنسي ، احتكار التمثيل السياسي عن منطقة تنورين وجوارها بالتالي فهم قد اصبحوا طيلة فترة الانتداب الفرنسي هذه ، موقع السلطة والزعامة في البلدة ، فمسعود بك يونس بقي نائباً في البرلمان لمدة ثلاث دورات انتخابية منذ العام 1926 ، حتى العام 1939 عام تعطيل الحياة الدستورية في البلاد ، وشقيقه اسعد بك تولى منصب وكيل وزارة الزراعة ومديرية الدوائر العقارية والبريد ، مع ما تحويه هذه المناصب من تقوية لسلطة العائلة على صعيد الجهاز التنفيذي للدولة ، عبر المنافع والخدمات التي يمكن تأديتها من خلالها . هكذا ومع صيرورة دولة لبنان الكبير القائم على التوازن بين الطوائف ، بحيث ان الموقع في السلطة اصبح يتحدد من خلال موقع الطائفة في السلطة ، فان التنافس بين

العائلات السياسية في المناطق اللبنانية اصبح يتم على التمثيل السياسي للطائفة والمنطقة في البرلمان واجهزة السلطة التنفيذية ، وفي نموذجنا « تنورين » كما رأينا فإن آل يونس كانوا يشكلون على قاعدة هذا التحليل موقع السلطة القوي في تنورين والجوار .

والآن كيف كانت تشكل التركيبة الداخلية لآل يونس خلال هذه المرحلة ؟

قلنا بأن شكل العشيرة القائم على علاقات الحسب المباشر قد بدأ انهياره مع بداية مرحلة الانتقال في الجبل (رسملة الجبل) وانه قد نشأت بدلا من هذا الشكل القديم تنظيمات سياسية عائلية تلعب فيه علاقات النسب البعيد دور عامل الانضباط والتوحيد ، في عملية الصراع بين مختلف العائلات لاحتلال موقع التمثيل السياسي للطائفة ، ورأينا خاصة مع « آل طربيه » بان الوحدة السياسية للطائفة ، ورأينا خاصة مع « آل طربيه » فان الوحدة السياسية العائلية لم تعد كما كان سابقا (القرن التاسع عشر) تتحقق بالتفاف كل اجيال العائلة حول موقع الزعامة الوحيد داخلها ، وبأنه بدأت في الظهور ، مواقع سلطة اخرى في العائلة تتشكل من خلال ممارستها الوظيفية ما تندرج ضمن اطار اجهزة العائلة (نموذج الشيخ اسعد كنعان طربيه) . بهذا السياق العام للتطور فاننا نرى عند آل يونس على الرغم من تماسكهم الداخلي والتفافهم حول مسعود بك يونس كزعيم للعائلة ، مواقع عامة ثانوية فرعية في شاتين متمثلة بيوسف جبرايل يونس الذي كان يلعب بالنسبة لمسعود بك نفس دور الشيخ اسعد كنعان طربيه بالنسبة للشيخ بطرس ، مع الملاحظة بان الشيخ اسعد كنعان طربيه كان ينتمي الى جب آخر غير جب الشيخ بطرس ، بينما ينتمي يوسف جبرايل يونس الى نفس جب الزعامة تاريخيا (جب

امطانيوس) في فرعه المتواجد في شاتين .

هكذا فان مسعود بك يونس بقي طيلة فترة الا نتداب الفرنسي ، يمثل موقع السلطة في « تنورين » وموقع الزعامة داخل العائلة حتى بداية العهد الاستقلالي1943 حيث اصبحنا نرى في البلدة كما قلنا سابقا قوة سياسية عائلية جديدة هي آل حرب تشكل منافسا قويا لآل يونس على موقعهم (بعدما كانوا خلال مرحلة الانتداب الفرنسي غير قادرين على مواجهتهم بسبب الدعم الفرنسي لآل يونس) بالتالي فان الواقع الجديد هذا (انهيار سلطة آل يونس بعد الانتداب الفرنسي وبروز آل حرب مع الاستقلال) قد اثر على تماسك العائلة الداخلي ، بحيث ان جورج ابن اسعد بك يونس شقيق مسعود بك (الذي توفي عام1951 دون ان يتزوج ، وتوفي شقيقه عام1952) . لم يستطع اعادة توحيد العائلة سياسيا حوله بسبب مواجهته في نفس الوقت لآل حرب الصاعدين سياسيا في البلدة من ناحية ، ولموقع جديد داخل العائلة (الدكتور مانويل يونس) كان يحاول على قاعدة امكانياته المالية الاغترابية ، انتزاع زعامة العائلة منه ، فأثر الهجرة الى كندا ، واستطاع بالتالي الدكتور مانويل يونس فيما بعد خاصة منذ مطلع العهد الشهابي اعادة توحيد آل يونس ، واحتلال موقع الزعامة داخل العائلة حتى يومنا هذا .

رسم بياني لمواقع السلطة داخل « جب مطانيوس » زعامة آل يونس .

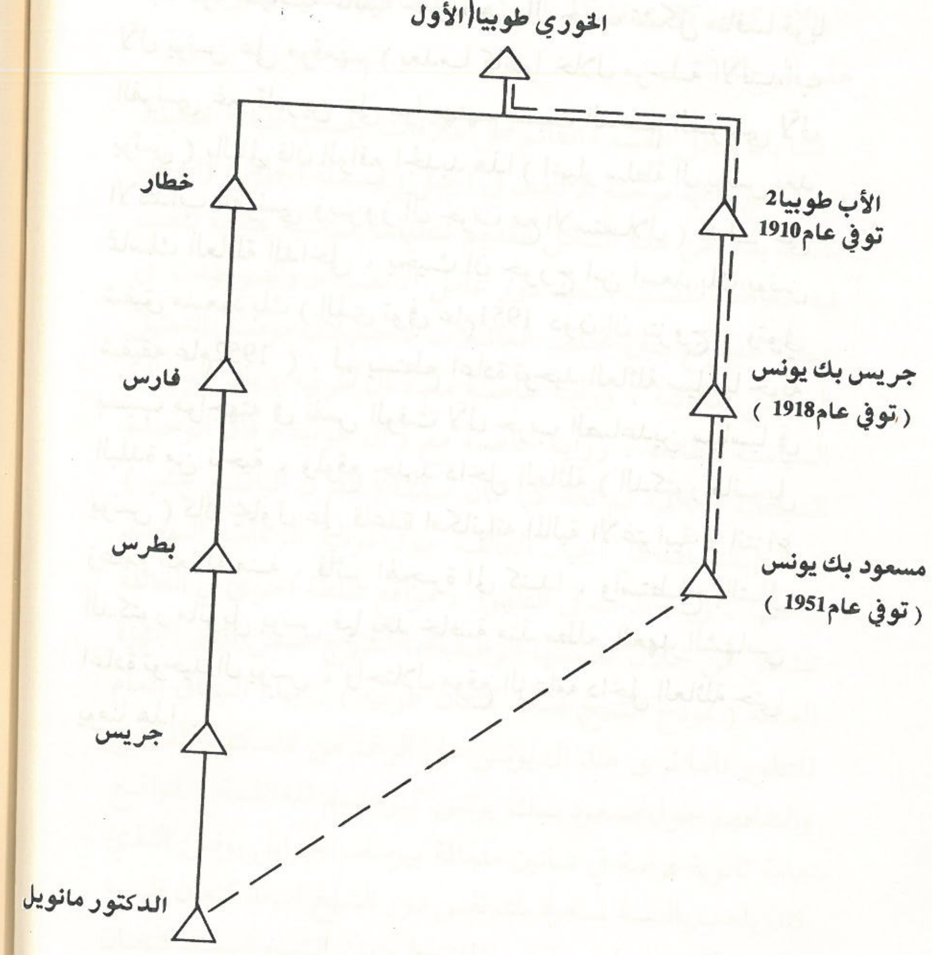

او العائلة التي احتلت موقع السلطة في « تنورين » منذ العهد الاستقلالي .

آل حرب خلال القرن التاسع عشر :

على نقيض آل طربيه وآل يونس الذين كما رأينا كانوا يشكلون خلال القرن التاسع عشر عشيرة قائمة على علاقات الحسب المباشرة ، تجمعها عصبية عائلية تتجسد من خلال سيطرة جب رئيسي داخل العائلة يحتل موقع الزعامة داخلها وموقع السلطة على الصعيد العام (تنورين والجوار) ، فان آل حرب لم تشكل اطلاقا « عشيرة » بالمعنى المحدد اعلاه ، بل اكثر من ذلك فان الكنية التي يعرفون بها اليوم اي آل حرب لم تكن موجودة اصلا ، بل كانت هناك اجباب مختلفة لا يجمعها اي رابط ، وكان الفرد يتكنى باسم الجب الذي ينتمي اليه ، هذه الاجباب هي على التوالي :

جب بو عسّاف	جب مرعب	جب نصر	جب شلهوب
جب رزق	جب صعب	جب نعمة .	

في مقابل آل طربيه الذين كانوا يشغلون وظيفة « مشايخ الاقطاع » في النظام المقاطعجي القديم ، فان ابناء الاجباب المتفرقة على آل حرب ، كانوا من الفلاحين والمزارعين ، رعاة المواشي ، والوضعية الاقتصادية الاجتماعية التي كان يعاني منها الفلاحون في جبل لبنان عامة ، ابان سيادة النظام المقاطعجي ، لم تكن بالبعيدة عن ابناء اجباب آل حرب ، اي انهم كانوا يعانون هم ايضا ، من نير التعسف الاقطاعي ، المتمثل بفرض الضرائب الباهظة واعمال السخرة والخدمة عند المقاطعجيين ، مع ما يرافق هذا الوضع من اغصاب للفلاحين على دفع الاتاوات والهدايا في ايام المناسبات

والاعياد ، لذلك فاننا كنا نرى خلال هذه المرحلة التاريخية « **تناقضا طبقيا موضوعيا** » داخل « تنورين » ما بين مشايخ اقطاع آل طربيه وبين فلاحي آل حرب الذي يشلكون الأكثرية العددية في البلدة ، هذا التناقض كان في مراحله الاولى كامنا يظهر على شكل تذمر وشكوى من نير الاستغلال الاقطاعي ، وهو كان ينتظر الظروف الموضوعية لكي يأخذ موقعه على المستوى السياسي العائلي في « تنورين » .

اذا كانت هذه هي صورة الواقع الاجتماعي في تنورين خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر فما الذي حدث بعد ذلك اي في مرحلة النصف الثاني من هذا القرن وادى بالتالي لفرط الاجباب المستقلة وتوحيدها ضمن اطار عائلة آل حرب ، لتشكل فيما بعد وحدة سياسية عائلية ، تهدد مواقع السلطة والزعامة التي كان يحتلها آل طربيه المقاطعجية آنذاك ، والتي كان يحتلها تحالف باقي العائلات في تنورين منذ بداية العهد الاستقلالي حتى يومنا هذا .

مع غياب المراجع المكتوبة في هذا المجال ومع اختصار المعلومات المجمعة من الافراد الذين قابلناهم على كون هذه العملية تمت بمبادرة ذاتية من رجل دين كانت له الوجاهة الاجتماعية (الخوري يوسف حبيب حرب) ، فاننا سوف نحاول الاجابة عن هذا السؤال من خلال المعطيات التي حددناها في بداية هذا البحث والمتعلقة بكيفية انبناء السلطة وتطورها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في جبل لبنان عامة والشمال الماروني خاصة[1] .

على اساس هذه المعطيات الموضوعية سوف نقوم بمحاولة فهم

(1) رسملة الجبل ، إنتشار الثورات الفلاحية ، دور الكنيسة المارونية ، لجوء مشايخ الإقطاع إلى الوظيفة الإدارية .

قاعدة العلاقات التي على اساسها تحولت اجباب آل حرب المشتتة الى وحدة سياسية عائلية تنضبط حول جب زعامة اساسي هو جب (بو عساف) . لماذا هذا الجب بالتحديد وليس غيره ؟ .

« إعلم ان كل حي أو بطن من القبائل وإن كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام ففيهم عصبيات أخرى لأنساب هي أشد إلتحاماً . . والرئاسة فيهم إنما تكون في نصاب واحد فيهم ولا تكون في الكل ولما كانت الرئاسة إنما تكون في الغلب وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب[1] .

آل حرب وبداية توحدهم مع الخوري يوسف حبيب حرب

قلنا سابقا ان ابناء آل حرب كانوا ينتمون الى الفلاحين المزارعين ورعاة المواشي ، ويعانون من نير التعسف الاقطاعي والضرائبي ، وبان هناك **تناقضا طبقيا موضوعيا كامنا** بينهم وبين المشايخ الاقطاعيين من آل طربيه ، ثم رأينا ان الكنيسة المارونية عبر رجال الدين والذين كانوا ينتمون بغالبيتهم الى الاسر الفلاحية في القرى ، قد لعبت دور المحرض والمتبني للمطالب الفلاحية الثائرة على الاستغلال الاقطاعي في محاولة منها لان تلعب هي الدور السياسي وذلك خلال مرحلة انهيار العشيرة وتشكل الطائفة كمحور جديد في التوحيد الايديولوجي والسياسي . هذا الدور كنا نراه على الاخص على ايام البطريرك بولس مسعد الذي كان ينتمي هو نفسه الى اسرة فلاحية تابعة لمشايخ آل الخازن في كسروان[2] ، هذا الواقع الجديد كان يساعد على تفتيت الاسر المقاطعجية القديمة ، وتشكيل وحدات

(1) إبن خلدون ، المقدمة ، المرجع السابق ذكره ، الفصل الثامن ص128 .

(2) بالنسبة لهذا الدور بشكل عام أنظر ، سميليانسكايا ، الحركات الفلاحية في لبنان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، بيروت : دار الفارابي 1972 (مترجم عن الروسية) . ص . ص177 -225 .

سياسية عائلية مناهضة لها ، على هذا الاساس فاننا نفترض بان الخوري يوسف حبيب حرب قد نهض على قاعدة الدور الذي كان يلعبه رجال الاكليروس وبدعم من البطريرك بولس مسعد ، ليفرط الاجباب ضمن عائلته وليوحدها حوله ضمن اطار عائلي سياسي واحد هو آل حرب ،يستطيع من خلال تنظيمه خوض الصراع ضد تعسف مشايخ الاقطاع من آل طربيه ،ويستطيع ابنه من بعده انطون الخوري حرب (الخوري يوسف توفي عام1890) الاستفادة من هذه الوحدة السياسية العائلية الجديدة لمنافسة آل طربيه على المواقع والمراكز الادارية التي توجهوا نحوها في محاولة منهم للحفاظ على مواقع سلطتهم واقطاعياتهم السابقة .

رسم بياني لجب الزعامة (بو عساف) داخل آل حرب .

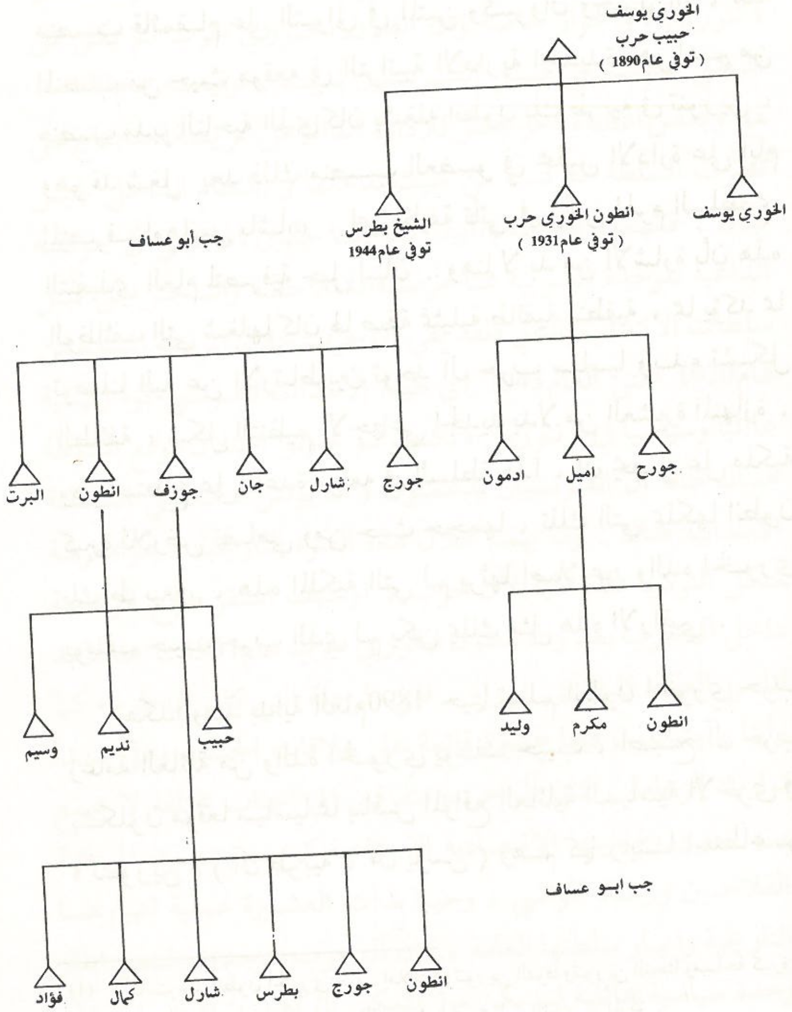

اذاً فان عملية التوحيد السياسي العائلي التي بدأها الخوري يوسف حبيب حرب ، قد استكملت مع ولده انطون بك الخوري حرب الذي استطاع الوصول الى مراكز ادارية مهمة جدا من حيث ترتيبها ضمن النظام الاساسي لمتصرفية جبل لبنان ، فهو قد شغل منصب قائمقام على التوالي في المتن وكسروان وجزين(1) ، هذا المنصب من حيث موقعه في التراتبية الادارية الجديدة .هو اهم من منصب مدير الناحية الذي كان يشغله انطون بك طربيه في تنورين ، وهو قد شغل بعد ذلك منصب العضو في مجلس الادارة على ايام المتصرف اوهانس باشا(2) ، اي وظيفة تأتي في رأس الهرم السلطوي التنفيذي العام لمتصرفية جبل لبنان . وهنا لا بد من الاشارة بأن هذه الوظائف التي شغلها كان لها صفة تمثيلية طائفية منطقية ، مما يؤكد مما توصلنا اليه عن الارتباط بين توحد آل حرب سياسيا وبدء تشكل الطائفة ، شكل التنظيم الاجتماعي الجديد بدلا من العشيرة المنهارة . وهو استطاع على قاعدة موقعه في السلطة هذا ، ان يحصل على ملكية كبيرة للارض تضاهي ومن حيث حجمها ، تلك التي يملكها انطون بك طربيه(3) ، هذه الملكية التي لم يرثها اصلا عن والده الخوري يوسف حبيب حرب الذي لم يكن يملك مثل هذه الاراضي .

هكذا ومنذ بداية العام1890 حينما تسلم انطون الخوري حرب زعامة العائلة من والده الخوري يوسف حبيب ، اصبح آل حرب يشكلون موقعا سياسيا مما ينافس المواقع العائلية السياسية الاخرى في « تنورين » (آل طربيه ، آل يونس) وهم كما رأينا استطاعوا

(1) كانت عند انطون الخوري حرب املاك في تنورين الفوقا وتنورين التحتا ومساحة كبيرة في العالي في منطقة العين وبعض المزارع في الحريصا ، الدوير ، المركز .

(2) راجع كتاب تاريخ الحياة الانتخابية في لبنان الياس مرقص ص47 .

(3) الخور أسقف يوسف داغر التنوري ، المرجع السابق ذكره ص215.

الوصول مع انطون الخوري الى اعلى المراكز الادارية السلطوية في جبل لبنان ، هذه العملية من الصعود السياسي لآل حرب حدث منها منذ العام1920 سياسة الانتداب الفرنسي التي كما رأينا سابقا ، فرضت زعامة « آل يونس » كموقع وحيد للسلطة والزعامة في « تنورين » والجوار خاصة وان انطون الخوري حرب لم يكن من المرضي عنهم من قبل الفرنسيين بسبب توقيعه عام1920 (1) هو وبعض أعضاء آخر مجلس للادارة آنذاك على عريضة احتجاج على تصرف السلطة الفرنسية من حيث تدخلها في النظام الداخلي لجبل لبنان ، فاتهموه بالخيانة وتأييد الشريف حسين الهاشمي في حركته الداعية للوحدة العربية مما عرضه للملاحقة والسجن من قبل سلطات الانتداب بالتالي فلقد بقي آل حرب خلال المرحلة الممتدة من عام1920 حتى العام1943 اي طيلة الانتداب الفرنسي قوة رئيسية عائليا وسياسيا في « تنورين » لكنهم لم يحاولوا احتلال موقع السلطة هناك طالما ان الفرنسيين يدعمون « آل يونس » كممثلي السلطة الانتدابية هناك . وما يهمنا خلال هذه الفترة التاريخية ، هو معرفة شكل التركيبة الداخلية لآل حرب ، او كيف استقر موقع الزعامة داخل آل حرب بعد وفاة انطون الخوري حرب عام1931 ، هنا لا بد لنا من العودة قليلاً الى الوراء ، ففي المرحلة التي كان آل طربيه كما رأينا ، يشكلون فيها عشيرة قائمة على علاقات الحسب وعلى مبدأ توارث الزعامة ، كان آل حرب متفرقين الى اجباب مختلفة لا يجمع بينها سوى وضعيتها الاقتصادية الاجتماعية كونهم ينتمون الى فئة الفلاحين ورعاة المواشي ، وحينما بدأت العشيرة عملية انهيارها التاريخية وانهيار سلطتها العامة ، كان آل حرب يتوحدون ضمن اطار وحدة سياسية عائلية لم يكن من الممكن ان تعيد بناء نفسها على

(1) إلياس مرقص ، تاريخ الحياة الإنتخابية في لبنان(1843 -1970) بيروت ، 1970 .

الاسس العشائرية القديمة أي أن لحمتها لم تعد ممكنة على أساس الحسب كضابط متكوني والتي كما رأينا كانت قد بدأت تفقد اسس ارتكازها في انهيار النظام المقاطعجي القديم ، حيث بدأت الطائفة شكل التنظيم الاجتماعي الجديد والقائم على التوزيع والتجارة ، تفرض نفسها على ارض الواقع الاجتماعي . من هنا فان توحد آل حرب السياسي كان يتم عبر اطار عائلي عريض يشكل ضمنه الموقع الاقوى داخل جب الزعامة (بو عساف) محور الاستقطاب والتماسك الداخلي للعائلة وذلك على أساس مبدأ النسب كضابط بنيوي داخلي . على هذا الاساس نجد ان الزعامة داخل آل حرب لم تنتقل بعد وفاة انطون الخوري حرب على اساس مبدأ الوراثة الى ولده المحامي اميل الخوري حرب ، بل انتقلت الى شقيقه الشيخ بطرس الخوري حرب ، هذا عائد حسب ما نفترض الى اوالية التركيب الداخلي للعائلة وضرورة وحدتها السياسية على أساس مبدأ النسب الذي ينفي إنتقال السلطة ضمن خط حسب وحيد ؛ لأن هكذا حالة سوف تؤدي حتماً إلى إنفراط العائلة . فلحمة هذه العائلة الموسعة كما رأينا ناتجة عن العصبية المبنية على النسب الذي يجمع أجباب متعددة مستقلة سابقاً ضمن إطار سياسي موحد هو ضروري لإمكانية إحتلالها موقع السلطة الجديد . هذا الواقع يحمل في جوهره تناقضاً بين وجهتين : وجهة تحالف ووجهة صراع . صراع دائم على السلطة بين البيوتات المنتسبة لجب الزعامة في ناحية ، وتحالف آني حول الموقع القادر على القيام بأعباء المهام التي تفرضها مصالح ابناء العائلة المباشرة داخل البلدة ؛ وبالنظر لطبيعة المرحلة التي توفي فيها انطون الخوري حرب اي مرحلة الانتداب الفرنسي ، حيث كان من الصعوبة ان ينازع آل حرب ، آل يونس على موقعهم السلطوي الانتدابي في تنورين ، فان الاهتمامات الاساسية لها كانت تندرج في اطار مصالحها المباشرة الحياتية والاقتصادية داخل البلدة ، بهذا المعنى

فان افضل من كان يستطيع القيام بهذه المهمة هو الشيخ بطرس الخوري حرب الذي شغل منصب شيخ الصلح وشيخ الشباب لمدة 30 عاما على حياة شقيقه انطون الخوري وحتى وفاته عام1944 ، هذا بالاضافة لوظيفته داخل جهاز العائلة ، اي جهاز ممارسة العائلة لسلطتها ، فهو كان يلعب دور « القبضاي » الذي يخوض الصراعات والمنازعات مع باقي العائلات الى جانب شقيقه انطوان الخوري ، وهو استطاع تحقيق « موقع متميز » له داخل العائلة كونه استفاد من المراكز الادارية السياسية التي تسلمها شقيقه(1) .

بينما نجد في المقابل ان محاولات اميل الخوري حرب(2) ابن انطون الخوري لتبوء مركز الزعامة داخل العائلة تستند على مبدأ توارث الزعامة الذي كان يفرض انتقال زعامة العائلة اليه بعد وفاة والده ، هذا المبدأ كما رأينا ان كان يصح على العشيرة شكل التنظيم الاجتماعي القديم ، فان اوالية تركيب الوحدة السياسية العائلية لآل حرب كما افترضناها ، لم تكن تسمح باعادة ممارسته . بهذا المعنى نرى ان كل محاولات اميل الخوري حرب لاعادة موقع السلطة اليه من عمه الشيخ بطرس ومن ابن عمه جان بعد ذلك لم تنجح واستمر بالتالي الشيخ بطرس بالبقاء في موقع زعامة آل حرب حتى وفاته عام1944 ، حيث انتقلت من بعده الى ولده جان حرب ، الذي استمر ايضا في زعامة آل حرب حتى العام1969 تاريخ وفاته .

إذاً ، على قاعدة هذه الرئاية البنيوية في التحليل ، نستطيع بوضوح رؤية المميزات الأساسية لكل النزاعات الداخلية التي رافقت السياق التاريخي لانتقال السلطة والزعامة عند آل حرب دون أن نلغي طبعاً العوامل « الخارجية » السياسية والإجتماعية الإقتصادية

(1) كان تاجرا كبيرا بالمواشي والجلود ، ويقوم بعمليات التهريب على انواعه .
(2) كان محاميا اهتم بالشؤون الثقافية والتأليف والتراث اللبناني والصحافة (Le Jour) .

التي كانت تؤثر على « إختيار » زعيم معين للعائلة .

إننا أمام تآلف بين نوعين من العناصر ، داخلية (بنية قرابية بالنسب البعيد) وخارجية (إطار العلاقات الإجتماعية الإقتصادية المحيطة) . إن القبض على هذا التآلف وإستيعابه يسمح لنا بفهم الأسباب والكيفية التي كانت السلطة تعبر على أساسها من موقع إلى آخر .

الاستقلال وبداية احتلال « آل حرب » لموقع السلطة في تنورين

كنا قد توصلنا سابقاً ومن خلال تحليلنا لطبيعة وكيفية انبناء السلطة منذ بداية العهد الاستقلالي الى تحديد العوامل التي اصبحت عملية هذا الانبناء تتم على اساسها والتي نعيد تلخيها الآن على الشكل التالي :

- تشكل الدولة الاستقلالية اللبنانية على اساس التوازن بين الطوائف المكونة للكيان السياسي اللبناني الجديد ، بحيث ان الموقع في السلطة اصبح يتحدد بموقع الطائفة في السلطة .
- التحالف الطبقي الجديد ما بين البورجوازية التجارية الوسيطة والاقطاع السياسي العائلي اصبح يشكل قاعدة التمثيل السياسي الطائفي ضمن مؤسسات النظام اللبناني .
- اصبح المجلس النيابي ميدان التنافس بين العائلات السياسية المختلفة في المناطق اللبنانية ، وذلك من خلال الصراع على احتلال مقعد التمثيل الجغرافي الطائفي في البرلمان .

على هذا الاساس فان الصراع العائلي السياسي في « تنورين » على موقع السلطة اصبح صراعا على مقعد المنطقة البرلماني

(البترون) وبدأت بالتالي التحالفات السياسية العائلية تأخذ حجما اوسع في اطار البلدة « تنورين » لتشمل المنطقة بكاملها ، واصبح شكل الانقسام السياسي العام يعكس الانقسام السياسي داخل السلطة المركزية (الموالاة والمعارضة) ، فعلى قاعدة العلاقة مع السلطة المركزية (العلاقة خاصة مع رئيس الجمهورية عند الموارنة) كانت العائلة السياسية الموالية غالبا تستطيع الوصول الى البرلمان[1] .

والسؤال المطروح الآن هو التالي : كيف اصبحت مواقع العائلات السياسية في تنورين عشية الاستقلال عام1943 ؟

السمة الاولى التي نلاحظها هناك عشية الاستقلال تكمن في بداية انهيار التيار السياسي العائلي الموالي للانتداب الفرنسي عن مواقع السلطة والزعامة ، فبينما كان آل يونس[2] وآل مراد خاصة يشكلون قاعدة التيار السياسي الموالي للفرنسيين في تنورين (الالتحاق على الصعيد العام بالتيار الكتلوي) ، كان آل حرب يشكلون قاعدة التيار السياسي الاستقلالي (الالتحاق على الصعيد العام بالتيار الدستوري)[3] ، وهم على هذا الاساس بدأوا محاولتهم الاولى لاحتلال موقع السلطة مرتكزين على عوامل دعم اهمها :

(1) انتمائهم الى التيار السياسي المؤيد للاستقلال .

(2) كسب تأييد البطريركية المارونية الداعية ايضا الى الاستقلال

(3) عامل الثقل الديمغرافي كونهم يشكلون الاكثرية العددية (حوالى 40%) من ابناء «تنورين» هذا العامل الذي اصبحت قواعد

(1) سمة اساسية تطبع الوضع السياسي اللبناني ، في مدخل اجهزة الدولة في الانتخابات النيابية لدعم المرشحين الموالين .

(2) بالنسبة لآل مراد سوف نقوم بتحليل موقعهم السياسي لاحقا في فقرة خاصة بهم .

(3) اميل الخوري حرب كان يعمل صحافيا في جريدة Le Jour المعروفة بتأييدها للتيار الاستقلالي الدستوري .

الصراع الانتخابي النيابي تعيره الأهمية القصوى .

هكذا فعشية الاستقلال السياسي اللبناني اصبح آل حرب يشكلون طرفا اساسيا في كل اشكال الصراع السياسي العائلي على مواقع السلطة في تنورين منذ العام 1943 وحتى يومنا هذا وهم استطاعوا على قاعدة علاقتهم بالسلطة المركزية[1] الوصول الى البرلمان عام 1953 واستطاعوا البقاء فيه كممثلين سياسيين عن منطقة البترون حتى يومنا هذا (باستثناء انتخابات عام 1968) ، وهذا ما سوف نقوم بتفصيله لاحقا بشكل اشمل في الفقرة المتعلقة بكيفية تطور الصراع السياسي العائلي في تنورين منذ العام 1943 حتى اليوم .

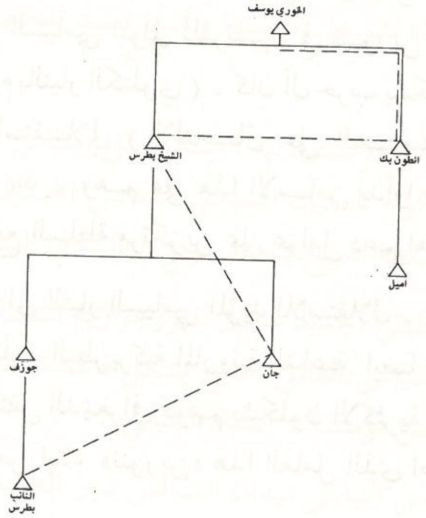

رسم بياني للمواقع التي احتلت الزعامة داخل آل حرب منذ عام 1943 حتى عام 1972 .

(1) على عهد كميل شمعون .

آل مراد

او العائلة التي تلعب دورا سياسيا مهما في تحديد شكل الصراع السياسي العائلي في « تنورين »

1 ـ تتألف عائلة تل « مراد » من الاجباب التالية :

7	6	5	4	3	2	1
جب شلهوب	جب رعد	جب ضوميط	جب بوراشد	جب بربر	جب بوصقر	جب الشاعر

موقع الزعامة تاريخيا كان ولا يزال داخل جب بوصقر . وآل مراد يأتون في المرتبة الثانية بعد آل حرب من ناحية الثقل الديمقراطي في تنورين . وهم في وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية كانوا يتماثلون تاريخيا مع آل حرب من حيث انتماء غالبيتهم الى الفلاحين المزارعين ورعاة المواشي ، وهذه العائلة كانت تتوحد وتتماسك (على الاقل خلال المراحل التاريخية التي نملك عنها معطيات) حول الجب الرئيسي (بوصقر) الذي شكل العصبية العائلية الطابقة ، على قاعدة الدور الذي كان يلعبه رجال الاكليروس الماروني ، فنحن نجد ان زعماء العائلة (مواقع جب بو صقر البارزة) كانت تنتمي الى هذه الفئة من رجال الدين[1] .

(1) راجع نموذج آل حرب في تبعية توحدهم سياسيا من خلال دور رجال الدين ـ الخوري يوسف حبيب حرب .

رسم بياني لجب الزعامة داخل آل مراد

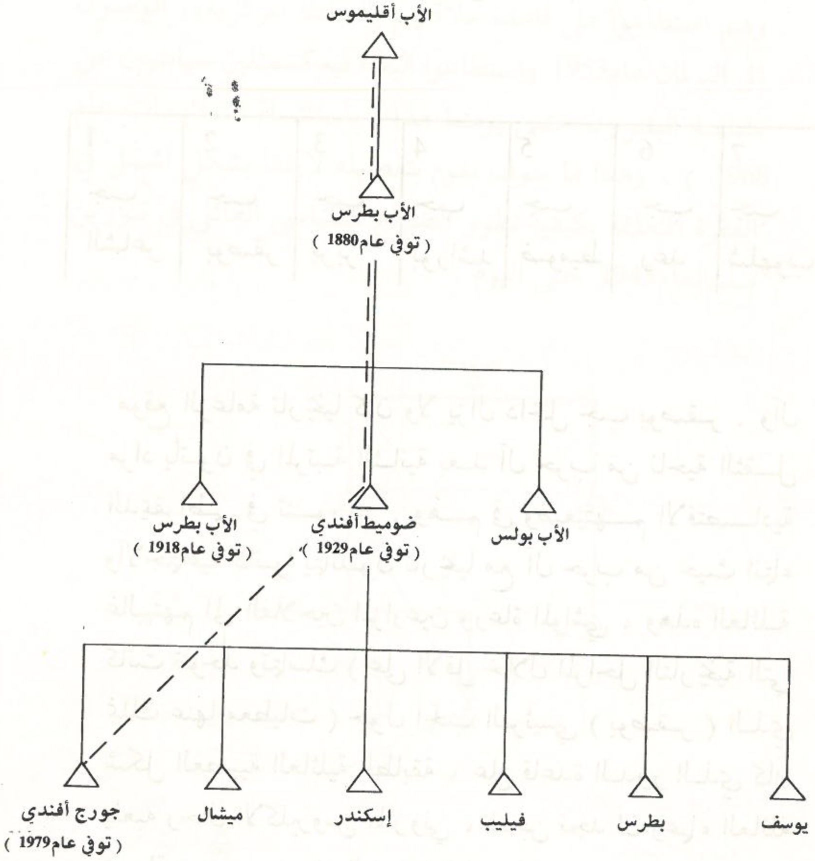

بعد القاء نظرة اولية على هذا الرسم البياني لجب الزعامة داخل آل مراد نجد ان هناك خلال المراحل التاريخية الثلاثة (القرن التاسع عشر ـ الانتداب الفرنسي ـ الاستقلال) ثلاثة مواقع

زعامة داخل العائلة توارثت هذا الموقع مباشرة اي على أساس مبدأ وراثة الزعامة ضمن الخوري بطرس الذي كان يمثل زعيم العائلة على أساس وجاهة رجال الدين ، انتقلت هذه الزعامة من بعده الى ولده دوميط الخوري مراد الـذي كان محـامياً كبيراً على عهد المتصرفية ، ومن ثم بعد وفاته الى ولده جورج افندي مراد وحتى يومنـا هذا . هذا من ناحية ، من ناحية ثانية فاننـا نلاحظ انه لم تبرز وحتى اليوم اي موقع سلطة آخر داخل جب الزعامة (بو صقر) او من اية اجباب اخرى في العائلة كما رأينا مع باقي عائلات « تنورين » ، بل اكثر من ذلك فاننـا نلاحـظ اليوم انه هناك نوعا من الغياب التام لما يمكن تسميتـه (مواقـع زعامة وسيطة) قادرة على القيام بمهام الزعامة والتـوحيد داخـل العائلة بعد وفـاة الافنـدي جورج الـذي يمثـل حاليا نوعـا من « التراث التاريخي » للزعامة ولوحـدة العائلـة السابقـة دون ان يكون قادرا على القيام بمهمة تلبية المصالـح الاسـاسية المبـاشرة لافراد عائلته .

في تناولنا بالدراسة لآل مراد ، فاننا ايضا سوف نقوم هنا بمحاولة في التحليل انطلاقا من نفس الفرضيات التي استندنا عليهـا في تحليلنا لتطور بيئة آل حرب العائلية وذلك للاسباب التالية :

ان كون آل مراد ينتمون تاريخيا الى طبقة الفلاحين المزارعين ورعاة المواشي يفترض انهـم كانـوا يعانـون كآل حرب تمامـا من نتائـج التعسف المقاطعجي الذي كان سائدا خلال القرن التاسـع عشر وعلى هذا الاساس فاننا نفهم بأن التوحيد السياسي العـائلي لآل مراد قد تم من خلال التفاهم حول الخوري بطرس مراد وشقيقه الاب اقليموس مراد على قاعدة الدور الذي تحدثنـا عنـه سابقـا

لرجال الدين الموارنة في تلك المرحلة في مناهضة النظام المقاطعجي القائم .

- استمر هذا التوحيد السياسي العائلي مع ضوميط* افندي مراد خلال فترة الثلث الاخير من القرن التاسع عشر اي خلال عهد المتصرفية ومع بدايات القرن العشرين دخولا في مرحلة الانتداب الفرنسي ، بالاضافة لدور اشقائه الخوري بولس والخوري بطرس في الاهتمام بالمصالح العامة لابناء العائلة ، واللذين اكسبا « بيت الزعامة » هذا وجاهة ومكانة رجال الدين الاجتماعية .

على هذا الاساس فاننا نفترض انه كان هناك نوع من التماثل ما بين آل مراد وآل حرب لجهة اشكال تطور التركيبة العائلية واشكال توحدها السياسي ، **هذا التماثل نجد انه ناتج عن الخصائص المشتركة التالية :**

1 - آل حرب وآل مراد ينتمون تاريخيا الى نفس الطبقة الاجتماعية (فلاحون - مزارعون - رعاة مواشي) .

2 - آل حرب وآل مراد توحدتا سياسيا حول جب زعامة رئيسي يمثله احد رجال الاكليروس الماروني (الخوري يوسف حبيب حرب - الخوري بطرس مراد) .

3 - الثقل الديمغرافي ، فآل حرب ثم آل مراد يشكلان على التوالي اكبر عائلات « تنورين » من الناحية العددية .

انطلاقا مما تقدم ، فاننا نرى ان كلا من آل حرب وآل مراد كانا مؤهلان موضوعيا لخوض عملية الصراع العائلي السياسي على موقع السلطة في « تنورين » . هذا الموقع كما رأينا سابقا ، كان قد بدأ

(*) اول من شيد مدرسة في تنورين ضوميط الخوري مراد الذي كان محاميا كبيرا ذو اهبة .

عملية انتقاله التاريخية من « عشيرة » آل طربيه المقاطعجية الى القوى الاجتماعية الصاعدة حديثا والمتوحدة سياسيا على أساس تشكل الطائفة اطارا جديدا للسلطة والتوازن في لبنان . من هنا فانه اصبح من الممكن فهم اسباب الصراع العائلي الحاد بين آل حرب وآل مراد خلال الربع الاول من القرن العشرين . هذا الصراع الذي كان من نتيجته مقتل ضوميط افندي مراد زعيم آل مراد عام1929 ، والذي كان من اهم نتائجه ان اتخذ آل مراد منذ ذلك الحين ، موقفا سياسيا عائليا ثابتا تجاه كل التحالفات والصراعات العائلية في « تنورين » هذا الموقف كان ولا يزال الوقوف ضد آل حرب في كل المعارك السياسية العائلية ، حتى ولو اجمعت البلدة على تأييد آل حرب في احدى الفترات (كما سنرى لاحقا) . هذا على صعيد البلدة ، اما على الصعيد الوطني العام ، فلقد اتخذ جورج افندي مراد زعيم العائلة الجديد (منذ عام1929 عام مقتل والده) موقفا سياسيا مواليا للانتداب الفرنسي[1] في مقابل موقف انطون الخوري حرب المعارض لهذا الانتداب ولقد ترجم هذا الموقف السياسي العام على صعيد البلدة بدعم آل مراد وتحالفهم مع آل يونس (مسعود بك يونس) ممثلي السلطة الانتدابية في تلك المرحلة ، وبدعمهم لاحقا لاي موقع زعامة ينتمي الى باقي عائلات « تنورين » في حال مواجهته لآل حرب ، وفي حال عدم وجود هكذا موقع داخل البلدة فانهم كانوا يتجهون لأي موقع سياسي آخر من البترون يناهض آل حرب سياسيا .

ب) الواقع الراهن لآل مراد

من خلال الرؤية الميدانية لواقع آل مراد الراهن ، نرى ان

(1) على هذا الاساس تسلم جورج افندي مراد مديرية وزارة الداخلية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي مع ما لهذا المركز من دور مؤثر في الانتخابات النيابية .

السمة الاساسية حاليا تكمن في بداية تفكك العائلة وانهيار وحدتها السياسية ، فالافندي جورج على الرغم من كونه لا يزال يشكل رمزا تاريخيا لزعامة هذه العائلة ، فهو لم يعد قادرا على الاهتمام بالحاجات والمصالح المباشرة لافراد عائلته (عمره يناهز 75 عاما)(1) وهو للآن يعيش متقاعدا في « تنورين » يحدثك حينا تقابله عن « امجاد الماضي » في عائلته وعن الادوار التي لعبها سابقا ، هكذا فاننا اصبحنا نرى ابناء العائلة اليوم يتوزعون حول مواقع السلطة من باقي عائلات « تنورين » المتعارضة مع آل حرب سياسيا والذين يستطيعون تلبية حاجاتهم ومصالحهم وتأمين الخدمات لهم والتي كما قلنا يعجز الافندي عن القيام باعبائها ، بالتالي فان هذه العائلة اضحت اليوم ميدانا تتصارع على استقطابه كل مواقع الزعامات العائلية السياسية في « تنورين » والبترون والتي تواجه آل حرب ذلك لمعرفتهم بانه بعد وفاة الافندي جورج مراد ، ليس هناك كما شرحنا في بداية هذه الفقرة اية مواقع زعامة ولو كانت وسيطة قادرة على القيام بمهام واعباء التوحيد السياسي العائلي لآل مراد .

(1) الأفندي لم يتزوج وكذلك باقي اخوته باستثناء شوقي والموجود في اميركا . توفي أثناء إنجاز هذا البحث عام1979.

العائلات الصغيرة الباقية في « تنورين »

السمة الاساسية المشتركة بين باقي العائلات الصغيرة في « تنورين » هي في عدم تكوينهم لوحدة سياسية عائلية لها زعامتها ومواقع سلطتها كما هي الحال عند العائلات الاساسية التي استعرضناها حتى الآن . وهي بهذا المعنى كانت بعيدة عن ان تشكل محاور سياسية مستقلة تطمح لاحتلال موقع السلطة في البلدة ، بالتالي فان دورها كان ينحصر ضمن اطار الممارسة السياسية العائلية العامة ، اي مشاركتها في الصراعات السياسية العائلية بوقوفها ودعمها لاحدى العائلات في وجه الاخرى وهم في وضعيتهم الاقتصادية الاجتماعية كانوا ينتمون تاريخيا الى الشرائح الاجتماعية الفلاحية ، بمعنى انهم لم يشكلوا خلال القرن التاسع عشر « عائلات مقاطعجية » تمارس التعسف الاقطاعي كما رأينا مع آل طربيه مثلا ، وانطلاقا من هذا الواقع الذي كان سائدا في تلك المرحلة التاريخية والذي كان من اهم نتائجه كما رأينا ، بروز فئة رجال الدين ، والتي تنتمي بغالبيتها الى الاسر الفلاحية المستغلة ، كمحاور استقطابات عائلية تلعب دورا اجتماعيا مميزاً من خلال مناهضتها « للمقاطعجيين » ، فاننا نلاحظ ان الصفة العامة المشتركة التي تجمع بين هذه العائلات الصغيرة في ان اغلب الوجوه البارزة

منهـا والتي لعبت دورا ما في تاريخ البلـدة تنتمـي الى فئـة رجـال الاكليروس الماروني . ونحن خلال تجميعنا للمعطيات المتعلقة بها ، قلما نجد عائلة منها لم يبرز منها رجل دين تتحدد وجاهته من خلال الخدمات العامة الرعوية التي تقدمها عادة الكنيسة في البلدة . والى جانب رجال الدين هؤلاء ، نجد ايضا « بعض مواقع الوجاهة » اذا اردنا التعبير بهذا الشكل ، التي اكتسبت وجاهتها العائلية عن درجة ثقافتها وعلومها بحيث استطاعت ان تشغل بعض الوظائف العامة او الخاصة و« المقيمة اجتماعيا »[1] ولكن دون ان تستطيع توحيد عائلاتها سياسيا حولها ، بل بقي دورها محصورا في التأثير على بعض ابنـاء العائلة من حيث توجيههم خلال المعارك الانتخابية بـين العائـلات السياسية الاساسية في البلدة ، وفي « تنورين » فان هناك الكثير من هذه العائلات الصغـيرة[2] من اهمها : آل داغـر ـ آل غوش ـ آل مطر ـ آل رعيدي ـ آل قمير . وسوف نقوم الآن باعطاء لمحة سريعة عن تركيبة بعض هذه العائلات من خلال المعطيات المتوافرة لدينا ، وعن « المواقع المتميزة » في داخلها .

أ ـ آل داغر

يتألف آل داغر من الاجباب التالية :

آل داغر

جب فيصل	جب النحال	جب ساسين	جب الخوري انطانيوس

(1) اطباء ـ مهندسون ـ صحافيون ـ مدرسون ـ كادرات عليا في الادارات العامة .

(2) راجع الفقرة المتعلقة بتعداد هذه العائلات .

وكما رأينا فان ابرز المواقع داخل هذه العائلة كانوا ينتمون الى فئة رجال الاكليروس الماروني ، فمنذ بداية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا نميز من هؤلاء الأباء التاليين :

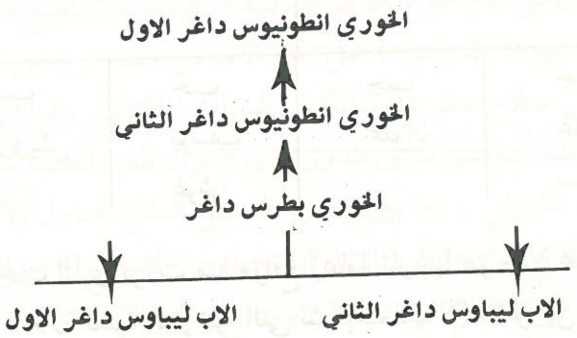

هذا بالاضافة للآباتي اغناطيوس داغر والمونسنيور يوسف داغر التنوري ، اما المواقع البارزة من غير رجال الدين يأتي المرحوم اسعد بك داغر الذي كان يعمل صحافيا كبيرا في جريدة الاهرام القاهرية والذي كان له دور هام في ابراز وتشكيل جامعة الدول العربية .

هذه المواقع لم تستطع تشكيل محاور استقطاب عائلية قادرة على توحيد آل داغر سياسيا امام باقي العائلات في تنورين ، وهم بهـذا المعنى (ابناء آل داغر) يتوزعون حول المواقع العائلية الـرئيسية في البلدة بحسب قدرة هذا الموقع على تلبية مطالبهم ومصالحهم وتأمين الخدمات لهم . ونستطيع القول مبدئياً ، بان آلـة الصراع السياسي العائلي في « تنورين » والتي فرضت ان يكون هناك موقعين سياسيين متجابهين : آل حرب من ناحية ، وتحالف باقي العائلات من ناحية ثانية كانت تضع اجمالا آل داغر في مصاف العائلات المواجهـة لآل حرب سياسيا .

(1) مؤلف كتاب لبنان لمحات في تاريخه واسره .

ب ـ آل غوش

تتألف عائلة آل غوش من الاجباب التالية :

آل غوش

جب درويش	جب يوسف غوش	جب علوان	جب غوش سليم

الجب الذي برزت منه مواقع زعامة تاريخيا هو جب علوان ، وذلك خلال الفترة التاريخية التي تشكلت فيها في « تنورين » مواقع سلطة فرعية في بلدة شاتين ، كممثلة للمواقع الاساسية في « تنورين » (الشيخ اسعد كنعان طربيه بالنسبة لبطرس بك طربيه ، يوسف جبرايل يوسف بالنسبة لمسعود بك يونس) فلقد شكل من آل غوش ، موقع سلطة يوسف طنوس غوش والذي تحالف مع ابن خاله الشيخ اسعد كنعان طربيه على قاعدة دعم آل يونس سياسيا (خاصة خلال مرحلة الانتداب الفرنسي) .

هذا بالاضافة لموقع آخر برز خلال مرحلة النصف الاخير من القرن التاسع عشر (مرحلة بروز رجال الدين) هو الاب مخايل غوش الذي جدد بناء دير سيدة حوب وكنيسة مار يعقوب الحصن والذي انتخب مديرا للرهبنة مرتين في تلك المرحلة .

وآل غوش على الرغم من كونهم يندرجون بشكل عام ضمن اطار الموقع العائلي المواجه سياسيا لآل حرب ، فاننا لا نستطيع الحديث عن موقف سياسي عائلي واحد ومتماسك عندهم ، كما هي الحال بطبيعة الامر في كل عائلة مواقع سلطتها الداخلية غير ثابتة وفي انهيار .

ج ـ أما آل مطر فهم ككل عائلة صغيرة ليس بمقدورها ان تحتل موقعا متميزا على صعيد الصراعات بين العائلات الاساسية في البلدة على مواقع السلطة ، فان المواقع المتميزة ضمنها سوف تبحث عن اطار سياسي عام خارج الاطر العائلية في البلدة ، تستطيع من خلاله ممارسة دورها السياسي ، على هذا الاساس فلقد برز من آل مطر المحامي صلاح مطر عضو المكتب السياسي الكتائبي والذي يحاول على قاعدة التناقض ما بين الدور الذي لا تزال تلعبه العائلة سياسيا في الشمال الماروني ، وما بين الدور البديل الذي تحاول الاحزاب السياسية ممارسته هناك ، انشاء تيار حوله من الشباب الجديد (ينتمي بغالبيته الى العائلات الصغيرة) يستطيع من خلال انتظامه داخل الحزب مواجهة مواقع الزعامات العائلية التقليدية في البلدة .

هكذا فان باقي العائلات الصغيرة في « تنورين » بالاضافة لعائلات وطى حوب[1] تتأرجح في مواقعها السياسية ، فهي تلتحق حسب كل فترة زمنية تاريخية بالعائلة التي تشكل موقع السلطة في « تنورين » وتستطيع ان تؤدي لها بعض المنافع والخدمات بشكل عام .

(1) هذه العائلات كما اشرنا في البداية اتت تاريخيا مع رؤساء الأديار .

الفصل الرابع

الانقسام السياسي العائلي في « تنورين » منذ عهد الانتداب الفرنسي حتى اليوم

من خلال دراستنا لكيفية انبناء السلطة وطبيعتها عند العائلات الاساسية في « تنورين » بدأ يتضح لنا انه منذ بدايات هذا القرن تشكل في البلدة موقعين عائليين سياسيين متواجهين يمثلان محوري الصراع على السلطة ، هذين الموقعين هما :

1) آل حرب من ناحية .

2) تحالف باقي العائلات من ناحية أخرى .

هذا الواقع الجديد ، يطرح علينا بدوره سؤالين اساسيين ، السؤال الأول يتعلق بالموقع العائلي السياسي الاول ، آل حرب ، عن شكل توحدهم سياسيا وكيفية خوضهم للصراع على السلطة . والسؤال الثاني يتعلق بتحالف باقي العائلات المواجهة لآل حرب سياسيا وعن مدى تشكيلهم لوحدة سياسية منسجمة ، بالتالي عن مدى الصراعات داخل هذه الوحدة ، لاختلال موقع الزعامة المواجهة لآل حرب . والاجابة عن هذين السؤالين تتيح لنا فهم مسار وتطور الصراع السياسي العائلي في « تنورين » والاشكال التي يتمظهر في خلالها في كل مرحلة تاريخية محددة . ونحن انطلاقا من المعطيات المتوافرة لدينا نجد ان افضل مقياس نلجأ اليه للمساعدة في

كشف شكل هذا الصراع ، هو الانتخابات النيابية التي شهدتها البلدة منذ بداية عهد الانتداب الفرنسي وتشكل دولة لبنان الكبير ، مرورا بعهد الاستقلال وحتى يومنا هذا . وافضلية هذا المقياس تعود بنظرنا ، الى كون الصراع السياسي العائلي ينكشف بشكل واضح ومباشر خلال مرحلة الانتخابات النيابية ، بحيث يسهل فرز العائلات الموجودة في البلدة بالتالي تحديد مواقعها السياسية وتحالفاتها وصراعاتها وشكل خوضها لهذه المعركة ، اي كيفية انتظامها في عملية الممارسة السياسية المباشرة للوصول الى السلطة اي الى البرلمان . وهنا لا بد من الاشارة الى ان تحديدنا للعائلات التي احتلت موقع السلطة في تنورين من خلال وصولها الى البرلمان ، لا يعني اطلاقا اننا نلغي ادوار باقي العائلات سياسيا ، بل على العكس من ذلك ، فانه كما رأينا في سياق التحليل خلال هذه الدراسة ، فان وصول عائلة ما الى موقع السلطة كما كان يتحدد في كل مرحلة تاريخية ، كان يتم عبر عملية طويلة من الصراع العائلي السياسي ، كان يحسم لصالح « العائلة » التي كانت بتنظيمها وممارستها تنسجم مع طابع التركيبة الاجتماعية الاقتصادية السائدة . بالتالي فانه على الرغم من احتلال عائلة ما لموقع السلطة العام في « تنورين » اي لموقع معين داخل الجهاز السياسي السلطوي العام ، فان العائلات الباقية كانت تحتفظ على الاقل بمواقع سيطرتها وسلطتها على القسم الباقي من ابناء البلدة الذي يتعارض مع العائلة الموجودة في السلطة .

ان اول ما يميز مرحلة الانتداب الفرنسي(1920) على الصعيد السياسي العائلي في « تنورين » هو في بدء تشكل الموقعين السياسيين اللذين ذكرناهما في بداية هذه الفقرة (آل حرب ـ تحالف باقي العائلات) ، فموقع آل حرب كما رأينا بدأ يشكل مع الخوري يوسف حبيب حرب ومن بعده خاصة ولده انطون الخوري حرب

وحدة سياسية عائلية تتمتع بالاكثرية العددية في البلدة وتحاول الوصول الى مواقع السلطة عبر احتلالها لمراكز ادارية تنفيذية مهمة[1] . هذا من ناحية ، ومن الناحية الاخرى اصبحنا نرى باقي عائلات تنورين تتحالف في مواجهة الخطر الذي يمثله على موقعها نمو وتعاظم موقع آل حرب السياسي داخل البلدة ، تلتف حول آل يونس كونهم اصبحوا يمثلون موقع السلطة الجديد على قاعدة علاقتهم بالفرنسيين ، هذا التحالف كان مؤلفا من عائلات آل طربيه ـ آل يونس ـ آل مراد ـ آل غوش بشكل اساسي ومن باقي العائلات الصغيرة التي كما حددنا شكل ممارستها السياسية بوصفه يتبع دائما الموقع العائلي الاقوى سلطويا وهو في هذه الفترة كان ممثلا بآل يونس كما رأينا . والسؤال الاساسي الذي يطرح علينا خلال هذه الفترة التاريخية الانتدابية ، هو كيفية انبناء هذا التحالف العائلي الجديد بزعامة آل يونس ، بعدما كنا قد عالجنا سابقا العوامل التي كانت وراء توحد آل حرب سياسيا والذين قلنا انهم انكفأوا عن محاولاتهم للوصول الى السلطة خلال مرحلة الانتداب الفرنسي بسبب علاقتهم السلبية مع الفرنسيين[2] . للاجابة عن هذا السؤال لا بد من محاولة فهم العوامل التي كانت وراء موقف كل عائلة من هذا التحالف على حدة ، والتي كانت وراء ممارستها السياسية التضامنية مع آل يونس .

أ) آل طربيه مع مسعود بك يونس خلال فترة الانتداب الفرنسي

بالنسبة لآل طربيه فانهم في محاولتهم لاعادة تشكيل وحدتهم السياسية العائلية على اساس علاقات النسب البعيد للدفاع بالتالي

(1) انطوان الخوري حرب ، قائمقام وعضو مجلس الادارة ، شقيقه الشيخ بطرس شيخ صلح وشيخ شباب .

(2) انطوان الخوري حرب وعلاقته بالفرنسيين .

عن مواقعهم السلطوية المنهارة ، كانوا محكومين بتناقضين ، واحد رئيسي والاخر ثانوي .

1 ـ التناقض الرئيسي كان ما بين آل طربيه وآل حرب هؤلاء الذين نشأوا وتطوروا وشكلوا وحدة سياسية تتمتع باكثرية عددية على قاعدة الصراع مع آل طربيه مشايخ الاقطاع السابقين ، والذين كانوا يطمحون لاحتلال موقع السلطة والزعامة في « تنورين » .

2 ـ التناقض الثانوي كان ما بين آل طربيه وآل يونس الذين فرضهم الانتداب الفرنسي كموقع وحيد للسلطة في « تنورين » ، والذين لم ينشأوا اصلا على قاعدة الصراع الحاد مع آل طربيه كونهم كانوا يشكلون هم انفسهم كما رأينا « عشيرة » خلال القرن التاسع عشر ولو ان عصبيتهم العائلية لم تكن بمستوى وقوة عصبية آل طربيه ، لذا فان اعتقاد آل طربيه كان بان سلطة آل يونس مؤقتة تزول بزوال الانتداب الفرنسي .

كيف واجه آل طربيه هذا الواقع المتناقض ؟ من خلال العودة الى المعطيات المتوافرة لدينا ، نرى ان آل طربيه قد غلبوا التناقض الرئيسي مع آل حرب على التناقض الثانوي مع آل يونس بمعنى انهم تحالفوا ودعموا آل يونس سياسيا طالما أنهم يواجهون هم ايضا (آل يونس) آل حرب الذين بقدر ما باتوا يشكلون خطرا على آل طربيه، فانهم في نفس الوقت يشكلون خطرا على آل يونس . هكذا فان اوالية الحفاظ على العائلة من الخطر الخارجي ، قد اتاح في هذه المرحلة التاريخية لجب بو نصار ممثلا بالشيخ اسعد كنعان طربيه والذي استمر يشغل وظيفة والده وكيلا لاملاك الشيخ بطرس طربيه في شاتين، هذا بالاضافة لكونه اغترب فترة من الزمن عاد بعدها باموال سمحت له شراء أراضي له في شاتين (مرحلة تفتت الملكية الاقطاعية الكبيرة) ، اتاحت له ان يلعب دورا سياسيا مهما في مساعدة الشيخ بطرس

طربيه على منع انهيار العائلة وتشكيل تحالفات عائلية سياسية بين آل طربيه وباقي العائلات التي يشكل آل حرب خطرا عليها . وهو اي الشيخ اسعد كنعان استند في تشكيله لهذا التحالف (آل طربيه ـ آل يونس) على علاقة القرابة التي تربطه « بزعامة » العائلات المتحالفة حول آل يونس ، كونه ابن خالة مسعود بك يونس ممثل موقع السلطة الانتدابية في « تنورين » ، وابن عمة يوسف جبرايل يونس ممثل سلطة مسعود بك في شاتين ، وهو قد استطاع ادخال آل غوش ضمن هذا التحالف ايضا انطلاقا من علاقة القرابة التي تجمعه بهم كونه ابن خال يوسف طنوس غوش الذي كما رأينا سابقا كان يمثل موقع السلطة في عائلته .

هكذا فاننا نرى ان الشيخ اسعد كنعان طربيه كان يشكل « عصب » هذا التحالف العائلي الجديد من خلال علاقات القرابة التي تجمعه بزعامات هذه العائلات (آل طربيه ـ آل يونس ـ آل غوش) ومن ثم آل مراد الذين كما رأينا سابقاً[1] ومنذ مقتل زعيمهم ضوميط الخوري مراد اتخذوا موقفا سياسيا مواجهاً لآل حرب داعماً لاي موقع عائلي متعارض معه ، بالتالي فاننا كنا امام ظاهرة اشبه ما تكون بمجلس اركان للعائلات المتحالفة خلال فترة الانتداب الفرنسي يتألف من ممثل للزعامات الرئيسية في تنورين على مستوى بلدة شاتين على الشكل التالي :

الشيخ اسعد كنعان طربيه موقع سلطة ممثلاً للشيخ بطرس طربيه

يوسف جبرايل يونس موقع سلطة ممثلا لمسعود بك يونس .

(1) راجع الفقرة المتعلقة بآل مراد .

يوسف طنوس غوش موقع سلطة داخل عائلة متحالفة مع آل
يونس

بطرس محفوظ الشاعر مراد موقع سلطة داخل جورج افندي
مراد .

هذا التحالف العائلي بقي متماسكا طوال فترة الانتداب الفرنسي حتى بداية عهد الا ستقلال عام1943 ، حيث بدأت سلطة آل يونس بالانهيار كسلطة انتدابية مع نهاية الانتداب الفرنسي وحيث ستبدأ مرحلة جديدة من الصراعات العائلية السياسية تبقى على الشكل السابق للانقسام العام (آل حرب وتحالف باقي العائلات المواجهة) ولكن مع بداية صراع داخل كل موقع على حدة آل حرب من ناحية وداخل تحالف باقي العائلات من ناحية اخرى التي اصبحت تطمح كل عائلة فيه لتزعم موقع المواجهة مع آل حرب .

ب) انتخابات العام *1943* وبداية خلط الاوراق واعادة تركيب التحالفات العائلية من جديد

منذ بداية عهد الاستقلال وانتهاء الانتداب الفرنسي على لبنان ، بدأنا نرى نوعا من خلط للأوراق واعادة تركيب للتحالفات العائلية السياسية في « تنورين » بحيث ان الانقسام السياسي العائلي بقي من الناحية الشكلية على الاقل هو نفسه ، لجهة وجود موقعين متواجهين هما آل حرب من ناحية ، وتحالف باقي العائلات من ناحية اخرى ، ولكن التركيبة الداخلية لكل من هذين الموقعين شهدت تغيرا في شكل ابنائها وتماسكها الداخلي ، عبر عن نفسه من خلال تعدد المواقع داخل كل ظرف عائلي ، والتي كانت تطمح لاحتلال الزعامة ضمن العائلة وعلى الصعيد العام في البلدة . هذا بالاضافة لكون بداية العهد الاستقلالي افرز على صعيد مواقع عائلات « تنورين »

كنتيجة اولى لانتهاء الانتداب الفرنسي ، انحياز سلطة آل يونس « الانتدابية » وعودة آل حرب بالتالي مجدداً على المسرح الصراعي العائلي في « تنورين » بعدما كانوا كما رأيناهم سابقا عاجزين عن مواجهة موقع آل يونس بسبب دعم الفرنسيين له . هكذا وعشية الاستقلال كانت صورة المواقع العائلية السياسية في البلدة على الشكل التالي :

1 ـ بالنسبة لآل حرب فان هذه العائلة استمرت في توحدها السياسي حول الموقع الأقوى داخلها ، اي الموقع القادر من خلال قدرته على خوض المعارك والصراعات مع باقي العائلات المواجهة ، تشكل محور الاستقطاب والتماسك الداخلي للعائلة ، هكذا بقي الشيخ بطرس الخوري حرب « قطب » الزعامة داخل العائلة حتى تاريخ وفاته عام1944 بحيث انتقل هذا الموقع الى ولده جان حرب الذي كان يشكل نوعا من الامتداد لممارسة والده السياسية العائلية . اما على الصعيد الوطني العام فان آل حرب كانوا يشكلون قاعدة التيار السياسي العائلي الموالي للاتجاه الدستوري (الشيخ بشارة الخوري) في « تنورين » .

2 ـ بالنسبة لآل طربيه ، فلقد بقي الشيخ بطرس طربيه يمثل موقع الزعامة داخل عائلته ، وذلك بمساندة موقع الشيخ اسعد كنعان ممثل هذه الزعامة في شاتين ، ولكن بالنسبة للموقف العام من الانقسام الذي كان سائدا في تلك المرحلة في الجبل (كتلوي ـ دستوري) فان هناك نوعا من الاختلال في تحديده . فالشيخ بطرس طربيه كان ميالا الى التيار الدستوري وهو في هذا الموقف كان يعطي الاولوية للتناقض القائم ما بين عائلته وما بين آل مراد قاعدة التيار المؤيد للانتداب (الكتلوي) ، بينما ان الشيخ اسعد فبسبب علاقة القرابة التي تربطه بمسعود بك يونس ، فانه كان

يعطي الاولية للتناقض ما بين آل طربيه وآل حرب الذين باتوا يشكلون خطرا مباشرا عليهم . ولكن بينما كنا نرى ان اتجاه الشيخ اسعد كنعان على صعيد تحديد التحالفات والصراعات ما بين آل طربيه وباقي العائلات ، كان غالبا خلال مرحلة الانتداب الفرنسي (تحالف آل طربيه مع آل يونس سياسيا واعطاء الاولوية في التناقض مع آل حرب) ، اصبح اتجاه الشيخ بطرس طربيه عشية الاستقلال هو الغالب (انهيار التحالف مع آل يونس واعطاء الاولوية في التناقض مع آل مراد) .

3 ـ اما بالنسبة لآل مراد وآل يونس فلقد بقيا يشكلان قاعدة التيار السياسي العائلي في « تنورين » المؤيد للاتجاه الكتلوي (اميل اده) على الصعيد الوطني العام ، بعدما اصبح هذا الاتجاه يشكل محور استقطاب لكل المواقع السياسية العائلية التي كانت متحالفة مع الانتداب الفرنسي .

اذا كانت هذه هي صورة الانقسام السياسي العائلي في تنورين عشية الاستقلال عام 1943 ، كيف انعكس هذا الانقسام على اول معركة انتخابية نيابية جرت في ظل الانقسام السياسي العام في لبنان ما بين تيار مؤيد للاتجاه الاستقلالي الدستوري وتيار مؤيد للاتجاه الانتدابي الكتلوي ؟

في البداية لا بد من الاشارة كون المعركة الانتخابية التي جرت في ت1 عام 1943 وفي ظروف الصراع الحاد سياسيا على المستوى الوطني (كتلوي ـ دستوري) والذي كان يعكس الصراع بين الفرنسيين والانكليز ، قد ادت الى تشكيل لوائح انتخابية على مستوى منطقة الشمال ككل (المحافظة ومدة انتخابه) تتألف من العائلات السياسية القوية في المنطقة والتي تشكل مواقع ارتكاز لاحدى القوتين الخارجيتين مما ادى الى استبعاد اي مرشح من

« تنورين » عن دخول هذه اللوائح والتي خاضت هذه المعركة بمرشحها الوحيد شارل الخوري حرب شقيق الشيخ جان حرب وابن الشيخ بطرس الخوري ، وذلك بدعم كلي من عائلته بما فيهم ابن عمه اميل الخوري حرب والارجح في تفسير موقف اميل الخوري حرب ، هو في كونه كان يراهن على خلق تناقض ما بين شارل الخوري وشقيقه جان كون الاخير كان يمثل فعليا موقع الزعامة داخل العائلة بعد وفاة والده الشيخ بطرس ، يستطيع من خلاله فرط موقع ابناء عمه وتشتيتهم ، بالتالي تقوية موقعه هو لاحقا بعد تفكك موقع ابناء عمه المواجه . ومن اهم اسباب الخلاف بين اميل الخوري حرب وعمه الشيخ بطرس واولاده عدا عن مسألة وراثة الزعامة اتهام ابن عمه واولاده باستغلال فرصة غيابه عن البلاد فترة ، ليعمل على تطويب كل اراضي والده انطون الخوري حرب باسمهم .

هذا بالنسبة لموقع آل حرب ، اما من جهة موقف باقي العائلات فلقد اجمعت عائلات تنورين على دعم مرشحها الوحيد شارل الخوري حرب باستثناء آل مراد (كما قلنا لهم موقف ثابت ضد آل حرب) وآل يونس يمثل السلطة الانتدابية سابقا ، هذا الاجماع يطرح علينا سؤالا عن اسباب دعم آل طربيه لترشيح شارل الخوري حرب ودوافعه ، والعوامل التي ادت الى دعم المرشح في « تنورين » شارل الخوري وهي تعود برأينا الى ان موقف الشيخ بطرس طربيه كما حددناه سابقا ناتج عن اعتباره ان التناقض الرئيسي لآل طربيه هو مع آل مراد ومما ساعده على ممارسة هذا التوجه السياسي العائلي ، انه اصبح في حل من دعم آل يونس على قاعدة علاقة القرابة التي تجمع الشيخ اسعد كنعان بمسعود بك يونس بعد انهيار زعامة هذا الاخير الانتدابية .

ضمن هذا الواقع الغير محدد المعالم بشكل فاصل ، ما بين

مختلف العائلات في « تنورين » جرت انتخابات عام 1943 النيابية ولم يستطع شارل الخوري حرب تأمين فوزه فيها ، بحيث ان ممثلي محافظة الشمال الذين نجحوا كانوا من العائلات الاخرى خارج « تنورين » .

انتخابات عام 1951 او بداية « انفراط » التماسك داخل المواقع العائلية المتواجهة في « تنورين » .

كما هو معلوم فان هذه الانتخابات النيابية قد جرت في ظل وضع سياسي عام في البلاد في غاية التأزم ، فمع اشتداد بنيان المعارضة السياسية والشعبية للشيخ بشاره الخوري الذي كان قد جدد انتخابه للمرة الثانية لرئاسة الجمهورية عام 1949 ، فان هذه الانتخابات كانت محاولة من السلطة المركزية لاعادة تركيب المجلس النيابي بشكل تكون غالبية النواب فيه من الموالين لها . هذا من الناحية العامة ، اما من ناحية « تنورين » فاننا نلاحظ ان هناك غيابا تاما لمرشحين يمثلون الاتجاه السياسي الكتلوي المعارض للسلطة المركزية ، والمرشحون الذين خاضوا هذه المعركة كانوا ينتمون اجمالا الى التيار السياسي الدستوري في عائلات « تنورين » .

كيف اصبح شكل الانقسام السياسي العائلي في « تنورين » خلال هذه الانتخابات .

آل حرب خاضوا هذه المعركة الانتخابية بمرشحين متواجهين هما جان حرب وابن عمه المحامي اميل الخوري حرب ، الذي عاد الى ساحة المواجهة مع ابن عمه بعد تماسك اكثرية ابناء العائلة حول جان حرب بمن فيهم شقيقه الذي ترشح عام 1943 شارل الخوري حرب .

آل طربيه اعادوا تماسكهم وتوحدهم السياسي عبر اخذهم لموقع مستقل للمرة الاولى في تاريخ التحالفات العائلية السياسية في

« تنورين » فهم بعدما كانوا يدعمون آل يونس (مسعو بك يونس) خلال فترة الانتداب الفرنسي ، وبعد وقوفهم مع شارل الخوري حرب في انتخابات عام 1943 ، فهم قرروا هذه المرة خوض المعركة بالشيخ بطرس طربيه بالتحالف مع حميد فرنجيه على مستوى الشمال وعلى قاعدة العلاقة مع السلطة المركزية في بيروت (انتماء الاثنين الى التيار الدستوري) ، وبالاضافة لآل طربيه فلقد وقفت العائلات الصغيرة في البلدة الى جانب الشيخ بطرس طربيه على اساس موقف هذه العائلات العام بدعم الموقع العائلي الذي يستطيع القيام بخدمتها من خلال علاقته بالسلطة المركزية .

أما بالنسبة لآل يونس ، وآل مراد فلقد بقوا على موقفهم الثابت ضد آل حرب ، وضد آل طربيه[1] وهم دعموا المرشح الكتلوي من خارج « تنورين » اي من البترون كميل عقل ، خاصة وان زعيم آل يونس ، مسعود بك ، توفي في هذا العام ، مما ادى الى غياب موقع استقطاب عائلي موحد لآل يونس خلال هذه الفترة ، بالتالي الى غياب موقف سياسي عائلي موحد لهم تجاه الانتخابات ولو انهم اجمالا بقوا في اتجاههم العام المتحالف مع آل مراد سياسيا على قاعدة انتمائهم الى التيار الكتلوي المعارض[2] .

(1) لم يؤيد آل يونس الشيخ بطرس طربيه وذلك بسبب عدم رغبتهم في ابراز اي موقع آخر غيرهم مواجهة لآل حرب ولكي لا يشكل هذا الترشيح سابقة جديدة .

(2) فشل مرشحو « تنورين » الثلاثة في هذه الانتخابات ، والمرشح الاقوى كان الشيخ بطرس طربيه الذي فشل على نسبة ضئيلة من الاصوات .

انتخابات عام 1953

موقع السلطة الجديد في « تنورين »

مع انتهاء الازمة السياسية في البلاد لصالح التيار السياسي المعارض لعهد الشيخ بشاره الخوري ، الذي اجبر هذا الاخير على الاستقالة من رئاسة الجمهورية من خلال الاضراب العام المفتوح في البلاد(1) ، والذي كان من نتيجته وصول الرئيس كميل شمعون الى رئاسة السلطة التنفيذية المركزية في البلاد ، فان انقلابا حدث على صعيد التوازنات العائلية السياسية في مختلف مناطق البلاد ، لصالح التيارات المؤيدة لجبهة المعارضة السياسية من انكفاء التيارات المؤيدة للرئيس المستقيل ، عن مواقع السلطة والتقرير . في « تنورين » فان هذا الواقع الجديد قد بدل من صورة الانقسام السياسي العائلي ، بحيث ان العائلات التي كانت مؤيدة للعهد الدستوري (خاصة آل طربيه مع الشيخ بطرس واميل الخوري حرب من آل خرب) لم تكن قادرة على خوض معركة الصراع السياسي العائلي في البلدة من خلال الانتخابات النيابية وصولا الى البرلمان . بالمقابل فلقد استطاع جان حرب بناء علاقة متينة مع السلطة المركزية بعهدها الجديد من خلال

(1) هذا التيار كان يتألف من الجبهة الوطنية الاشتراكية والتي كانت تضم : كمال جنبلاط- كميل شمعون - ريمون اده - غسان تويني .

انتمائه الى تيار الرئيس شمعون السياسي ، خاصة وان هذا الاخير ، كان بحاجة في بداية عهده الى مواقع زعامات عائلية تستند على تيار عددي واسع (اكثرية آل حرب العددية في تنورين) هكذا فان انتخابات عام 1953 قد شهدت غيابا تاما لزعامات عائلات « تنورين » فيما عدا آل حرب عن مسرح الصراع الانتخابي ، بل ان اكثر عائلات « تنورين » وقفت مع جان حرب (باستثناء آل مراد طبعا) في محاولة منها لعدم قطع شعرة معاوية مع العهد الجديد خاصة بعد موقفها السابق المؤيد للعهد القديم (تحالف آل طربيه والشيخ بطرس مع حميد فرنجية منافس الرئيس كميل شمعون على الانتخابات الرئاسية) ، هكذا وللمرة الأولى استطاع آل حرب عبر وصول زعيمهم جان حرب الى الندوة البرلمانية احتلال موقع السلطة في تنورين بعد عام كامل من السلطة المركزية في بيروت .

انتخابات العام 1957 وبداية اعادة تركيب الموقعين السياسيين العائليين المتواجهين في « تنورين »

ان اهم ما يميز الانتخابات النيابية في العام 1957 ، هو تدخل اجهزة السلطة المركزية التنفيذية فيها بشكل واضح ومباشر ، من خلال اقدام الرئيس كميل شمعون ضرب واسقاط كل زعامات الاقطاع السياسي العائلي في كل المناطق اللبنانية ، وذلك في محاولة منه لتركيب المجلس النيابي الجديد بشكل يسمح له (اي لهذا المجلس) من لعب دور تشريعي لصالح اتجاه الرئيس شمعون اعادة تركيب مؤسسات النظام السياسي اللبناني يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة (نمو البورجوازية التجارية المالية الوسيطة . تدفق رؤوس الاموال العربية النفطية على لبنان - دخول الرأسمال الاجنبي عبر الاستمارات الكبيرة له في لبنان وخاصة في قطاع الرأسمال المالي المصرفي) هذا من ناحية ، من ناحية اخرى فان الرئيس شمعون كان يسعى في ذلك الوقت لمركز زعامة الطائفة المارونية في شخصه عبر اقصاء الزعامات السياسية العائلية المارونية عن مواقع السلطة والحد من تدخل البطريركية المارونية في الشؤون السياسية العامة للطائفة(1) ، وهو في هذا التوجه عمل على ايصال مواقع زعامات

(1) موقف البطريرك المعوشي من الرئيس شمعون عام 1958 .

جديدة ترتبط به سياسيا الى المجلس النيابي خلال انتخابات العام 1957 .

على هذا الاساس فانه كان من الصعوبة لاي موقع عائلي في « تنورين » مجابهة جان حرب زعيم آل حرب في تلك الانتخابات النيابية ، فهو كان يمثل موقع السلطة القوي « في تنورين » خلال مرحلة عهد الرئيس شمعون . ولم يستطع اي موقع آخر داخل العائلة الدخول في صراع مباشر ومكشوف معه (اميل الخوري حرب) اذ ان العائلة بكاملها كانت تلتف حوله كونه كان قادرا على قاعدة علاقته بالسلطة المركزية تأمين الخدمات والمنافع لهم وتأمين مصالحهم بشكل عام .

ماذا بالنسبة لباقي عائلات « تنورين » ؟

الجديد الذي ظهر في مواقع باقي عائلات « تنورين » خلال هذا العام كان بشكل اساسي عند « آل يونس » . فهذه العائلة التي كما رأينا قد فقدت محور استقطابها الداخلي وعنصر وحدتها السياسية بوفاة مسعود بك يونس عام 1951 ووفاة شقيقه اسعد(1) بك يونس عام 1952 ، بالتالي عدم قدرة جورج اسعد يونس (مسعود لم يتزوج) على القيام بمهام واعباء التوحيد السياسي للعائلة في مواجهة موقع آل حرب القوي والمدعوم من السلطة المركزية خلال عهد الرئيس كميل شمعون كما رأينا ، بدأت هذا العام محاولتها الاولى للعودة الى ساحة الصراع السياسي العائلي من خلال اعادة تركيبها لوحدتها السياسية والعائلية حول الموقع الجديد في داخلها الدكتور مانويل يونس ، الذي عاد الى البلاد بعدما قضى فترة طويلة في الاغتراب استطاع

(1) الشيخ اسعد كنعان طربيه توفي عام 1956.

(2) حاليا موجود في كندا ، مهاجر .

خلالها تجميع مالية كبيرة ، كانت قد اصبحت تشكل عامل دعم واستناد لمحاولته احتلال موقع الزعامة في « تنورين » خاصة بعد تعاظم اهمية البورجوازية التجارية المالية على الصعيد السياسي في تلك المرحلة .

هكذا فلقد خاض الدكتور منوال يونس[1] المعركة الانتخابية عام 1957 معيدا تركيب موقع المواجهة السابق لآل حرب من تحالف عائلات : آل يونس ـ آل مراد العائلات الصغيرة ولكن ليس بموقف واحد متماسك ، فهذه العائلات الصغيرة بحكم موقفها دائما كما رأينا موقع العائلة القوية سياسيا والتي لها موقع السلطة في البلدة ، ثم آل طربيه على قاعدة تحالفهم السياسي العائلي مع حميد فرنجية على مستوى الشمال والمعارض للرئيس شمعون . ولكن ما كان لهذا التحالف ان يستطيع الاستمرار في المعركة مع آل حرب الذين تدعمهم وبشكل مباشر اجهزة السلطة التنفيذية كما حددنا في البداية طابع هذه المعركة ، فانسحب الدكتور منوال يونس من المعركة مفضلا انتظار ظروف سياسية عامة جديدة في البلاد تسمح له بالقدرة على خوض الصراع السياسي العائلي من جديد .

(1) راجع الرسم البياني لمواقع الزعامة داخل آل يونس لتبيان علاقة القرابة بين الدكتور مانويل ومسعود بك .

انتخابات عام 1960
الانقسام السياسي الحاد بين عائلات « تنورين »

كان كميل شمعون قد اخل بالتوازن السياسي القائم في البرلمان على قاعدة ضرورة تمثيل كل الاتجاهات التقليدية الموجودة على الساحة ، وهو قد عمل بالتالي عام 1957 على الاتيان بمجلس نيابي يدين له بشبه ولاء مطلق ويكون قادرا على القيام بحاجات التشريع لضمان قدرة البورجوازية التجارية المالية على النمو والاستمرار ، وقد ادى هذا المنحى[1] الى تفجير الصراع المسلح عام 1958 ، والذي اتت الشهابية من بعده لتشكل جوابا على التناقضات التي فجرت الوضع السياسي اللبناني سابقا . هكذا عملت الشهابية خلال انتخابات عام 1960 على تأمين وصول شتى الزعامات التقليدية وشتى الاتجاهات التي اطلقتها حوادث عام 1958 الى المجلس الذي تكرس شلله كجهاز تشريعي كونه اصبح اطار الصراع بعد نقله اليه من الشارع ، وفي مقابل هذا الشلل في دور المجلس النيابي تمت عملية نقل السلطة الفعلية الى الاجهزة التنفيذية والادارية والامنية بحيث بتنا نشهد تزايدا في نفوذ « الاجهزة الخاصة » في مختلف اجهزة السلطة السياسية في لبنان .

(1) هنا تركز على العوامل الداخلية التي لها علاقة بطبيعة الانبناء السياسي للسلطة في لبنان وليس على العوامل الخارجية للصراع على اهميتها .

على اساس هذا الواقع الجديد لطبيعة التركيبة السياسية اللبنانية ، فان مواقع الصراع السياسي العائلي في «تنورين» اعادت تركيب نفسها بشكل يصبح فيه الانقسام العائلي السياسي بارزا بشكل حاد من خلال موقعين اساسيين :

1 - الموقع الاول هو آل حرب الذي استمر في تماسكه حول زعامة النائب جان حرب ، مع عودة ابن عمه اميل الخوري حرب الى ساحة المواجهة معه على اساس الامكانات التي اتاحها العهد الشهابي لتمثيل كل القوى داخل البرلمان الجديد .

2 - موقع تحالف باقي العائلات وهو في هذه المرة ، كان يتوحد ويتماسك على قاعدة العلاقة مع السلطة المركزية الشهابية واجهزتها ، حول الدكتور مانويل يونس ، الذي كان يحاول عبر الامكانيات التي اتاحتها الشهابية للبورجوازية المالية التجارية لان تلعب دورا اكثر تزايدا على الصعيد السياسي في لبنان من خلال دعم أجهزة السلطة لبعض ممثلي هذه البورجوازية للوصول الى البرلمان ، وعبر اعادة توحيده لعائلته سياسيا حوله كمحور الاستقطاب الوحيد داخلها ، ان ينتزع موقع الزعامة والسلطة البرلمانية من آل حرب ، وهو قد خاض معركة عام 1960 ضد النائب جان حرب مدعوما كما قلنا بتحالف عائلات : آل يونس - آل طربيه - آل مراد كموقف ثابت ، هذا الى جانب العائلات الصغيرة (آل داغر - آل غوش - آل مطر - آل رعيدي) والتي كما ذكرنا سابقا لا نستطيع ان نقول بانها تلتف بشكل مطلق من آل حرب ، انما بالوجهة الاجمالية فهي ايدت الدكتور مانويل يونس . وهنا نلاحظ بان آل طربيه قد اعادوا في تلك الفترة تركيب موقفهم السياسي على اساس اعتبار تناقضهم الاساسي مع آل حرب ، وهذا الاتجاه كان في اساسه الشيخ

كلوفيس طربيه[1] الذي اصبح يشكل بعد وفاة الزعيم الاساس للعائلة الشيخ بطرس طربيه عام 1958 (الشيخ اسعد كنعان توفي عام 1956) دون وريث يستطيع القيام باعباء موقع الزعامة داخل العائلة ، محورا استقطابيا يطمح لاعادة توحيد آل طربيه سياسيا حوله ، والانطلاق بهم نحو احتلال موقع اكثر تميزا داخل التحالف العائلي السياسي المواجه لآل حرب .

على اساس هذا الشكل للانقسام السياسي العائلي جرت معركة انتخابات عام 1960 بين ثلاثة مرشحين من تنورين هم النائب جان حرب والدكتور مانويل يونس واميل الخوري حرب واسفرت عن عودة آل حرب الى احتلال المقعد النيابي عن قضاء البترون مع زعيمهم جان حرب . وهنا لا بد من الاشارة بان نتائج الانتخابات لا تتحدد فقط باصوات ابناء تنورين ، وانما تلعب اصوات الناخبين في قضاء البترون دورا اساسيا في حسمه من هنا اهمية التحالف السياسية بين عائلات « تنورين » وباقي العائلات السياسية الاخرى من القضاء .

(1) ابن الشيخ اسعد كنعان طربيه وهو كان مساعدا لوالده في كل الصراعات السياسية العائلية في تنورين .

انتخابات عام 1964

موقعي الصراع السياسي العائلي في « تنورين » في البرلمان

اهم ما يميز انتخابات العام1964 ، انها جرت في مرحلة كانت الشهابية قد استكملت فيها سيطرتها السياسية الفعلية على البلاد ، واصبح « للاجهزة الخاصة » دورا مركزيا من خلال تدخلها المباشر (عـدا عن سيطرتهـا على الاجهـزة التنفيذية والادارية) في كل الصراعات السياسية العـائلية ، وذلك على اساس الحد من نفـوذ الاقطاع السياسي التقليدي واقصاءه عن مراكز السلطـة والتقـرير ، والاعتماد بالتالي على اقطاع سياسي برز حديثـا معهـا اي مواليا لهـا انطلاقا من التناقضات التي تحكم تلك الصراعـات . وانتخابـات العام1964 كان لها اهمية اساسية كون المجلس النيابي المنبثق عنها هو الذي سوف ينتخب الـرئيس الجـديد للبـلاد عام1966 ، على هذا الاساس فانه كان للشهابية مرشحوها الذين دعمتهم بكل امكانياتها وفي كل المناطق اللبنانية .

وهكذا فلقد بقي الانقسام السياسي العائلي في « تنورين » على حاله لجهة ان الصراع كان بين موقفي آل حرب ممثلين بالنائب جان حرب وتحالف باقي العائلات الملتفـة حول الدكتـور مانـويل يونس الذي امن هذه المرة من خلال التحاقه بالشهـابية دعما من السلطـة المركزية لمعركته وجرت بالتالي المعركة الانتخابية كسابقتها اي بوجود

ثلاثة مرشحين هم النائب جان حرب والدكتور مانويل يونس والسيد اميل الخـوري حرب الـذي كان يستمـر في محاولاتــه دون جدوى لتشكيل موقع الاستقطاب داخل عائلته . واهم ما اسفرت عنه نتائج هذه الانتخابات ، هي في وصول الموقعين المتواجهين في « تنورين » جان حرب والدكتور مانويل الى البرلمان ممثـلين لقضـاء البتـرون . وهذا معناه انه على الرغم من دعم السلطة للدكتور مانويل ونجاحه فانـه لم يستطـع ازاحـة آل حرب عن موقـع السلطـة والزعامـة في « تنورين » .

انتخابات عام 1968

غياب « تنورين » عن البرلمان الجديد

السمة الخاصة بهذه الانتخابات كونها جرت في ظروف سياسية عامة كانت تتسم بطابع التأزم ، نتيجة للمعركة السياسية المكشوفة ما بين الشهابية والتي كانت قد استكملت سيطرتها على الاجهزة التنفيذية في الدولة ، وألغت دور البرلمان التشريعي بشكل تام بحيث ان مواقع التقرير والتنفيذ كانت بين السلطة التنفيذية واجهزتها الخاصة بشكل عام ، وما بين الاقطاع السياسي الطائفي الذي « حجم دوره » خلال هذه المرحلة بحيث ان وجوده كان يقتصر على البرلمان دونما دور سياسي تنفيذي يذكر . هكذا فلقد كانت انتخابات العام 1968 النيابية تشكل فاصلا صراعيا سياسيا في اعلى درجات تأزمه كانت، الشهابية تحاول من خلاله اعادة تثبيت قاعدة ارتكازها سياسيا من خلال دعم اجهزة السلطة للمرشحين الموالين لها في كل المناطق اللبنانية وذلك للوصول باكثرية نيابية في البرلمان الجديد تشكل قاعدة استمرار سيطرة النهج على السلطة السياسية في لبنان . في مناطق جبل لبنان الماروني خاصة واجهت السلطة حلفا سياسيا قويا تشكل من زعماء الطائفة المارونية الذين اقصتهم الشهابية عن مواقع التقرير والتنفيذ خلال مرحلة سيطرتها السياسية ، وبشكل خاص (كميل شمعون زعيم حزب الوطنيين الاحرار وريمون اده

زعيم الكتلة الوطنية والشيخ بيار الجميل زعيم الكتائب اللبنانية)[1] خاض هذه المعركة بلوائح موحدة في اغلب مناطق الجبل ، باستثناء الشمال الماروني للجبل ، حيث ان العائلة تبقى تشكل قاعدة ابناء التمثيل السياسي النيابي بعيدا عن التيار السياسي العام الذي استطاع الحلف الثلاثي جعله اساس وقاعدة المعركة الانتخابية النيابية في المناطق الاخرى ، انطلاقا من هذا الواقع السياسي العائلي المعقد في الشمال الماروني ، فانه كان من الصعب على الحلف الثلاثي ان يستطيع فرض لوائح موحدة له هناك ، فكان له بالتالي مرشحين محسوبين عليه سياسيا ولكن مع ترك الحرية لهم للدخول في تحالفات تفرضها الضرورات الناتجة عن تعقد الصراع العائلي السياسي هناك .

في نموذجنا « تنورين » كانت المواقع العائلية على حالها . آل حرب من جهة وتحالف باقي العائلات من جهة اخرى مع غياب الدكتور مانويل يونس هذه المرة عن المعركة لوجوده خارج البلاد . واصبح شكل الانقسام السياسي العائلي هذه المرة ذو طابع غير متوازن . ففي مقابل موقع آل حرب المتوحد سياسيا والمتماسك داخليا حول زعيمه جان حرب المحسوب سياسيا على الرئيس شمعون والذي خاض المعركة الانتخابية بالتحالف مع سايد عقل من البترون مرشح الكتلة الوطنية ، لم يستطع تحالف باقي العائلات توحيد موقفه السياسي حول مرشح واحد ، فآل يونس نتيجة لغياب الدكتور مانويل يونس كانوا يعتبرون انفسهم خارج الصراع السياسي العائلي

(1) في تفسير موقف الكتائب هذا بعدما كانت تشكل احد اعمدة النهج الشهابي ، لا بد من رؤية النتائج التي افرزتها حرب حزيران على الساحة اللبنانية لجهة استفادة التيار السياسي الماروني من تراجع المد القوى العربي الذي الحقت هذه الهزيمة لتقوية مواقفه السياسية في البلاد .

هذه المرة وهم على الرغم من ترشيخ الشيخ كلوفيس طربيه نفسه في تلك الانتخابات في محاولة من آل طربيه لاحتلال موقع زعامة العائلات المواجهة لآل حرب ، لم يمنحوا حليفهم السابق تأييدهم الانتخابي ، على اساس عدم المساهمة في ابراز موقع عائلي غيرهم في « تنورين » مواجه لآ ل حرب في غياب الدكتور مانويل ، ولقد تمشى آل مراد مع هذا الموقف الممتنع عن تأييد آل طربيه نتيجة للتناقض التاريخي الذي يحكم علاقتهم (آل مراد) (بآل طربيه)(1) واتجهوا بالتالي لتأييد مرشحين آخرين خارج « تنورين » (خاصة سايد عقل ا لكتلوي) . وكان من نتائج هذا الواقع الجديد لتركيبة التحالف السياسي العائلي المواجه لآل حرب والمتسم بعدم التماسك والتشرذم ان توجه اخيرا آل طربيه وبعد انسحاب مرشحهم الشيخ كلوفيس لعدم تأييد باقي العائلات له ، الى دعم وتأييد المرشحين المواجهين لآل حرب وهما ايضا من خارج « تنورين » ، اي جورج سعادة مرشح الكتائب ويوسف ضو والذي تربطه تاريخيا علاقة تحالف بآل طربيه على قاعدة العلاقة التي كانت قائمة بين الشيخ بطرس طربيه وبينه (الانتماء الى نفس الاتجاه الدستوري) .

وهكذا فلقد اتت نتائج هذه الانتخابات لتضع « تنورين » بكاملها خارج البرلمان (فشل جان حرب) وليأخذ الساحل البتروني (سايد عقل) والكتائب اللبنانية (جورج سعادة) مقعدي التمثيل النيابي للمنطقة بعدما كانا مع « تنورين » وحدها خلال الانتخابات السابقة .

(1) التناقض التاريخي ما بين الفلاحين والمقاطعجيين .

انتخابات عام *1972*

عودة آل حرب او المعادلة السياسية الجديدة

حدثت هذه الانتخابات النيابية في ظل وضع سياسي جديد في البلاد يتصف بعودة الاقطاع السياسي الطائفي الى مواقع السلطة التنفيذية في الدولة بعد غياب استمر حوالي اثني عشر عاما طوال فترة العهد الشهابي ، وذلك بعد استطاعة تحالف هذا الاقطاع الفوز في الانتخابات الرئاسية الشهيرة عام1970 عبر مرشحه سليمان فرنجية ، مما ادى الى احداث انقلاب في التوازن السياسي القائم ، كان من نتيجته اقصاء القوى الشهابية السابقة عن مواقع السلطة في الدولة واستبدالها بالقوى السياسية التابعة لاطراف التحالف المسيطر الجديد . ولقد كان واضحا ان العهد الجديد كان يطمح من خلال الانتخابات النيابية الجديدة اعادة تركيب للمجلس النيابي بشكل تكون فيه الاكثرية في اعضائه من الموالين له بعدما كان المجلس السابق يكاد يكون متوازياً من حيث عدد النواب المؤيدين للعهد السابق (النهج) والنواب المعارضين (الحلف الثلاثي وتحالف الوسط) .

على هذا الاساس فان الانتخابات النيابية عام1972 كانت مناسبة لاعادة النظر في تركيب التحالفات السياسية العائلية ، وترتيب مواقع الصراعات بينها ، وفي كل المناطق اللبنانية ، وذلك

استنادا الى ان العديد من الزعامات السياسية العائلية سوف تحاول اقامة علاقة مع العهد الجديد للاستمرار في الاستفادة من مواقع السلطة التي تتيحها هذه العلاقة مما يساعدها على الاستمرار في تقديم الخدمات والمنافع لجمهورها الانتخابي . وهذا التوجه في العلاقة مع السلطة كان دائما يشكل سمة من السمات التي تطبع الوضع السياسي اللبناني بطابعها .

وفي « تنورين » فان معادلة سياسية جديدة قد بدأت بالظهور على مسرح الصراع السياسي العائلي ، بحيث ان شكل هذا الصراع قد شهد تغيرا في المواقع على قاعدة النتائج التي افرزتها المعركة الرئاسية عام1970 .

خلال الانتخابات النيابية عام1972 كانت مواقع الصراع السياسي العائلي في تنورين على الشكل التالي :

خاض آل حرب معركتهم الانتخابية ذلك العام بغياب زعيم العائلة النائب جان حرب الذي كان قد توفي عام1969 ، هذا بالاضافة ايضا لوفاة اميل الخوري حرب والذي كان يحاول دائما من خلال خوض المعارك الانتخابية النيابية منافسة ابن عمه جان على زعامة العائلة السياسية . ولقد شهدت الفترة ما بين وفاة النائب جان حرب والانتخابات النيابية عام1972 نوعا من عدم التوازن الداخلي للعائلة التي كانت تبحث عن موقع الزعامة الجديد والقادر على اعادة التماسك والتوحيد حوله لخوض الصراع مع الموقع المواجه لهم في « تنورين » اي تحالف باقي العائلات وهكذا فاننا اصبحنا امام واقع داخلي عن آل حرب يشبه الى حد كبير ذلك الذي اعقب وفاة الشيخ بطرس الخوري حرب عام1944 حيث ، تجابه ابناء العم جان حرب واميل الخوري حرب على موقع زعامة العائلة ، ولكن هذه المرة فان المواجهة اصبحت بين الشيخ بطرس حرب ابن جوزف الخوري

شقيق النائب جان والمحامي وسيم حرب ابن انطون الخوري ايضا شقيق النائب جان حرب(1) .

وقد وقفت اغلبية العائلة الى جانب الشيخ بطرس حرب والذي كان من اهم مساعدي ومرافقي عمه النائب جان في كل الصراعات السياسية العائلية التي شهدتها « تنورين » في الفترة الاخيرة وهو استطاع بناء هالة سياسية جديدة في « تنورين » وذلك من خلال علاقة التحالف التي اقامها مع آل فرنجية (بعد وصول سليمان فرنجية الى الرئاسة) مما امن له دعما قويا من السلطة المركزية التي باتت تقف الى جانبه . وكما هو معلوم فان التحالفات السياسية العائلية على مستوى الشمال سابقا كانت تتصف بالعلاقة التي تربط آل طربيه من تنورين بآل فرنجية في زغرتا ، بينما كان آل حرب يقفون ضد آل فرنجية ويتحالفون مع آل اسطفان من بشري ، وهكذا فان تبني آل فرنجية للشيخ بطرس حرب ودعمه في المعركة الانتخابية النيابية عام1972 ادى الى اعادة تركيب الموقع المواجه لآ ل حرب من خلال التفاف عائلات (آل طربيه - آل يونس - آل مراد - باقي العائلات الصغيرة) حول الدكتور مانويل يونس الذي خاض المعركة بالتحالف مع النائب سايد عقل بينما قررت الكتائب اللبنانية (جورج سعادة) خوض المعركة بالتحالف مع الشيخ بطرس حرب والذي كان يرعى معركته العهد الجديد . هكذا استمر آل حرب باحتلال موقع السلطة في « تنورين » وعلى قاعدة علاقتهم بالسلطة المركزية ، هذه العلاقة التي بدأها اول مرة النائب جان حرب عام1953 (كميل شمعون) ، والتي اعاد تركيبها النائب الحالي بطرس حرب مع سليمان فرنجية عام1972 والتي يحاول ايضا التمهيد لها ضمن

(1) النائب جان حرب توفي دون ان يتزوج وشقيقاه جوزف وانطون توفيا قبله بفترة طويلة .

الظروف الحالية التي تعيشها البلاد من خلال انضمامه ومشاركته في تجمع النواب الموارنة والذي وجه على قاعدة دعم ومساندة الرئيس الحالي الياس سركيس .

الفصل الخامس

المأزق الراهن الذي يعيشه الشمال الماروني

هذا الفصل مشروع رؤية أولية ، تحاول النفاذ الى عمق واقع المجابهة المتأزمة ، او الحرب المستمرة بتعبير ادق ، التي يشهدها الشمال الماروني حالياً ، بين حزب الكتائب ، بما هو الاداة العسكرية لمشروع سياسي وإيديولوجي يهدف الى احتكار التمثيل السياسي للطائفة المارونية ، وذلك تمهيداً لفرض « هيمنته » بواسطتها على الكيان السياسي اللبناني ، هذا من ناحية ، وبين البنية القرابية العشائرية السائدة في الشمال والتي لا تزال تمتلك ادوات دور سياسي مستقل يقاوم ويرفض الالتحاق بالمشروع السياسي الكتائبي لانه في حال نجاح هذا الامن فان ذلك يعني بالطبع « تدمير » هذه البنية القرابية العشائرية المستمرة في اعادة انتاج نفسها .

هدف الفصل اذن هو الوصول الى رسم الاطار التاريخي ـ الاجتماعي الذي يحتوي على محددات هذا الصراع وذلك بعد مرور اكثر من سنة ونصف السنة على الحدث ـ الصاعق (مجزرة اهدن) الذي فجر هذا الصراع ونقله من مستواه السياسي الظرفي والمباشر الى المستوى البنيوي الاجتماعي العام بما هو مواجهة تاريخية مستمرة بين شكلين من التنظيم الاجتماعي ـ السياسي لعلاقات القرابة : « الطائفة » و« العشيرة » .

من الواضح تاريخياً ان المجال الاجتماعي الماروني بدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر عملية تفكك واعادة انبناء لعناصره المكونة ، بحيث اصبح هذا المجال يشهد نوعاً من التزاوج ما بين شكلين من التنظيم الاجتماعي والسياسي لعلاقات القرابة هما « الطائفة » و« العشيرة » . فهو في المناطق التي استكملت فيها مرحلة الانتقال من نظام العلاقات المقاطعجية القديمة والتي دخلت بالتالي مباشرة في نظام العلاقات الرأسمالية التجارية الجديدة (المتن - كسروان - ساحل جبيل والبترون . .) اصبحت « الطائفة » هي شكل إنتظام ابنائها ، بما هي ، متكون قرابي جديد بشكل إطار العلاقات الجديدة القائمة على التوزيع والتجارة ، بالتالي فلقد انهارت العشيرة بوصفها قاعدة القرابة القائمة على الملكية المقاطعجية للارض ، لتحل محلها (في المناطق المشار اليها) العائلة النواتية الزوجية (أب - أم - أولاد) المستندة على شكل الملكية الفردية الجديدة ، المنضبطة بدورها ضمن اطار الطائفة العام .

أما في مناطق الشمال الماروني (زغرتا - بشري - تنورين) من جبل لبنان فاننا نلاحظ وحتى يومنا هذا ان العشيرة بما هي اليوم ، تشكيلات عائلية موسعة ، لا تزال تلعب دوراً سياسياً مهماً ، هو امتداد تاريخي يعيد انتاج نفسه بعدما كان يرتكن سابقاً (في احتلاله لمواقع السلطة) على العلاقات المقاطعجية القديمة .

التعبيرات الراهنة للصراع بين « الطائفة » و« العشيرة »

هكذا ، ومع بدء تحقيق الكيان السياسي اللبناني القائم على مبدأ التوازن بين الطوائف المكونة له ، توازن بالغلبة ولصالح غلبة الطائفة المارونية ، والذي صيغ العام 1943 سنة الاستقلال عن الانتداب

الفرنسي « بميثاق وطني » غير مكتوب ، كان واضحاً ان هذه الصيغة « المتوازنة مارونياً » إنما جاءت نتيجة عاملين :

- المواقع الفعلية في الملكية الحقوقية التي اعطيت زمن الانتداب ، والتي كرست العملية الطويلة لصعود البورجوازية المارونية التجارية منذ اواسط القرن الماضي .

- الوضع العربي الذي كان مقسماً الى اقطار وكيانات خاضعة لهيمنة الاستعمار القديم[1] .

اذا على قاعدة هذا السياق التاريخي لصيرورة السلطة السياسية في لبنان ، كان من المؤكد ان « يستحوذ » ممثلو « الطائفة » عند الموارنة على احتكار المواقع داخل السلطة السياسية المركزية للكيان الجديد[2] ، وان يبقى موارنة الشمال « المنكفئين عشائرياً » بعيدين نسبياً عن السلطة وذلك حتى العام 1970 تاريخ انتخاب سليمان فرنجية كرئيس للجمهورية ، وهي المرة الاولى في تاريخ لبنان الحديث يستطيع خلاله ممثل « للعشيرة » الوصول الى رأس الهرم في السلطة التنفيذية .

هذا الحدث كان يحمل في طياته مؤشر تغيير ، تغيير كان يمكن له ان يخل بالتوازن الحاصل داخل المجال الاجتماعي الماروني لصالح سيادة « الطائفة الوسطية » كشكل مهيمن في التنظيم الاجتماعي ، ولكن هذه الصيرورة لم تكتمل ، اذ اتسم عهد الرئيس سليمان فرنجية بتفجر عوامل صراع تكمن محدداته داخل التشكيلة الاجتماعية

---

(1) خالد جابر ، السلطة والتوازن ، مجلة شؤون فلسطينية عدد 50 - 51 ، ص 30 - 31 .

(2) كل رؤساء الجمهورية الذين تعاقبوا منذ العام 1943 حتى العام 1970 كانوا ينتمون الى وسط الجبل الماروني حيث السيادة اجتماعياً للطائفة (بشارة الخوري ، كميل شمعون ، فؤاد شهاب ، شارل حلو) .

اللبنانية وخارجها ، ادى الى الحرب الاهلية التي لا تزال مستمرة (بعناصر تفجرها على الاقل) حتى اليوم .

هذا الواقع (الحرب الاهلية اللبنانية) ادى الى استنفار الطائفة المارونية «توحدها» امام الخطر الناتج عن الإخلال بالتوازن الطائفي السياسي العام (وقوف الطوائف الاسلامية الى جانب المقاومة الفلسطينية) ، ولكن هذه الوحدة ليست مطلقة ، فهي تخضع لتمايزات وصراعات اجتماعية داخلية . . . لان هذه الوحدة هي شرط الغلبة المارونية من جهة ، ولانها تقوم كذلك على رفض منطق النضال القومي العربي باعتباره تهديداً مباشراً لوجودها كطائفة غالبة وكطائفة . فشرط ولادة الطائفة ارتبط بالتجزئة ، واعادة انتاج الكيان ـ التجزئة لا تتم الا بوجود الطائفة الغالبة . وكون الصراع هو صراع مسلح فان هذه « الوحدة ـ التناقض » بين الطائفة والعشيرة المستوعبة مؤقتاً داخلها ، كانت تتم على قاعدة توازن بالغلبة ايضاً ولصالح الطرف الاقوى ، وهو هنا حزب الكتائب الذي يمثل الاداة العسكرية والسياسية الاكثر تعبيراً عن « النعرة المارونية » .

هذه « الوحدة ـ التناقض » التي تجسدت في السنتين الاولتين من الحرب الاهلية(75 -76) من خلال « الجبهة اللبنانية » كانت تحمل في طياتها عوامل تفجرها اللاحق (بعد دخول قوات الردع العربية الى لبنان) . فالصراع السياسي المسلح الذي لا يزال يشهده لبنان حتى اليوم ، قد خرج نسبياً عن اطار محدداته الداخلية ليرتبط بعمق الازمة التي تعصف بالمنطقة كلها ، وبهذا المعنى فان الطرف الماروني الاكثر تجسيدا سياسيا وعسكريا للطائفة (الكتائب) إتجه نحو ايجاد « دفاعات » له في الخارج تمكنه من مواجهة الخلل الحاصل في التوازن السياسي الداخلي والذي يحمل في طياته خطر ضرب « الغلبة المارونية » فيه ، وذلك بالارتباط بالاستراتيجية الاسرائيلية في المنطقة

رداً على وقوف المسلمين مع المقاومة الفلسطينية .

واقع الحال هذا وضع « العشيرة » أمام مأزق داخل إطار « وحدة الامر الواقع التناقضية » مع الطائفة يمكن التعبير عنه وذلك من موقع نظر « العشيرة » على الشكل التالي :

1 ـ ان الاتجاه السياسي للجبهة اللبنانية نحو الارتباط بالاستراتيجية الاسرائيلية في الصراع الدائر في المنطقة ، هو اتجاه وضع « العشيرة » في الشمال الماروني امام رهان صعب ، فهي اذا ما سارت في هذا الاتجاه فان هذا الامر يعني في النهاية وفي حال انتصار اسرائيل ، ان الطرف التابع له محلياً سوف يكون مهيمناً (وهو هنا حزب الكتائب بما هو ممثل للطائفة المارونية في الصراع الدائر) ، بالتالي فان هيمنته في ظل هذا الاحتمال سوف تتجه لضرب كل التشكيلات الاجتماعية المعيقة له ، « والعشيرة » في الشمال الماروني هي من اهم هذه المعيقات ، اي بمعنى آخر فان « العشيرة » تكون قد ساهمت بتدمير نفسها تحت حجة الدفاع عن مصير « الطائفة » الذي يتهدده « الخطر الفلسطيني » .

2 ـ بناء على هذا التصور ، فان « العشيرة » اتجهت هي ايضاً لارتباط خارجي للدفاع عن نفسها ، وهو هنا في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المنطقة سوريا ، وهي التي اصبحت تشكل العمق الدفاعي جغرافياً وسياسياً لشمال « العشيرة » الماروني في مجابهته المستمرة مع الوسط الزاحف بسلاح « الطائفة » ليخضع هذا الجزء الشاذ من الجبل اللبناني .

هكذا تكرست القطيعة بين « الطائفة » و« العشيرة » منذ انسحاب الرئيس سليمان فرنجية من « الجبهة اللبنانية » في نيسان لعام 1978 ، وبدأ الجبل يشهد منذ ذلك الحين صراعاً يومياً ودموياً بين

الطرفين بالطبع كانت اكثر فصوله مأساة « يوم13 حزيران العام 1978 » حينما شنت ميليشيا حزب الكتائب هجومها المسلح الواسع النطاق على بلدة إهدن (المقر الصيفي لآل فرنجية) والذي كان من نتيجته اغتيال طوني فرنجية مع زوجته وابنته الصغيرة وعدد آخر من الانصار . والرئيس فرنجية والزغرتاويون من حوله لم يلبسوا ثياب الحداد .

لقد أعاد هذا الحدث المفجع ، مرة اخرى في التاريخ الحديث للشمال الماروني امكانية اعادة انتاج بنيته القرابية العشائرية ، وذلك على اساس التماسك الداخلي المتأتي عن المجابهة التي تخطت اطارها « السياسي » لتطرح وللمرة الاولى مصير وكيان وبقاء « العشيرة » على المحك ، وأدى الحدث الى تراجع وانحسار « الطائفة » ، شكل التنظيم الاجتماعي السائد في المجال الاجتماعي الماروني ، عن الشمال بعد خسارة الكتائب لقسم كبير من رصيدها هناك ، وتشكلت بالتالي « قيادة عائلية سياسية واحدة » في زغرتا للرد على ما اصابهم جميعاً .

والآن نتساءل وفي خضم المعارك المشتعلة حالياً في الشمال المارونى بين « الطائفة » المدعومة إسرائيلياً ، والعشيرة المدعومة عربياً (سوريا) ، عن ابعاد هذا الصراع ؟ مداه ؟ نتائجه على مستوى تماسك المجال الاجتماعي الماروني ؟ اتجاهاته المستقبلية ؟ بالطبع فاننا لا نملك حالياً اجوبة عن هذه الاسئلة التي سوف يبرزها فيما بعد سياق هذا الصراع بتحركه المستمر بدافع من المحددات التاريخية الاجتماعية التي رسمت وترسم على الدوام إطاره العام .

الإحراج الذي تواجهه بلدة « تنورين »

في خضم المعارك التي شهدها ويشهدها الشمال الماروني حاليا ،

والتي كما أشرنا تجد محدداتها في الاطار ، التاريخي - الاجتماعي للصراع الدائم والمستمر هناك ، بين شكلين من اشكال التنظيم الاجتماعي لعلاقات القرابة هما من ناحية أولى ، « الطائفة » الزاحفة من وسط الجبل اللبناني باتجاه شماله ، والمسلحة بمشروع سياسي وايديولوجي يمثله حزب الكتائب ، يعمل على تدمير « المعيقات المارونية الشمالية » من طريق هيمنة « الطائفة » على المجال الاجتماعي الماروني ، ومن ناحية أخرى ، البنية القرابية العشائرية والممثلة حاليا بآل فرنجية والعائلات الزغرتاوية المتحالفة معها والتي ترفض الخضوع لهذه الهيمنة ، مصرة من جهتها ومدافعة عن استقلالها الاجتماعي والسياسي . في هذا السياق المتفجر (المعارك التي جرت حول بلدة قنات العام الماضي) برزت أمامنا « ظاهرة شمالية » تستحق التوقف عندها ، ويمكن التعبير عن هذه الظاهرة بالموقف « المحرج » الذي تواجهه بلدة « تنورين » تجاه المعارك التي تدور بالقرب منها ، هذا الاحراج عبر عنه الوزير بطرس حرب الذي دفعه استياؤه الى التهديد بالاستقالة من الحكم اذا ما استمرت رحى الحرب في الشمال .

سوف نحاول الإطلالة على خلفيات هذا « الموقف المحرج » الذي تواجهه « تنورين » وذلك للاهمية القصوى التي يمثلها « موقعها الوسيط » جغرافيا واجتماعياً بين كل من عسكر « الطائفة » وعسكر « العشيرة » .

ان مقاربة معمقة لسياق تطور الاحداث منذ بدء الحرب الاهلية (عام1975) حتى يومنا هذا ، خاصة في منطقة الشمال الماروني ، ومن ضمن معطيات الوجهة التي تكلمنا عنها سابقا ، والتي حكمت وتحكم موقعه في الصراع العام الذي تشهده البلاد (صيغة الوحدة - التناقض) بين كل من « الطائفة » و« العشيرة » داخل

الجبهة اللبنانية ، التي أدى انفجارها الى المجابهة الراهنة المستمرة بينهما ، هذه المقاربة بما تحمله من نتائج يمكن لها أن تسهم في الاجابة عن السؤال الاساسي الذي يطرح علينا وهو : ما هو موقع « تنورين » في الحرب الراهنة بين « الطائفة » و« العشيرة » ؟

المعطيات بأجمعها تشير الى أن « تنورين » قد وقفت موقف « الحياد السلبي » المنكفىء على نفسه ، بمعنى انها لم تنحاز الى أحد طرفي المجابهة (الحياد) من ناحية ، ولم تحاول من ناحية أخرى الدخول كطرف وسيط ، يعمل على تخفيف حالة التأزم السائدة في المنطقة او تجميدها على الاقل ، والتجميد هنا هو لصالح « تنورين » كما سوف نرى لاحقا (السلبية غير الفاعلة) .

في تفسير هذا الموقف ، نرى أنه لا بد لنا من ابراز العناصر الاساسية التي تحكم علاقة « الاشكال القرابية السائدة في تنورين » بكل من « الطائفة » و« العشيرة » والتي تستطيع وحدها (العلاقة) كشف اواليات هذا « الحياد السلبي » في اطار الحرب الطاحنة بين الشكلين المذكورين أعلاه .

على قاعدة المعطيات التي يقدمها لنا الاطار التاريخي ـ الاجتماعي الذي تتحرك ضمنه عناصر ومحددات «التشكيلة القرابية التنورية»، نستطيع القول أن الشكل الحالي المسيطر في « تنورين » هو حالياً « العائلة الموسعة » المرتكزة على علاقات النسب (آل حرب) وذلك بعد الانهيار التاريخي « للعشيرة » المرتكزة على علاقات الحسب (آل طربيه) ، ثم ان نظرة تستعرض الصراع السياسي العائلي في « تنورين » منذ العهد الاستقلالي حتى اليوم ، هي كافية لترينا كيف أن هذه العائلات الموسعة أصبحت تستمد سلطاتها من الدولة المركزية النيابية .

موقع العائلة الموسعة في « تنورين » بين كل من « الطائفة » و« العشيرة »

نبادر الى القول هنا أن العائلة الموسعة ، شكل التنظيم الاجتماعي لعلاقات القرابة السائد حالياً في « تنورين » هو شكل وسيط ، اي على مسافة متساوية بين كل من « الطائفة » و« العشيرة » وهذه العائلة الموسعة بما هي العصبية التي فقدت دورتها الذاتية (العشيرة) ، لكنها لم تفقد وظيفتها كعلاقات سياسية مباشرة لا يمكن فهم حركتها من داخلها فقط ، اي من ذاتها ، بل بالارتباط مع السياق التاريخي ـ الاجتماعي العام الذي أدى الى تبدل وظيفة علاقات القرابة مع تغيير أوالية توزيع الثروة (الانتقال من سحب الريع العقاري المزاجي الداخلي ، الى العلاقات التجارية الرأسمالية الرواجية مع الغرب الاستعماري) .

بهذا المعنى ، فان عملية الاستعادة التاريخية للتشكيل القرابي العشائري كانت مستحيلة في « تنورين » ضمن الاطار الموضوعي التاريخي الذي أدى الى انحساره ، هنا يبقى أن نشير الى أن « العائلة الموسعة » تتشارك مع « العشيرة » من حيث الوظيفة والوظيفة فقط (هنا وظيفتها كعلاقات سياسية مباشرة ، هذا الامر الذي يسمح لنا بأكتشاف شكل آخر من اشكال « الوحدة ـ التناقض » بين كل من « العشيرة » و« العائلة الموسعة » ، وحدة وظائفية من ناحية (الحقل السياسي) وتناقض متكوني من ناحية أخرى (الحقل البنيوي الاجتماعي القرابي) .

أما من جهة العلاقة التي تربط « العائلة الموسعة » « بالطائفة » فهي علاقة معقدة تحمل في الوقت نفسه عناصر الاستمرار والانهيار بالنسبة للاولى ، « فالعائلة الموسعة هي شكل لا يمكن أن يستعيد تكوينه بنفسه ؛ أي لا يمكن أن يعيد نفسه بنفسه » . كما هي الحال في

الدورة العصبية الذاتية التي تحكم « العشيرة » ، فهي بالتالي بحاجة الى عناصر اعادة انتاجها لذاتها من خارجها ، وكما رأينا فان عائلة « حرب » في تنورين قد تشكلت بعد انهيار عائلة طربيه بالعلاقة مع الكنيسة المارونية لا على اساس الحسب كما كان « حسب السلطة » عند آل طربيه في الدولة العثمانية ، أي أنها ملازمة تاريخياً في تشكلها لبدء تشكل ، « الطائفة » كمبدأ لحمة جديد في اطار التوازن بالغلبة المارونية الذي ساد الكيان السياسي اللبناني .

بهذا المعنى فان العائلة الموسعة في الحقيقة هي شكل في التنظيم الاجتماعي لعلاقات القرابة السائدة اليوم في « تنورين » وهو يحكم على مستويين :

- هو يحكم في الداخل (المتكون القرابي) على أساس وظيفته السياسية المشتركة مع « العشيرة » (عصبية الجب الغالب) .
- وهو حينما يحكم في الخارج ، انما يحكم باسم « الطائفة » (الموقع داخل السلطة المركزية النيابية) . اذاً فإن العائلات الموسعة في « تنورين » تقاوم الشكل الطائفي أو تعجز عن التحول اليه (لا تفرط نفسها) انها أشكال منكفئة أي اشكال لا مستقبل لها تحاول تأخير انفراطها على الدوام .

هنا نصل الى بيت القصيد في تفسير موقع « تنورين المحرج » ، أي في تفسير ما اصطلحنا على تسميته « بالحياد السلبي » ضمن اطار الحرب الراهنة في الشمال الماروني بين « الطائفة » و« العشيرة » ، ان وقوف العائلة الموسعة في « تنورين » (وهي هنا بالطبع عائلة حرب التي تحتل حالياً موقع السلطة سياسياً في البلدة) الى جانب « الطائفة » اي الى جانب حزب الكتائب ، يعني أن هذه الاخيرة تعمل على تدمير ذاتها بنيوياً وتعجل بالتالي من انخراطها في الشكل

الطائفي ، أخيراً انها تلغي نفسها ووجودها المستقل . هذا الموقف هو بالتأكيد موقف انتحاري .

من ناحية أخرى ، فان الوقوف مع « العشيرة » يساعد « العائلة الموسعة » في « تنورين » على الاستمرار بنيوياً من الناحية الوظيفية على الاقل (الوظيفة السياسية) ، ولكن هذا الاستمرار هو استمرار « سلبي غير فاعل » ، بمعنى أكثر تحديداً ، انه استمرار عاجز عن الدفاع عن نفسه ، غير قادر على تشكيل « قوته الصدامية » المفترض بها أن تكون خط الدفاع الاول عن التشكيل القرابي التنوري أمام زحف « الطائفة » ، أولا لان العائلة الموسعة التنورية هي ليست بالعشيرة العصبية ، اذاً هي لا تملك القاعدة البنيوية الداخلية التي تسمح بجعلها صدامية (العصبية الحسب) ، وثانيا لانها تقوم وفي التحليل الاخير ، بأعباء التمثيل السياسي للطائفة داخل الحكم (الوزير بطرس حرب) .

الفصل السادس

بنية القرابة الإجتماعية في « تنورين »

. . . وبعد دراسة وتحليل أهم الأواليات الداخلية والخارجية التي إستطعنا تبيانها ، والتي تتحكم بسياق تشكل وتحول وتطور البنية الإجتماعية القرابية في « تنورين » وذلك من حيث **صيرورتها التاريخية** كعلاقات سياسية مباشرة (حقل السلطة) وبخصوصيتها المتميزة ضمن مجال إجتماعي محدد (الشمال الماروني) وفي فترة زمنية محددة (القرنين الأخيرين) ، بعد هذا كله نجد أنفسنا في مواجهة **مصرفية وعلمية** وذلك من خلال مجابهتنا لسؤال رئيسي متفرع هو التالي :

ما هو المكان الفعلي للنتائج التي توصلنا إليها من خلال مقاربتنا للنموذج « التنوري » في التنظيم الاجتماعي والسياسي للعائلة ، بمعنى آخر ما هو موقع هذه النتائج ضمن التراث المعرفي والعلمي للأنتروبولوجيا القرابية ، بالتالي ما هي المساهمات التي تقدمها هذه الدراسة للنقاش الأنتروبولوجي الحاد والذي يدور حول الموقع الفعلي لعلاقات القرابة في التشكيلات الإجتماعية المختلفة (بمعنى الإختلاف عن منحى التطور في المجتمعات الغربية) من حيث هي إما **علاقات مسيطرة** قائمة بحد ذاتها كمعطى سياسي مباشر (الأنتروبولوجيا

السياسية) أم أنها لا تسيطر إلا لأنها تقوم بوظيفة أخرى خارج حقل السياسة أي في حقل الإقتصاد (الأنتروبولوجيا الإقتصادية) ؟

من الواضح أن الإجابة عن هذه التساؤلات تضعنا مباشرة في حقل الإختلاف النظري والمنهجي الذي أنتجته انتروبولوجيا القرابة حتى الآن ، ونحن نبادر إلى القول أن « تنورين » لا يمكن بالطبع أن تشكل إجابة حاسمة عن هذه المشكلية بقدر ما يمكن لها فقط أن تبرز لنا عناصر بنية قرابية مستمرة في إعادة إنتاج أواليات تجددها ، هذه العناصر هي بمثابة عامل مساعد على بلورة وإيضاح النقاش الدائر في هذا الميدان بما تشكله من **إضافة جزئية** على المحصلة الغنية والواسعة التي أنتجتها الأنتروبولوجيا حتى الآن .

في الواقع ، فإن دراستنا هذه لا يمكن ان تحيط بمجمل الاتجاهات التي يطرحها النقاش الدائر في ميدان انتروبولوجيا القرابة والمشاكل الناتجة عنه ، فهذه الإلمامة هي بالطبع اكبر وأشمل من أن تستطيع ، دراسة **لظاهرة إجتماعية جزئية** القيام به ، من جهة أخرى نجد أن بحثنا هذا بما يحتويه من معطيات ، يقترب من هذا النقاش ، من حيث كونه معنياً وبشكل مباشر بالإتجاهات التي تتصل بحقل البحث أي **حقل القرابة السياسية** ،كما عرضناها في النقطة السابقة .

ما نريد تبيانه هنا ، ليس بالطبع إظهار هذه العناصر أو تلك في البنية القرابية في « تنورين » ومدى مطابقتها لهذه الوجهة أو تلك من الإتجاهات السابقة الذكر . بل أن ما نريد التأكيد عليه وإبرازه من خلال نتائج هذه الدراسة هو بالضبط، في كون **البنية القرابية** هي **وحدة كلية متكاملة** لا يمكن النظر إليها إلا بشموليتها ، وهذه النظرة

الشمولية لا تلغي أبداً ضرورة النظر في المستويات المختلفة التي تتألف منها هذه الوحدة الإجتماعية بما هي مستويات متداخلة ، ليست مستقلة وقائمة بذاتها ، بل وعلى العكس فهي في صيرورتها التاريخية تدخل وبالضرورة في علاقات من **التأثير المتبادل** فيما بينها . هذه العلاقات هي علاقات **متناقضة ومتكاملة** في آن ، تسمح لأحد المستويات في البنية القرابية أن يكون مسيطراً في مرحلة ما ، دون أن تستتبع هذه السيطرة كونه العامل المحدد في نهاية التحليل .

ولتوضيح ما سبق نبادر إلى القول أن النتائج التي توصلنا إليها في دراسة البنية القرابية في « تنورين » لا تسمح لنا بالتوصل إلى « فصل » عناصر متمايزة ، قسم منها يندرج في إطار الأنتروبولوجيا السياسية ، وآخر في الأنتروبولوجيا الإقتصادية وقسم أخير في إطار **التاريخ** ، فهذا الفصل هو « تعسفي » ، بمعنى أنه يمنع علينا الرؤية الصحيحة التي تساعدنا على حل الإشكالية التي تواجهنا في ميدان البحث والمتمثلة في العلاقة التي تربط ما بين منهجية البحث والمنطق الداخلي لبنية التركيبة الإجتماعية موضوع البحث (هنا البنية الإجتماعية لعلاقات القرابة في تنورين) ، وإشكالية هذه العلاقة تعود إلى « أن العبور من الفرضية النظرية المتبلورة على مستوى الإشكال النظري في إنتاج الفكر إلى الفرضية المطروحة كمسألة مركزية للبحث التطبيقي في أوضاع القرية أو العشيرة ، يمثل الخيار النظري الأدق في مسار البحث ويحدد موضوعية نتائجه وفي مواجهة هذا الخيار تتعارض النظريات المنهجية وينعكس هذا التعارض بإختيار **نظام العلاقات المحدِّد** في البنية الإجتماعية أو النظام الأساسي المنظم لباقي الأنظمة في هذه البنية : فهل هو نظام القرابة الذي يحدد المنطق الداخلي لإشتغال وترابط الأنظمة الأخرى ؟ أم هو نظام

السياسية ؟ أم هو نظام العلاقات الإنتاجية الذي ينتظم فيه أفراد المجموعة » ؟(1) .

في محاولتنا الرد على هذه الإشكالية المطروحة علينا وذلك من خلال معطيات البحث الحقلية ، نرى أنفسنا مجبرين على القيام « بفصل مؤقت » بين مسألة محددات تطور وانتقال السلطة داخل الوحدة القرابية ، والمحددات التي تفرض سلطة عائلة ما من العائلات المختلفة على الصعيد السياسي العام في البلدة ، وذلك لأسباب هي ببساطة أسباب تحليلية قد تساعدنا على استكشاف العناصر المعقدة التي تتركب منها هذه المحددات والإطار الذي تتحرك من ضمنه ، هذا الإطار الذي يشكل المعطى الأهم في بحثنا هو بالضبط شجرة العائلة أو بتعيين أكثر دقة « شجرة بيت الزعامة داخل العائلة » ، فهذه الأخيرة هي خارطة للسلطة ـ دليل لفهم الصراعات الداخلية بين الأجباب ، انها خارطة حية تشير إلى أوالية إنتقال السلطة في الداخل. وعلاقة العائلة الموسعة (لاحقاً) في السلطة الخارجية .

محددات تطور وانتقال السلطة داخل المتكون القرابي في « تنورين »

إن اعتمادنا على مفهوم « العصبية » عند ابن خلدون في محاولة رؤية المحددات التي تحكم تطور وانتقال السلطة داخل المتكون القرابي في « تنورين » يضعنا مباشرة في حقل « الأنتروبولوجيا السياسية » بما هي رؤية نرى في علاقات القرابة علاقات سياسية

(1) « العلاقة بين النظرية الاجتماعية والنظرية المنهجية في الدراسة المونوغرافية لوحدة إجتماعية ريفية » . صفحة30 . مجلة الفكر العربي ـ العدد السادس1979 . معهد الانماء العربي . د . أحمد بعلبكي .

قائمة بحد ذاتها داخل « مجال السلطة » . فالمتكون القرابي يستند إذن على مزاج ، وهذا المزاج هو نفسه « العصبية » أي العلاقة التي تجمع بين العلاقات الثلاثة (الحسب ، النسب ، صلة الأرحام) بشكل يؤمن استمرار العنصر الغالب ، كيف يتأمن وجود العنصر الغالب ؟

ان هذا السؤال ينقلنا من وصف علاقات القرابة إلى تحليلها كعلاقات سياسية تتحدد بالغلبة . فعلاقات القربى ليست إذن « حقيقة » بذاتها ، حقلاً نظرياً مستقلاً بل هي علاقات سياسية ، أي تقع ضمن حقل السلطة والصراع عليها .

إذا أخذنا مثلاً آل طربيه خلال القرن التاسع عشر في « تنورين » ، فمن رأينا أن هذه العائلة كمتكون قرابي قد أخذت شكل العشيرة وذلك من خلال غلبة علاقة الحسب كمبدأ في اللحمة على العلاقات الأخرى أي على النسب وصلة الأرحام في مزاجها (أي داخل العصبية الغالبة والمتمثلة بجب الخوري جريس) بالتالي فإن إنتقال السلطة كان يتم داخل الجب الغالب كان انتقالاً مباشراً من الجد ، إلى الأب إلى الأبن . . . فيما لو أخذنا آل حرب ، فلقد رأينا أن هذه العائلة قد تشكلت بعد انهيار عائلة طربيه بالعلاقة مع الكنيسة المارونية وأن مبدأ اللحمة الغالب كمزاج في هذا المتكون القرابي الجديد الذي هو « العائلة الموسعة » لم يعد على أساس الحسب كما كان « حسب السلطة » في عائلة طربيه في الدولة العثمانية ، بل أصبح « النسب » هو مبدأ اللحمة الجديد داخل الجب الغالب (جب بوسعاف كما رأينا) وهو الذي يجعل « الحسب » متماسكا إلى درجة ما ، أي بين جيلين لا اكثر .

ظاهرة أخرى تبرز أمامنا في معالجتنا لسياق تطور وإنتقال السلطة داخل المتكون القرابي في « تنورين » وتضع عملية اكتشاف محددات

هذا السياق داخل « الحقل السياسي » القائم بذاته ، هذه الظاهرة تكمن في **وحدانية الجب الغالب سياسياً** داخل العائلة وحيازته المستمدة للسلطة وذلك على الرغم من التغيرات الحاصلة على المستوى الإقتصادي للمتكون القرابي في الفترة التاريخية التي عالجنا موضوع البحث من خلالها (منذ اوائل القرن التاسع عشر) . وكي نكون واضحين فلنعد مباشرة إلى معطيات البحث . . . إذا أخذنا آل طربيه مثلاً وجدنا أن هذه العائلة ـ العشيرة حكمت وحتى أواخر القرن التاسع عشر على أساس أنها (أي العشيرة) كانت تشكل التنظيم الإجتماعي السائد لعلاقات القرابة في عملية تحصيل الريع الخراجي ضمن سيادة النظام المقاطعجي القديم ، من ناحية أخرى فإن الجب الغالب (جب الخوري جريس) كان يجد مرتكز غلبته في كونه الجب الذي يحوي كبار مشايخ المقاطعجيين آنذاك ، وهو باستناده إلى « عصبيته » الملتحمة على أساس « مبدأ الحسب » كما رأينا قد استطاع ربط الأجباب الأخرى به وذلك **بالغلبة العشائرية** .

لكن ما يثير الإنتباه في هذه الظاهرة ، أنه على الرغم من انهيار النظام المقاطعجي القديم وانهيار العلاقات الإجتماعية المرادفة له (العشيرة) كمتكون قرابي سائد حينها ، واستبداله بالعائلة الموسعة الملتحمة على أساس مبدأ « النسب » كما رأينا ، والتي كانت في عملية بروزها تاريخياً أحد التعبيرات الأساسية (إلى جانب الطائفة) لدخول العلاقات الرأسمالية البضاعية ـ النقدية الجديدة ، على الرغم من هذا كله فإن جب الزعامة عند عائلة طربيه **بقي هو نفسه** (جب الخوري جريس) ولم يستطع جب آخر الحلول محله كجب بونصار مثلاً والذي تتواجد فيه « مواقع طامحة سياسياً » للسلطة كانت قد راكمت لديها قدراً مهماً من الوجاهة المادية (الشيخ أسعد كنعان

طربيه) أو الدينية (الأباتي مرتينوس طربيه) . وما لحظناه عند عائلة طربيه نلحظه عند كافة العائلات في « تنورين » من حيث وجود جب **غالب وحيد** (يلتحم على أساس مبدأ النسب) تنتقل مواقع السلطة داخله على الدوام (جب بو عساف عند آل حرب ، جب مطانيوس عند آل يونس ، جب بوصقر عند آل مراد) .

فرضيتنا هنا أن « الجب » الذي أصبح يشكل ما يمكن تسميته **بذرة القربى** ، ، في المتكون القرابي الجديد أي في العائلة الموسعة قد يبدو أنه لا يختلف عن العشيرة إلا من حيث **مبدأ لحمته** أي من حيث **غلبة النسب** في مزاجه . ولكن متى دققنا في الأمر رأينا أن الإختلال الأساسي إنما هو في تعبير هذه الظاهرة (أي تحلل الحسب في نصاب الرئاسة) عن **انحلال مجمل العلاقات في العائلة الموسعة** وليس عن انزواء هذا النصاب ، وبروز نصاب آخر كي يحل محله كما هي الحال بالنسبة لدور العصبية في القبيلة .

إن هذا الإنحلال لمجمل العلاقات في العائلة الموسعة هو بالضبط ناتج عن أن المزاج لهذا المتكون القرابي (غلبة علاقات النسب على علاقات الحسب وصلة الأرحام) **هو أساساً مزاجاً وهمياً** « أي أن علاقات القرابة هنا هي وهم ، حقيقتها ليست بذاتها وإنما **بمنفعتها** أي كونها تضطلع بوظيفة سياسية : اللحمة .

هذه الظاهرة لمسناها عند (**آل حرب وآل يونس خاصة**) فالحسب كمبدأ للسلطة كما رأينا لا يصمد داخل العائلة الموسعة أكثر من جيلين .

بهذا المعنى يعيدنا إبن خلدون إلى « الحقل السياسي « القائم بذاته » في تبيان أواليات محددات إنتقال وتطور السلطة داخل المتكون القرابي حينا يقول : « إذ النسب أمر وهي لا حقيقة له ونفعة ، إنما

هو في هذه الوصلة والإلتحام »[1] .

هكذا فالنماذج التي تقدمها لنا عائلات « تنورين » (آل حرب ، آل يونس ، آل مراد) تبين إلى أي مدى استطاع الجب الغالب تفتيت الأجباب الأخرى وربطها بالمناصرة وليس بالغلبة العشائرية (آل طربيه) ، أي أن الجب الغالب يتعامل مع محيطه العائلي وكأنه محيطاً خارجياً أي كما تتعامل قبيلة مع قبيلة أخرى ويمنع بروز أي بديل له في هذا المحيط » .

(1) إبن خلدون ، المقدمة ، . . . ص128 .

محددات إنتقال موقع السلطة من عائلة الى أخرى في « تنورين »

كنا قد لجأنا سابقاً إلى إقامة « فصل مؤقت » بين محددات السلطة البنيوية داخل المتكون القرابي في «تنورين» والمحددات الإجتماعية الإقتصادية الخارجية التي حكمت سياق إنتقال موقع السلطة بين مختلف عائلات البلدة .

في الحقيقة ، إن هذا الفصل يبقى غير مقبولاً في نهاية التحليل من وجهة النظر المنهجية آخذين بعين الإعتبار أن البنية الإجتماعية هي وحدة كلية غير قابلة للتجزأ .

هنا نبادر إلى القول بأن هذا « الفصل التعسفي » ، بين « الداخل » و « الخارج » فرضته علينا الضرورة المنهجية النظرية نفسها ؛ ذلك ان معالجتنا النظرية للعوامل التي حددت سياق التطور البنيوي الذي أصاب المتكون القرابي في « تنورين » ، إرتكزت أساساً على مفاهيم إبن خلدون ؛ هذه الأدوات المفهومية للقرابة العربية كانت قد أنتجت في مرحلة تاريخية تعود إلى أربعة قرون تقريباً في الماضي .

على الرغم من هذه « الفجوة التاريخية » ، فإن فرضية البحث الرئيسية اعتبرت أن أهمية المقاربة الخلدونية تعود إلى فعاليتها الراهنة

في كشف الأواليات البنيوية التي تتحكم بالسياق التاريخي لتكون ، تطور وانهيار التشكيلات القرابية العربية التي لم يستطع الإختراق الإستعماري الرأسمالي « تدميرها » نهائياً . إذاً ، نتيجة لا ستمرار هذه الأشكال العشائرية الطائفية الما قبل إستعمارية في سيطرتها ، كنا نجد أنفسنا ملزمين باللجوء الى هذا « الفصل المؤقت » بين وحدة القرابة البنيوية والإطار الإجتماعي الإقتصادي المحيط ؛ وذلك بهدف رؤية مدى الملائمة النظرية للمفاهيم الخلدونية من خلال تطبيقها منهجياً على المتكون القرابي في « تنورين » .

لقد حاولنا حتى الآن أن نفسر من « داخل » الوحدة القرابية الفرق بين العشيرة والعائلة الموسعة بعدما إستنتجنا بأن هذه الأخيرة هي العصبية التي فقدت دورتها الذاتية . لكن لماذا فقدت هذه العصبية دورة إعادة إنتاجها لذاتها مع الدخول الإستعماري ؟ « إن علاقات القربى كعلاقات سياسية لا تتطور في حقل مغلق، أي لا تفسر في ذاتها فلا بد من الإنتقال من وصف التمايز بين القبيلة والعائلة الموسعة ، بين العشيرة والجب إلى الحركة التاريخية التي أفقدت العصبية دورتها الذاتية »(1) .

هكذا نصل إلى العوامل « الخارجية » التي حددت إنتقال السلطة من عائلة إلى أخرى ، أي إلى مجمل العلاقات الإجتماعية - الإقتصادية والسياسية التي ميزت تطور التشكيلة الإجتماعية اللبنانية . إن أحد النتائج المهمة التي استطعنا تبيانها إستناداً على تحليلنا الدقيق للعائلة الحائزة على موقع السلطة في « تنورين » يتلخص فيما يلي :-

إن البنية الإجتماعية - السياسية للمتكون القرابي بتمفصلها على

(1) نظير جاهل ، العائلة الموسعة ، ص10

البنى الأخرى الإجتماعية - الإقتصادية ، الدينية ، الإيديولوجية والديمغرافية ، هي التي حددت في كل مرحلة تاريخية الموقع السلطوي المميز. على قاعدة هذه الرئاية البنيوية السياسية لعلاقات القرابة فإن عبور السلطة بين مختلف عائلات البلدة قد تم على الشكل التالي :

- على عهد العثمانيين ، إستحوذت عشيرة طربيه على موقع السلطة من خلال وظيفتها التراتبية في سحب الريع الخراجي ، إذاً إنه « السياسي » (العصبية القائمة على علاقات الحسب بما هي علاقات سياسية مباشرة) متمفصلاً على « الإقتصادي » هو الذي كان « محدداً » مستتبعاً « سيطرة » علاقات القرابة .

- على عهد الإنتداب الفرنسي ، إستحوذ آل يونس على موقع السلطة مدعومين بمحور فرنسا - الكنيسة المارونية ، في هذه الحالة أيضاً فإن « السياسي » هو الذي كان « محدداً » مستتبعاً « سيطرة » علاقات القرابة .

- منذ عهد الإستقلال ، إذا ما استمرت العائلة الموسعة (آل حرب) في حيازتها لموقع السلطة ، فذلك يعود إلى انعتاقها التاريخي من التعسف المقاطعجي ، أهميتها العددية وإلى العلاقة الجديدة التي أقامتها مع السلطة المركزية النيابية . في هذه الحالة الأخيرة إذن ، فإن « السياسي » (العائلة الموسعة القائمة على علاقات النسب والمتحركة داخل إطار الطائفة العام) بتمفصله على « الإقتصادي » و « الديمغرافي » هو الذي كان « محدداً » لسيطرة علاقات القرابة .

إن هذه النتائج تضعنا من جديد أمام إشكالية أنتروبولوجيا القرابة الأساسية والمتعلقة بالعامل « المحدد » والعامل « المسيطر » في تشكيلة إجتماعية معينة .

إستناداً على المعطيات الناتجة عن تجربة البحث الميداني في « تنورين » ، فإننا نعتبر أن علاقات القرابة لا تزال « مسيطرة » داخل هذا المجال الإجتماعي بما هو جزء من الشمال الماروني للجبل اللبناني . لكن هذه « السيطرة » ليست مطلقة ، إنها تخضع في كل مرحلة تاريخية لعدة « محددات » تنطلق من حقول : الإقتصادي ، السياسي ، الديمغرافي ، الديني والإيديولوجي . إذاً ، والحال كذلك يبدو غير ذي فائدة السؤال عن أي من هذه العوامل هو « المحدد » أم « المسيطر » .

إن « المسيطر » لا يسيطر أبداً في حقل مستقل قائم بذاته ، بل على العكس من ذلك فإنه يتصل بعلاقة من السببية البنيوية بمجمل « المحددات » التي تفرزها التشكيلة الإجتماعية موضوع السؤال .

هكذا ، فإن المتكون القرابي في « تنورين » لم يتحدد تاريخياً بالعوامل البنيوية الداخلية فحسب (الحسب ، النسب ، صلة الأرحام ، العصبية . . . الخ) بل بالسياق الإجتماعي الإقتصادي العام في البلاد . إننا إذن ، أمام علاقة جدلية تربط بين ما هو « داخلي » وما هو « خارجي » بحيث يصبح من المستحيل الفصل بينهما . « إن القرابة « مسيطرة » لكنها « مُحدَّدة » على الكائن بعوامل إقتصادية وسياسية »(1) .

على قاعدة هذه الرئاية في التحليل ، نستطيع الآن إقامة ترسيمة التطور البنيوي الذي أصاب المتكون القرابي في « تنورين » على الشكل التالي :

(1) Marc Augé, Pouvoirs de Vie, Pouvoirs de mort, Paris: Editions de FLAMMARION, 1977, P. 50.

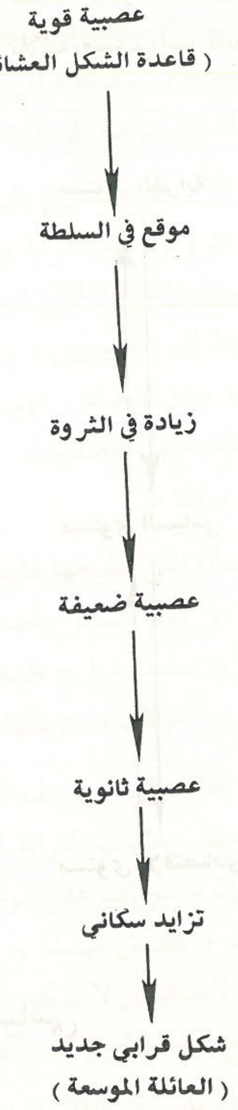

إن هذه الحركة هي نتيجة لجدلية العصبيّة التي تجمع على قاعدة مبدأ السببية البنيوية ، ثلاثة مستويات قائمة تراتبياً في إتجاهين متعاكسين :

أسبقية السياسي

في إختيار الفرضيات الأساسية للبحث ، واجهنا نوعاً من « الإرتباك » ناتج عن عدم التحديد النهائي « للحقل المفهومي » الذي يحتوي على الأدوات المنهجية المستعملة لمقاربة المتكون القرابي

في « تنورين » . هكذا ، فإن هذا « الحقل المفهومي » كان ينتقل خلال البحث بين ميدان « السياسي » (مفهوم العصبية بما هو ناظم علاقات القرابة السياسية) والميدان « الإجتماعي الإقتصادي » (التحولات في التشكيلة الإجتماعية السائدة) .

في مواجهة هذا « الإرتباك » نسارع إلى التأكيد بأن هذه المسألة لم تحسم حتى الآن في أنتروبولوجيا القرابة وهذا ما تؤكده مجرد قراءة للنتائج النظرية ، المنهجية والمعرفية التي أنتجها هذا الميدان . أمام هذا الواقع إخترنا العودة إلى « تنورين » ، فإذا كان « الإرتباك » مبرراً ومشروعاً في بداية هذا البحث ، فهو يصبح غير مقبول بعد النتائج التي أبرزها أمامنا تحليل المعطيات . إذاً ، على الرغم من الصعوبة يجب أن نأخذ موقفاً ما .

في الحقيقة ، إن المسألة التي تطرحها علينا دراسة العلاقة القائمة بين القرابة والسلطة لهي من أهم المسائل وأصعبها ، ذلك أنها تشكل مؤشراً يسمح لنا برؤية معمقة في « طبيعة » البنية الإجتماعية و « التمفصل » الحاصل بين مختلف مستوياتها .

لكن هذه المسألة لا تختزل إلى مجرد هذه الوحدة ـ العلائقية بين القرابة والسياسي نظراً لتعقد علاقات القرابة التي تتمظهر دائماً في وحدات بنيوية مختلفة . إن مستويات هذه الوحدات القرابية تخضع بنيوياً لعامل « مسيطر » يحقق بهذا ، التوازن الضروري لاستقرارها . لكن هذا الإستقرار لا يمكن له الثبات دون نقاط الإرتكاز الناتجة عن تاريخ البنية الإجتماعية الكلي .

هكذا ، فإن دراستنا لتطور السلطة داخل المتكون القرابي في « تنورين » كان مستحيلاً دون اللجوء لدراسة التمفصل الحاصل بين تاريخ هذا المتكون وتاريخ البنية الإجتماعية العام الذي يشكل جزءاً منه .

إن القرابة السياسية قد فرضت علينا أن نرى في كل مرحلة تاريخية ، سياقاً من التداخل بين الأسس البنيوية للمتكون القرابي والعلاقات الإجتماعية العامة المحيطة . هذا التداخل سمح لعلاقات القرابة في حركة تطورها التاريخي أن تبرز بما هي « الناظم السلطوي » على قاعدة إسبقية « السياسي » بالمقارنة مع باقي المستويات .

يمكن للكثيرين أن لا يشاركوننا رأينا هذا ، يكفي أننا والحال كذلك ، قد استندنا على السياق التاريخي نفسه الذي قدم لنا المعطيات والعناصر الضرورية في معالجة هذه المسألة . فمن هذه الوجهة ؛ إضافة لظواهر أساسية تأتي لتدعم رأينا هذا :

- إن العثمانيين اختاروا آل طربيه وليس غيرهم للقيام بمسؤولية سحب الريع الخراجي ؛ هذا الإختيار ذو معنى وهو يكشف أسبقية« السياسي» طالماأن شكل تنظيمهم العشائري (العصبية الحسب) كان أقوى وأشد إلتحاماً من باقي عائلات البلدة .

- إن محور فرنسا - الكنيسة المارونية كان قد أقام علاقة دعم سياسي لعائلة حرب على قاعدة التناقض بينه وبين قدامى مشايخ الإقطاع . هذا الإختيار أيضاً ذو معنى وهو يكشف أسبقية « السياسي » طالما أن العائلة الموسعة (العصبية النسب) كانت أكثر ملاءمة مع التشكل السياسي للطائفة ، قاعدة التراتبية السلطوية الجديدة في البلاد .

من الواضح إذاً ، إننا إتخذنا موقفاً مع « السياسي » وأسبقيته على « الإقتصادي » ، وهذا الموقف فرضته علينا الحدود التي أبرزها أمامنا المتكون القرابي في « تنورين » بتحركه داخل تشكيلة إجتماعية محددة ، وفي مرحلة تاريخية محددة أيضاً . في نهاية هذا التحليل

نستطيع صياغة وجهة نظرنا بالنسبة لأسبقية « السياسي » على الشكل التالي :

إن علاقات القرابة هي علاقات سياسية تشكل العصبية منها ، الناظم البنيوي المسيطر بحيث أن الوظيفة الدائمة تبقى في تأمين لحمة المتكون القرابي . « إن علاقات القرابة هي علاقات سياسية يجري على أساسها تقسيم مواقع النفوذ - أي على أساس تماسك العصبية - وكون هذه المواقع تحدد بالضبط تحديد الثروة أي كونها علاقات ملكية ، كلما ارتفعت العصبية في متدرج السلطة كلما زادت حصتها في التوزيع[1] » .

---

(1) نظير جاهل ، مفهوم العصبية عند إبن خلدون . . . ص12

خلاصة

شكل ووظيفة التنظيم السياسي للعائلة في « تنورين »

1) الشكل

استناداً على تحليل ودراسة معطيات التركيبة العائلية في « تنورين » على قاعدة الفرضيات النظرية الأولية في مقدمة هذا البحث، والتي تناولت مسألة أشكال وتطور انبناء السلطة في جبل لبنان خلال الفترات التاريخية التي انطلقنا منها في تناول هذه المسألة ، والتي أعطينا فيها علاقات القرابة بحسب تشكلها وتظهرها في كل مرحلة تاريخية محددة ، دوراً مركزياً في عملية تحديد وممارسة السلطة ، وذلك من حيث كونها في نفس الوقت علاقات سياسية ، تستطيع من خلال انتظامها في إطار ما عام ، ممارسة الصراع والتحالف لاحتلال مواقع السيطرة في مكان وزمان محددين ، نجد أن نموذج الدراسة أي « تنورين » ليس بعيداً قط ، عن هذا السياق العام الذي رسمناه في بداية البحث ، بل على العكس من ذلك فإن النتائج التي توصلنا الى صياغتها تأتي لتؤكد ما كنا قد ذهبنا اليه وذلك ارتكازاً على ما يلي :

توصلنا خلال المقارنة التحليلية التي قمنا بها ما بين أشكال التنظيم الاجتماعي لعلاقات القرابة السائدة في جبل لبنان عامة

والشمال الماروني منه خاصة وبين هذه الأشكال في نموذج البحث « تنورين » ، الى أن هذه الأخيرة قد شهدت نوعين أساسيين من أشكال التنظيم الاجتماعي لعلاقات القرابة :

1 ـ خلال القرن التاسع عشر كانت العشيرة القائمة على علاقات الحسب المباشرة والمتكونة من عصبيات عائلية تتوازن وتنضبط تحت سيطرة عصبية مركزية ، هي شكل الانتظام العائلي السائد عند طبقة المقاطعجيين ، وبهذا المعنى رأينا أن آل طربيه في « تنورين » كانوا يشكلون التعيين الاجتماعي عن هذا الشكل ، كونهم كانوا عشيرة مؤلفة من خمسة أجباب تتوحد حول جب زعامة رئيسي هو جب الخوري جريس والذي أفرز خلال تلك الفترة التاريخية زعماء توارثوا موقع السلطة داخل العائلة مباشرة أي من الأب الى الابن الى الحفيد (الشيخ بشارة طربيه ـ التنوري ـ انطون بك طربيه ـ بطرس بك طربيه) .

2 ـ في المقابل كانت باقي العائلات التنورية والتي كانت تنتمي غالباً الى طبقة الفلاحين المزارعين ورعاة المواشي تنتظم ضمن إطار الجب كوحدة القرابة السائدة . مع بداية انهيار النظام المقاطعجي القائم على أوالية سحب الريوع الخارجية ، في أواخر القرن التاسع عشر بدأت عملية انهيار العشيرة شكل التنظيم الاجتماعي المرادف ، وفي نفس الوقت بدأت الطائفة تبرز كعنصر القرابة الجديد القائم على التوزيع والتجارة ، مما أدى في « تنورين » الى بداية تشكل **وحدات عائلية سياسية** تنتظم من خلال فرط الأجباب المستقلة السابقة ودمجها بالتالي ضمن اطار عائلي عام يتوحد ويتماسك على قاعدة علاقات النسب البعيدة ، فأصبحنا نرى آل حرب وآل مراد على الخصوص يشكلان نموذج هذا النمط الجديد في الانبناء العائلي ، أو إطار تمظهر علاقات القرابة الحديث ،

حيث كان المبادرون للقيام بهذه العملية ينتمون الى رجال الدين الاكليروس الماروني (الخوري يوسف حبيب حرب ، الخوري بطرس مراد) هكذا فبينما كان موقع الزعامة عند آل طربيه ينتقل وراثياً مع ظهور لمواقع زعامة فرعية تكتسب أهميتها من خلال الوظيفة التي تضطلع بها ضمن إطار أجهزة العائلة أي ضمن إطار ممارسة العائلة لسلطتها (الشيخ أسعد كنعان طربيه ، يوسف جبرايل يونس) فإن هذا الموقع كان لم يتحدد عند آل حرب ، نموذج النمط الجديد في الانبناء العائلي . حسب مبدأ الوراثة ، بل ان اوالية استمرار هذا الشكل الجديد في التماسك الداخلي والتوحيد السياسي ، كانت تفرض انتقال هذا الموقع الى المحور العائلي الأقوى ، أي القادر على القيام بمهام المصالح المباشر والخدمات والمنافع الشخصية لافراد العائلة* وهذا المحور كان ينتمي دائماً الى **نفس جب الزعامة** ، أي الى الجب الذي قام تاريخياً بأعباء التوحيد السياسي للعائلة (الخوري يوسف حبيب حرب ، انطون الخوري حرب ، الشيخ بطرس الخوري حرب ، النائب جان حرب ، النائب بطرس حرب) .

2) الوظيفة : ممارسة السلطة

النتيجة الأساسية التي تستطيع استخلاصها من دراسة التنظيم السياسي للعائلة في « تنورين » ان هذا التنظيم من خلال مختلف أشكال تمظهره تاريخياً كان يهدف الى غاية مركزية محددة هي : **السلطة** ، فهو يشكل في نفس الوقت اطار ممارسة الصراع السياسي العائلي على مواقع السلطة ، واطار ممارسة العائلة المنتصرة في هذا

* إن على الصعيد البلدي المحلي في « تنورين » ، أو على الصعيد العام من خلال العلاقة التي كان يبنيها زعماء العائلة مع السلطة المركزية .

الصراع (للسلطة) . وهاتين الممارستين للتنظيم السياسي العائلي في « تنورين » قد برزتا بعدة أشكال وذلك تبعاً لطبيعة انبناء السلطة ومحتواها والذي كان يتحدد في كل مرحلة تاريخية على قاعدة التركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة والمستوى السياسي منها على الأخص ، بهذا المعنى فاننا نرى أن نموذج البحث « تنورين » يتوافق مع ما ذهبنا اليه في بداية هذه الدراسة لجهة الفرضيات النظرية التي صيغت كاطار تحليلي عام يتناول مسألة السلطة وأشكال تنظيمها في جبل لبنان والشمال الماروني منه على الأخص وذلك استناداً على النتائج التالية :

1 ـ خلال مرحلة النصف الأول من القرن التاسع عشر حينما كانت ممارسة السلطة تتم من خلال ممارسة التعسف الاقطاعي على الفلاحين ضمن تراتبية النظام القائم على سحب الريع الضرائبي ، فان « تنورين » كانت ضمن هذا الاطار العام من حيث وجود « عشيرة مشايخ آل طربيه المقاطعجيين » والذين مارسوا سلطتهم على البلدة من خلال ممارستهم للتعسف الاقطاعي على الفلاحين المزارعين ورعاة المواشي من أبناء العائلات الباقية وعلى الأخص آل حرب وآل مراد .

2 ـ خلال مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع بداية انهيار النظام المقاطعجي الذي كان سائداً خلال عهد الامارة ، ومع بداية تشكيل الوظيفة الادارية ضمن النظام الاساسي لمتصرفية جبل لبنان ، الموقع الجديد لممارسة السلطة ، فاننا أصبحنا نرى في « تنورين » أن زعامة مشايخ اقطاع آل طربيه (انطون بك طربيه) اتجهت نحو هذا النظام للاستمرار في ممارسة سلطتها السابقة (مدير ناحية تنورين) بينما بدأت باقي العائلات (آل حرب آل مراد) عملية توحيد نفسها ضمن اطار

عائلي متماسك حول مواقع رجال الدين البارزون فيها ، مما أتاح لها بعد ذلك ، تشكيل تنظيمات سياسية عائلية ،تستطيع وبدعم من الكنيسة المارونية ، من خلالها ممارسة الصراع على مواقع السلطة الجديدة في النظام الاداري الجديد في جبل لبنان ، هكذا أصبحنا نرى آل حرب للمرة الأولى يشكلون وحدة سياسية عائلية لها تنظيمها السياسي بزعامة انطون الخوري حرب الذي استطاع كما رأينا احتلال وظائف ادارية أهم بكثير من وظيفة أنطون بك طربيه ممثل مشايخ الاقطاع السابقين (قائمقام ـ عضو مجلس الادارة) أيضاً فإن آل مراد شكلوا هم بدورهم تنظيمهم السياسي العائلي بزعامة ضوميط أفندي مراد وذلك ضمن معطيات كانت تحدد اتجاه ممارستهم للصراع باتجاهين ، اتجاه آل طربيه المقاطعجيين ، اتجاه آل حرب الذين يتماثلون معهم من حيث انتظامهم عائلياً على نفس الظروف والعوامل ، مما كان يؤهل كلاً من هاتين العائلتين لعب دور سياسي أساسي في المرحلة الجديدة على قاعدة بداية انهيار سلطة مشايخ آل طربيه .

3 ـ خلال مرحلة الانتداب الفرنسي ، حيث أصبحت العلاقة مع الفرنسيين هي التي تحدد موقع السلطة في البلدة ، فإن آل يونس كما رأينا قد دعموا تنظيمهم العائلي السياسي من خلال التفافهم حول مسعود بك يونس والذي كان يمثل السلطة الانتدابية هناك ، بالتالي فإن العائلات السياسية في « تنورين » بدأت بالتمحور حول موقعين متجابهين أساسيين : موقع آل حرب المعارض للانتداب السياسي من ناحية وموقع تحالف باقي العائلات المؤتلفة حول « آل يونس » من ناحية أخرى .

4 ـ خلال العهد الاستقلالي وحيث أصبح المقعد البرلماني يشكل اطار ممارسة العائلة التي تحتله لسلطتها في البلدة ، بقي شكل

الصراع السياسي العائلي على هذا المقعد على حاله لجهة وجود الموقعين العائليين السابقين المتواجهين (آل حرب وتحالف باقي العائلات) بحيث أن التنظيم السياسي للعائلة ، أي تنظيم ممارسة العائلة للصراع أو التحالف على مواقع السلطة وممارستها لمهام هذه السلطة بالذات ، يتأثر الى حد كبير بالعلاقة التي تستطيع هذه العائلة أو تلك بنائها مع السلطة المركزية في بيروت ، التي كانت تؤمن دعماً قوياً لزعامة العائلة الموالية للعهد في صراعه مع المواقع الأخرى في البلدة ، هكذا حظي آل حرب في ممارستهم للصراع السياسي العائلي بدعم السلطة على عهد الرئيس كميل شمعون (النائب جان حرب) الذي استطاع الحفاظ على تماسك عائلته ووحدتها السياسية حوله ، مستمراً باحتلال المقعد البرلماني حتى طول العهد الشهابي على الرغم من تأييد ودعم هذا الأخير لتحالف باقي العائلات المواجهة بحيث ظهرت مواقع زعامة ضمن هذه العائلات تستفيد من تبني العهد الشهابي لها لممارسة صراعها السياسي مع آل حرب (الدكتور مانويل يونس) .

3) مأزق الصراع السياسي العائلي في « تنورين »

ماذا يتبين لنا بعد هذا الإستعراض لأواليات الصراع السياسي العائلي في « تنورين » منذ العهد الإستقلالي حتى يومنا هذا ؟

النتيجة الرئيسية والمباشرة اننا هنا أمام « واقعة سياسية » تتميز بثنائية محاور الصراع داخلها ، ولا بد من التأكيد أن استمرار هذا السياق (الصراع الثنائي بين موقعين سياسيين متجابهين) وإعادة إنتاجه لذاته ولدورته ، كان يفترض على الدوام كشرط أساسي « توازناً بين أطرافه » هو وحده القادر على المحافظة على « وحدة

الجماعة » والتي تتمفصل عناصرها (العائلات) ضمن منطق الضرورة الجدلي (الصراع داخل الوحدة) .

إن ثنائية الصراع العائلي هذا كانت تفرض أيضاً على الدوام « إعتراف » العائلات بعضها ببعض و « هذا الإعتراف المتبادل هو وحده الذي يسمح لمجموعة القرية كتجمع عائلات في أن تحافظ على ديمومتها وتنتج وتعيد إنتاجها المادي والبيولوجي ضمن نفس الأشكال والعلاقات التي تعاش كعلاقات طبيعية دائمة ، يكون بالتالي الإنشقاق الثنائي في القرية شكلاً من التوازن في التعامل مع الصراع الإجتماعي .

بالإضافة لهذه الثنائية التي يتسم بها الصراع السياسي العائلي في « تنورين » كما استعرضناه (موقع آل حرب من ناحية وموقع باقي العائلات من ناحية أخرى) فإننا كنا دائماً أمام ظاهرة ما يمكن تسميته **بالتدرج الصراعي** ، هذا الذي يبدأ بأشكاله الخصوصية داخل العائلة نفسها ويجد تعبيره في صراع الأجباب فيما بينها لإبراز أحد أفرادها إلى الواجهة السياسية العامة « الزعامة » ، وصولاً إلى أشكاله العامة والتي تجد تعبيرها في الصراع السياسي العام بين مختلف عائلات البلدة .

هذه الظاهرة تجد تفسيرها برأينا في أن « أوالية العصبية العائلية بالطبع تقتضي أن يكون الصراع دائماً بين طرفين متعادلين . ويبدأ الصراع في مستوى أولاد العم فيما بينهم (آل حرب مثلاً) ويرتفع الى مستوى فريقين من العائلة الواحدة ، ثم إلى مستوى عائلتين فيما بينهما أو مجموعة من العائلات مقابل مجموعة أخرى ضمن نفس القرية .

أخيراً لقد كان واضحاً أن عملية الصراع السياسي العائلي هذه

لم تكن لتحدد فقط من خلال أوالياتها البنيوية الداخلية (المزاجات المختلفة ـ العصبية ـ اللحمة) على أهميتها ، بل أن السياق الخارجي العام (الظروف الإقتصادية والسياسية العامة) في البلاد التي تحيط بالبلدة ، كان حاضراً وباستمرار ليفعل هو الآخر فعله وتأثيره في تحدد مسار وشكل ونتائج الصراع إلى حد كبير . هذا الواقع يكشف لنا عن طبيعة العلاقات الجدلية التي تربط الداخل والخارج داخل هذا الشكل المحدد من التنظيم الإجتماعي لعلاقات القرابة ، حيث يبدو جلياً إستحالة إقامة « فصل قسري » بين عناصر هذا التنظيم الداخلية والإطار الخارجي الذي تتحرك ضمنه .

الفهرس

الصفحة

مقدمة 5
تمهيد : الانتروبولوجيا والمجتمعات « البدائية » 9
إشكالية العلم الجديد 10
الإشكالية الانتروبولوجية واتجاهاتها الراهنة 15
الانتروبولوجيا البنيوية و« اتجاه » التاريخ 16
الماركسية والمجتمع « الآخر » 20
إستنتاجات أولية 26
نحو نظرية انتروبولوجية في القرابة العربية 28
العودة الى إبن خلدون 32
في المنهجية على المستوى النظري 35
في المنهجية على المستوى التطبيقي 38

الفصل الأول

الإطار الاجتماعي ـ التاريخي للبنية القرابية في تنورين

1 ـ الناحية الجغرافية 45
2 ـ تعداد مختلف العائلات التي تسكن « تنورين » 47
3 ـ توزع العائلات في « تنورين » ديمغرافياً وجغرافياً 48
4 ـ أساس قدوم العائلات الى « تنورين »
حسب ما هو مروى تاريخياً 51

الفصل الثاني
التشكيلة الاجتماعية اللبنانية

1 ـ اسئلة أولية 59
2 ـ تعقد التركيبة الاجتماعية اللبنانية 61
3 ـ تطور مفهوم السلطة في لبنان 63
أ) السلطة خلال العهد العثماني حتى عام1890 64
ب) السلطة خلال مرحلة الانتقال (1860 -1920) 67
ج) السلطة في مرحلة الانتداب الفرنسي (1920 -1943) 71
هـ) السلطة في العهد الاستقلالي من 1943 حتى يومنا هذا 74
و) في خصائص الشمال الماروني اللبناني 78

الفصل الثالث

البنية الاجتماعية ـ السياسية لعائلات تنورين . . آل طربيه
عشيرة آل طربيه 84
آل يونس 103
آل حرب 113
آل مراد 125
العائلات الصغيرة الباقية في « تنورين » 131
آل داغر 132
آل غوش 134

الفصل الرابع
الانقسام السياسي العائلي في « تنورين »
منذ عهد الانتداب الفرنسي حتى اليوم

انتخابات عام1953 ، موقع السلطة الجديد في « تنورين » . . 148

انتخابات العام1954 وبداية اعادة تركيب

الموقعين السياسيين العائليين المتواجهين في « تنورين » 150

انتخابات عام 1960

الانقسام السياسي الحاد بين عائلات « تنورين » 153

انتخابات عام1964

موقعي الصراع السياسي العائلي في « تنورين » في البرلمان ... 156

انتخابات عام1968

غياب « تنورين » عن البرلمان الجديد 160

انتخابات عام1972

عودة آل حرب او المعادلة السياسية الجديدة 161

الفصل الخامس
المأزق الراهن الذي يعيشه الشمال الماروني

في تمييز الشمال الماروني 166
التعبيرات الراهنة للصراع بين « الطائفة » و« العشيرة » 166
الإحراج الذي تواجهه بلدة « تنورين » 170

الفصل السادس
بنية القرابة الاجتماعية في « تنورين »

محددات انتقال موقع السلطة من عائلة الى اخرى في « تنورين »185
اسبقية السياسي 190

خلاصة

شكل ووظيفة التنظيم السياسي للعائلة في « تنورين » 195
1) الشكل 195
2) الوظيفة : ممارسة السلطة 197
3) مأزق الصراع السياسي العائلي في « تنورين » 200

1981-8-52

هذا الكتاب

يبحث في موضوعات السلطة والطائفة والقرابة داخل المجال الاجتماعي الماروني . لقد تم اختزال الطائفية حتى الآن إلى مجرد وهم إيديولوجي في « البنية الفوقية » للمجتمع اللبناني يكفي لزواله تبلور وتجذر خطوط الانقسام الأفقية داخل التشكيلة الاجتماعية السائدة . إن المنهج الذي يتبعه هذا الكتاب يرفض حتمية العامل المحدد الواحد « الاقتصادي » ، إنه ينطلق في معالجة مسألة الطائفية من الحقل « السياسي » ويقوم بمقاربة إشكالية السلطة السياسية في لبنان والتمحور الطائفي العامودي القائم حولها ، من داخل حقل علاقات القرابة بما هي علاقات سياسية سلطوية مباشرة ؛ لذلك فانه لا يكتفي « بالمعطى التاريخي الناجز » ، بل هو يتوسل الدراسة الأنتروبولوجية الميدانية داخل المجال الاجتماعي الماروني « تنورين » للكشف عن أواليات الصراع التاريخي والمستمر بين مختلف أشكال التنظيم الاجتماعي ـ السياسي لعلاقات القرابة . إن الطائفة هي الشكل القرابي الراهن والمسيطر داخل التشكيلة الاجتماعية اللبنانية بعدما فقدت كلا من العشيرة والعائلة الموسعة نقاط إرتكازهما التاريخية ؛ إنها العصبية الخلدونية نفسها التي فقدت دورة إعادة إنتاجها لذاتها دون أن تفقد وظيفتها السياسية : اللحمة .

الناشر

الثمن ١٨ ل . ل

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع